الأخلاق والقانون في مصر الفرعونية

إعداد

دكتور

أحمد عبد الله محمد محمود

استاذ فلسفة القانون وتاريخه المساعد

كلية الحقوق – جامعة حلوان

مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية

المجلد (١٢) العدد (١٢)

الجزء الأول – يوليو ٢٠٢٥

مقدمة

شغلت مسألة العلاقة بين الأخلاق والقانون الفكر الإنساني عامة، والفكر القانوني بصفة خاصة، فمن الظاهر أنه لا تكاد تخلو نظرية في الفقه القانوني من الجدل الفكري حول مدى الارتباط بين القانون والأخلاق، فهي إشكالية تفرض نفسها بقوة على رجال القانون[1].

فالواقع العملى يؤكّد وجود ارتباط وثيق بين القانون والأخلاق، وأن القانون الوضعي لا يعد قيمة في حد ذاته، ولا يعد مقبولًا إلّا قياسًا بمدى توافقه مع مجموعة القيم الأساسية، وخصوصًا قيمة العدالة، فالقانون والأخلاق عنصران رئيسيان في بنية المجتمعات البشرية، والهدف منهما تنظيم السلوك الاجتماعي للإنسان. إن انعدام التوازن والانسجام بين السلوك الأخلاقي والقانوني يسبب عدم استقرار المجتمع وربما يتفاقم الوضع فيصل لدرجة تبرير السلوك غير الأخلاقي، بحجة موافقته للقانون في وجه قادة المجتمع.

كانت مصر مهد التأمل الفلسفى[2]، فكان القدماء المصريين من أول شعوب العالم القديم التى عرفت الأخلاق واهتمت بها، حيث ناقشوا المسائل الأخلاقية، الخير والشر ومدى انطباقها على حياتهم، ومشاكل الصواب والخطأ ومدى انطباقها على السلوك الإنسانى[3]،

---

[1] - انظر: د. رابح غريب، دراسة نقديّة في فلسفة القانون عند أوستن (أزمة العلاقة بين القانون والأخلاق)، مجلة الإستغراب، عدد ٣٤، يونيو ٢٠٢٤م، ص١.

[2] – راجع: أ. و. ف توملين: فلاسفة الشرق، ترجمة: د. عبد الحميد سليم، مراجعة: على أدهم، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٢٧.

[3] – فقد أشار البعض أن أول ظهور فى التاريخ تم فيه استخدام البشر لكلمة "أخلاق" أو "خلق"، كتابة كان فى مصر القديمة منذ عصر الأهرام، وبعدها أصبحت الكلمة متداولة على نطاق واسع فى أقوال حكماء الفراعنة، فها هو "بتاح حتب" الوزير الحكيم المسن– فى القرن السابع والعشرين ق.م – يقول لابنه: الفضيلة فى الابن لها قيمة عظيمة عند الولد، وأن الأخلاق الحسنة شئ جدير بالذكر"، وبعدها بخمس قرون نصح بها أحد الفراعنة ابنه "مريكارع"، قائلًا له: "إن الإله هو الذى يعرف الأخلاق". وهكذا يتبين أن المصريين أول من اكتشفوا الأخلاق.
انظر: جيمس هنرى برستد، فجر الضمير، ترجمة: د. سليم حسن، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٩٩٩م، ص ٣٣٣، ٣٣٤؛ انظر أيضًا: أ. و. ف توملين: فلاسفة الشرق، المرجع السابق، ص ٣٠؛ د. جلال شمس الدين، الفضائل والقيم لدى الشعوب القديمة ذوات الأديان الإنسانية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٦، ص ١٨، ٢٠.

والتراث الفرعونى ملئ بالقصص والسير والأساطير التى تجسد الصراع بين الخير والشر، الصواب والخطأ[٤].

وحاول المؤرخون والعلماء والفلاسفة الغربيين أن يغرسوا فى الأذهان أن اليونان القديم هو مبدع الفكر والعلم والأخلاق والاجتماع والسياسة والفن والرياضيات والفلك والطب والمنطق والفلسفة ... وغيرها من العلوم الأخرى[٥]. وكأن الحضارة اليونانية "خلق عبقرى

[٤] – فهذا الصراع قد بدأ منذ فجر التاريخ كما ورد فى العقيدة المصرية القديمة، حيث قُتِلَ "أوزوريس" إله الخير والإله الأعظم للدلتا على يد أخيه "ست" إله الشر والإله الأعظم للجنوب، لكن "أوزوريس" ترك وراءه ابنه "حورس" إله الخير، ليحل محله واستطاع أن ينتقم من "ست" وقتله ووحد الشمال والجنوب في مملكة واحدة. راجع:
J. Boulos, Les peuples et les civilisations du Proche Orient, T. I, Mouton et Co, Paris, 1961, p. 232 ; E. Hornung , Le Pharaon, l'homme égyptien, sous la direction de Sergio Donadoni, Seuil, Paris, 1992, p. 339 et s.
ويذكر البعض أن الصراع كان قد امتد بين "حورس" ابن "أوزوريس" إله الخير و"ست" إله الشر، وقد انتهت المعركة بينهما بانتصار "حورس" على "ست" في حضرة "تحوت" إله القانون، كما كان هناك تصور آخر يظهر أن الميت بعد البعث يصطف بين الآلهة الذين يتبعون "حورس" ليقاتلوا الشر معه. والحقيقة أن هذا التصور يبين أن الصراع بدأ منذ بدء الخليقة وأن الشر الذى يمثله "ست" عقيم أى ليس له قوة خلاقة، ومع ذلك فإن الخير لا يمكنه أن ينتصر عليه إلا حينما يدعم مركزه بالقانون، أى أن المبادئ الأخلاقية والروح التى فتح الباب أمامها إلى الحياة الخالدة بعد أن طبقت تلك المبادئ تصبح عنصرًا فعالًا ونشطًا فى انتصار الخير في العالم. وهكذا يتضح أن الصراع بين الخير والشر هو صراع أزلى منذ بدء الخليقة ومستمر حتى وقتنا الحالى. راجع:
J. Pirenne, La religion et la morale dans l'Égypte antique, Éditions Albin MicheL– Paris, 1965, p. 62.

[٥] – والحقيقة أننا لا يمكننا انكار أن الحضارة الغربية هى حضارة متميزة لها فضل كبير فى تقدم البشرية فى كافة المجالات، ولها خصائصها التى تتميز بها ولها غاياتها وأهدافها وتصوراتها المستقلة، التى تظهر عبقريتها أمام كافة حضارات العالم الحديث، فالعالم كله ينعم بنتائج هذا التقدم البشرى لهذه الحضارة، لكن ما يجب الإشارة إليه أن أى حضارة من الحضارات ما هى إلا وليدة حضارات سابقة عليها، ومما لا شك فيه تأثرها بالحضارات القديمة والحضارة الإسلامية ولو بقدر ما، ومن الجدير بالذكر أن أغلب الدراسات الفكرية والفلسفية والثقافية والقانونية فى مجال الأخلاق التى جاء بها المفكرين فى العالم العربى جاءت متأثرة ومفتونة بالفكر الغربى، نظرًا لتأثرهم بتلك الحضارة. ونحن فى

أصيل ولد منفردًا" لم يسبقها فيه حضارات أخرى، وبالتالى لم تتأثر بغيرها من الحضارات الأخرى، مثل: مصر وكنعان وبابل وآشور وفارس والهند والصين، كل هذا من أجل إسناد الفضل للحضارة الأوروبية مع تجاهل للحضارات الأخرى وإنكار فضلها، وللأسف فقد انحاز إلى هذا الاتجاه بعض الباحثين العرب المتأثرين بالفكر الغربى[٦].

والحقيقة التى لا ينكرها إلا كل حاقد أن الحضارة الفرعونية كانت من أهم الحضارات القديمة السباقة في كافة المجالات، ومن بينها مجالى الأخلاق والقانون حيث تم ربطهما بفكرة العدالة؛ فقد عرف المصرى القديم الشعور بالوازع الخلقى، فانتبه لقضايا الخير والشر، وبلور الصراع بينهما فى الأساطير والقصص الفرعونية التى عبرت عن قيم أخلاقية نبيلة[٧].

إشكالية البحث:

على الرغم من وجود العديد من المؤلفات التى تناولت العلاقة بين الأخلاق والقانون وبخاصة فى العصر الحديث، إلا أن تناول التطور التاريخى والفلسفى لهذه العلاقة فى المجتمعات القديمة هى من الندرة بمكان، لا سيما فيما يتعلق بالمؤلفات العربية فى هذا الشأن، فتكاد تفتقر المكتبة العربية إلى هذا النوع من الدراسة.

وهو ما شجع الباحث على خوض غمار هذه التجربة العلمية، وبخاصة أنها توضح جانب هام من جوانب الدراسة القانونية فى مصر الفرعونية، وهو مدى الإرتباط بين الأخلاق والقانون.

جانب من بحثنا نحاول التركيز على الأخلاق فى الفكر الفلسفى الفرعونى باعتباره النموذج الوطنى الوحيد محاولين إبراز ملامحه الأساسية والمميزة لتلك الحضارة ومدى أثره فى الفكر القانونى المصرى القديم.

انظر: د. محمد عبد الله الشرقاوى، الفكر الأخلاقى، دراسة مقارنة، دار الجيل، بيروت، مكتبة الزهراء حرم جامعة القاهرة، ١٩٩٠، ص ١٠ – ١١.

[٦] – انظر بالتفصيل حول مدى تأثر الفلسفة اليونانية بالفكر الشرقي: د. محمود محمد على محمد، الفكر الشرقى القديم بين الرفض والقبول، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠١٤، ص ٣، ١٣١ – ١٥١، انظر أيضًا: د. محمد عبد الله الشرقاوى، الفكر الأخلاقى، مرجع سابق، ص ١٣.

[٧] – انظر: د. شاهيناز زهران، الأخلاق في الفكر المصرى القديم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٢، ص ١٣.

أهمية البحث:

إزاء كل ما سبق فإن دراسة العلاقة بين الأخلاق والقانون فى مصر الفرعونية ومدى التواصل أو الإنفصـــال بينهما، يثير العديد من التســـاؤلات؛ إذ فى البداية هل يوجد تداخل بين مصـــطلحات الدين والأخلاق والقانون فى مصـــر الفرعونية، ثم ما هى العلاقة بين القواعد الدينية والقواعد الأخلاقية ودورها فى تكوين الســلوك الأخلاقى للمصـــرى القديم، ثم ما هى العلاقة بين العدالة (ماعت) وما بين القواعد الأخلاقية، ثم يثور تســاؤل هام أخر عن نشــأة القواعد القانونية فى مصــر الفرعونية وهل كان هناك نظام قانونى فى مصـــر الفرعونية؟ وهل تطور هذا النظام؟ وإن وجد فما هى العلاقة بينه وبين قواعد العدالة (ماعت)؟ أيضـا ما مدى وجود فكرة المسئولية الأخلاقية والمسئولية القانونية فى المجتمع الفرعونى؟ وأخيراً، ما هى طبيعة العلاقة بين منظومة القيم الأخلاقية والقواعد القانونية فى مصـــر الفرعونية؟ وهل كان هناك تأثير بالفعل للقواعد الأخلاقية على المنظومة القانونية فى مصر الفرعونية؟

كل هذه التســاؤلات هى ما ســوف نحاول الإجابة عليه من خلال هذه الدراســة، والتى تهدف إلى استبيان العلاقة بين الأخلاق والقانون فى مصر الفرعونية.

منهجية البحث:

استوجبت طبيعة هذه الدراسة، والمتعلقة ببحث العلاقة بين القواعد الأخلاقية والقانون فى مصر اتباع المنهج التأصـيلى التحليلى، من خلال الإسـترشـاد بالدراسـات التاريخية، القانونية، والاجتماعية، والأخلاقية، والفلسـفية، والدينية أيضـاً، حتى نسـتطيع من خلالها اسـتنباط مدى وجود مثل هذه العلاقة، ومدى التأثير المتبادل بين كل هذه القواعد، وما هو الأســاس الفلســفى و القانونى الذى قامت عليه هذه الصــلة بين تلك القواعد المختلفة، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، كان من الضــرورى دراســة التأثير الذى أحدثته القواعد الخلقية فيما يتعلق بالجانب القانونى وأثر ذلك على المجتمع المصرى القديم.

خطة البحث:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث أساسية يسبقهم مبحث تمهيدى مع خاتمة فى نهاية هذه الدراسة وفقا لما يلى:

- **مبحث تمهيدى.**
- **المبحث الأول:** الأخلاق فى مصر القديمة.
- **المبحث الثانى:** القانون فى مصر الفرعونية:.
- **المبحث الثالث:** تأثير البعد الأخلاقى على القاعدة القانونية فى مصر الفرعونية.
- **الخاتمة**

المبحث التمهيدى

أولا: تعريف الأخلاق:

يذهب البعض إلى القول بأن "أخلاق" جمع "خُلُق" بالضم وهو ما يعنى "ما يكون عليه المرء" أو "حال المرء فى لحظة معينة شعورياً ووجدانياً"، ثم تأتى المعانى اللغوية الأخرى، ومنها: الطبع والسجية (وفيه: "وإنك لعلى خلق عظيم" (القلم: ٤). وتعنى أيضاً الخصلة والعادة (وفيه: "إن هذا إلا خلق الأولين" (الشعراء: ١٣٧). ويتفرع عن كل ذلك معنى الطريقة الألية فى السلوك عند فرد ما، وما يجرى عليه المرء من عادة يلزمها أو تلزمه.[٨]

كما أن هناك من يعرف الأخلاق بأنها: " الدستور الذى ينطوى على قواعد السلوك الذى يستند فى تقييمه إلى الخير والشر فالحكم الأخلاقى إذن هو حكم على سلوك الفرد أو الجماعة، ويستكملون هذا التعريف بالإشارة إلى أن الأخلاق هى التى تستند فى أصلها إلى قيم للسلوك الفردى أو الإجتماعى.[٩]

---

[٨] – د. عزت قرنى، أصول الأخلاق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٨م، ص ٧٠، ٧١. وفى نفس السياق هناك من يرى أن كلمة الأخلاق يتم استخدامها كإسم قائم بنفسه، للدلالة على ما يلى:

١– مجموعة واجبات وقواعد وأوامر ونواه يوصى بإتباعها، والإلتزام بها.

٢– القواعد الحاكمة لسلوك فرد ما، حسنة كانت أم سيئة.

٣– اتجاهات الفرد وعاداته ودوافعه فى السلوك .

٤– النظرية التى تؤسس للقواعد ومن ثم لدراستها، بل لتفسيرها كذلك، كما هو الشأن فى مقرر "الأخلاق" فى الدراسة الجامعية أو غغيرها.

٥– أراء منظمة لمفكر معين حول الموضوع ، كما فى أخلاق الغزالى .

٦– أما فى الإستخدام العادى العام فإنها واقعياً تعنى جمع "خلق"

[٩] – راجع: د. محمد ممدوح على، الأخلاق والسياسة فى الفكر الإسلامى والليبرالى والماركسى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢م. على أن هناك إختلاف بين علماء الأخلاق من حيث المصدر الذي تصدر عنه الأحكام الأخلاقية، ففي حين يرى أصحاب الأخلاق الدينية أن مصدر هذه الأحكام هو الإله، وأن فكرة الواجب إنما تنبعث عن قانون وضعه الله تعالى في تشريعه منذ الأزل، فأمر الله تعالى بألا تقتل أو تسرق أوتكذب أو تزنى. وهنا يتطابق الإلتزام الأخلاقي مع الدين وأن الفعل الخلقي هو في صميمه فعل ديني، بينما يرى البعض الأخر أن الأخلاق قد تصدر عن الضمير، أو الحاسة الخلقية أو الوعي العام أو العقل أو الغريزة...إلخ، وفي كل هذه الحالات نجد السلوك الأخلاقي إنما

كما يعرفها البعض بأنها: "علم يوضـــح معنى الخير والشـــر، ويبين ما ينبغى أن تكون عليه معاملة الناس بعضهم بعضا، ويشرح الغاية التى ينبغى أن يقصدها الناس فى أعمالهم وينير السبيل لعمل ما ينبغى" [١٠]

ثانياً: التفرقة بين الفلسفة الأخلاقية وعلم الأخلاق:

توجد تفرقة أساسية بين مصطلحين هامين في مجال الأخلاق، هما الفلسفة الأخلاقية، وعلم الأخلاق، **فأما الفلسفة الأخلاقية** فهي الدراسة التي تهتم بموضوع قوانين السلوك الإنساني بما هو كذلك في صورة مبادئ عامة ثابتة وموضوعية كلية وفطرية، وهذا التصور التقليدي لوظيفة الفلسفة الأخلاقية التي يمثلها المثاليون الحدسيين والعقليين عامة، على النقيض من ذلك يأتي أصحاب الفلسفة التجريبية الوضعية الذين رفضوا هذا التصور التقليدى لوظيفة الفلسفة الخلقية حيث رفضوا الإقرار بفطرية المبادئ الأخلاقية، ومن ثم رفضوا عموميتها وموضوعيتها ، معتبرين أن الأساس التى بنيت عليه هذه الفلسفة هى التجربة، فالأحكام الخُلقية لديهم مرهونة بما يترتب على الأفعال الإنسانية من آثار ونتائج ، فهى خيرة بمقدار ما تحقق من لذة، وشر بمقدار ما تسببه من ألم لديهم .[١١]

ومن هنا يتضح الفارق بين الحدسيين والنفعيين فى تصور الفلسفة الأخلاقية فهى عند الحدسيين تتمحور حول البواعث والمقاصد، أما عند النفعيين فهى ترتبط بالآثار والنتائج .[١٢]

أما علم الأخلاق Ethics فهو ذلك العلم الذى يدرس الظواهر السلوكية الموجودة فى المجتمع من العادات الأخلاقية morality، التى تمثل اعتقادات الناس بصدد الصواب، والخطأ، والخير، والشر، والعقوبة، والإثابة، بالإضـــافة إلى الأفعال التى تكمل أو تتبع هذه الإعتقادات، لهذا نجد علم الأخلاق

يسترشد بالمصدر الذي نبعت منه الأخلاق ، ومن جانب أخر نرى أن الأخلاق عند المدرسة الإجتماعية تسترشد بقيم المجتمع وقوانينه عند تحديدهم للسلوك الأخلاقي سواء كان فردياً أو جماعياً.

١٠ – أحمد أمين، كتاب الأخلاق، مطبعة الخانجى، القاهرة، ط ٨، ١٩٥٨م، ص ٢. نقلاً عن د. السيد العربى حسن، القانون والقيم والأخلاق فى المجتمعات العلمانية، دارالنهضة العربية، القاهرة، ٢٠١١م، ص١٢.

١١ – لمزيد من التفصـيل د. توفيق الطويل ، مذهب المنفعة العامة فى فلسـفة الأخلاق، مكتبة النهضـة المصـرية، القاهرة، ١٩٥٣م ، ص ١٣٦– ١٣٩. كذلك انظر ، د. محمد ممدوح على ، الأخلاق والسـياسـة ، مرجع سـابق ، ص٢٠، ٢١.

١٢ – د. توفيق الطويل، مذهب المنفعة العامة فى فلسفة الأخلاق ، مرجع السابق، ص ٣٨.

يختص بإطلاق الأحكام القيمية على السلوك الإنسانى، ولا يقتصر على وصف السلوك فحسب مثلما ما هو عليه الوضع فى علوم الإنثربولوجيا والإجتماع وعلم النفس ، فالعلوم الأخيرة وصفية بينما الأخلاق معيارى، فعلم الأخلاق لا يختص فقط بما يعتبره فرد معين أو مجموعة معينة ، بأنه صائب، ولكنه يختص أيضا بما هو خير.[١٣]

ثالثاً: تعريف القانون:

التعريف اللغوي:

فى المعجم الوسيط، يُعرّف "القانون" بأنه مقياس كل شيء وطريقه، وفى الإصطلاح هو أمرٌ كليّ ينطبق على جميع جزئياته التي تُتعرف أحكامها منه، والقانون هو الأصل. [١٤] كما يعرف القانون فى مختار الصحاح بما يلى: القوانين (الأصول)، والواحد قانون وليس بعربى[١٥]

ويرجع أصل كلمة "قانون" إلى اللغة اليونانية وتلفظ كما هي "Kanun "، والتي دخلت لاحقاً إلى اللغة العربية [١٦] - ومعناها العصا المستقيمة أو الخط المستقيم وهذا تعبير مجازي للدلالة على النظام، أو القاعدة أو المبدأ أو الاستقامة في القواعد القانونية ، فكلمة قانون تستعمل كمعيار لقياس انحراف الأشخاص عن الطريق المستقيم أي عن الطريق الذي سطره لهم القانون لكي يتبعوه في

[١٣] – د. محمد ممدوح على، الأخلاق والسياسة ، مرجع سابق، ص ٢٠ : ٢٣.

[١٤] – المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط١، ٢٠٠٤م، ص٧٦٣.

[١٥] – محمد بن أبى بكر بن عبدالقادر الرازى ، مختار الصحاح ، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٩م، ص٥٠٦.

[١٦] – وينصب الإصطلاح اليونانى على دلالة الإستقامة وليس مفهوم العصا، وانتقلت من اليونانية إلى اللغات الأخرى، فانتقلت إلى الفارسية بنفس اللفظ (كانون) ، ثم عربت عن الفارسية بمعنى الأصل، ودرج استخدامها بمعنى أصل الشيء الذي يسير عليه، أو المنهج الذي يسير بحسبه، أو النظام الذي على أساسه تنتظم مفردات الشيء، وتكون متكررة على وتيرة واحدة بحيث تصبح خاضعة لنظام ثابت، فيقال في معرض الأبحاث الطبيعية قانون الجاذبية، ويقال في معرض الأبحاث الاقتصادية قانون العرض والطلب.. إلخ. د. ثروت أنيس الأسيوطى، المنهج القانونى بين الرأسمالية والإشتراكية، مجلة مصر المعاصرة، مجموعة ٦٠، عدد ٣٣٦، ١٩٦٩م، ص ١٢٣. ، د. محمد موسى هنداوي، المعجم في اللغة الفارسية، مكتبة الأنجلو بمصر، ص ٣٢٨، محمد كمال عبد العزيز، الوجيز في نظرية القانون، ص٤، مكتبة وهبة، بالقاهرة ١٩٦٢م، د. جميل الشرقاوي، دروس في أصول القانون، جـ١ دار النهضة العربية ١٩٧٠م. ص ١٣،

علاقتهم ومعاملاتهم. فكلمة (القانون) وإن كانت غير عربية الأصل، إلا أنها عُربت واستقرت في اللغة العربية كالعديد من الكلمات، ومنه أُخذ التعبير العام الذي يطلق على كل قاعدة إلزامية، فيقال قانون الصحة وقانون الطبيعة.[١٧]

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى قد يعتقد البعض وجود تعريف موحد ومحدد للقانون، وهذا أمر غير صحيح على إطلاقه، فعلى الرغم من المحاولات العديدة التى حاول من خلالها فقهاء القانون والمهتمين بفلسفة القانون للاتفاق على معان موحدة للمفاهيم القانونية المختلفة كالقاعدة المعيارية Norme والقانون الطبيعى Droit naturel والوضعية Positivisme ، فلم يستطيعوا أن يتفقوا على معنى موحد لمثل هذه المصطلحات[١٨].

وقد حاول البعض تفسير هذا الأمر إلى أنه نتاج تجاذب بين قطبين رئيسيين فى الفكر القانونى هما الاتجاه الميتافيزيقى Mmétaphysique والاتجاه الوضعى positiviste، فالاتجاه الأول يبنى تصوره على مبادئ أولية أى قبلية يستنبطها من طبيعة الإنسان باعتباره كائنا عاقلا يسعى بعقله نحو مثل أعلى ، أما الثانى فينظر إلى القانون باعتباره نتاجا حتميا للواقع المادى الذى يتكون من المجتمع الذى ينظمه.[١٩]

بينما يرى البعض أن المشكلة الأساسية فى الجدل حول مفهوم القانون تكمن فى العلاقة بين القانون والأخلاق ، فعلى الرغم من نقاش يرجع إلى أكثر من الفى عام، نجد الآن كما فى السابق موقفان أساسيان متقابلان هما موقف المذهب الوضعى وموقف المذهب اللاوضعى أو مذهب القانون الطبيعى [٢٠].

---

[١٧] – د. رمضان أبو السعود الوسيط في مقدمة القانون المدني الجزء الأول. القاعدة القانونية بيروت الدار الجامعية للطباعة والنشر ١٩٨٣ ص٩. د.محمد حسنين: الوجيز في نظرية القانون، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٦، ص٧.

[١٨] – حاول ميشيل فيللى طرح مفهوم العدالة في مواجهة النموذج الوضعي الكاسح. راجع:

M. Villey , Philosophie du droit, Paris, Dalloz, 2001, p. 7,8. 18. 55.

[١٩] – سليمان مرقس، محاضرات فى فلسفة القانون، القاهرة ، ١٩٧١م، ص ١٣، ١٤.

[٢٠] – روبرت أليكسى، فلسفة القانون (مفهوم القانون وسريانه)، ترجمة د. كامل فريد السالك، منشورات الحلبى الحقوقية ، ٢٠١٣م، ص ٢١.

فكل النظريات الوضعية تتبنى فرضية الإنفصال بين القانون والأخلاق، هذه الفرضية تدعى بأن مفهوم القانون يجب أن يعرف بحيث لا يتضمن فى محتواه عناصر أخلاقية، وتستلزم فرضية الإنفصال هذه عدم وجود ارتباط مفهومى حكمى بين القانون والأخلاق، بين ما يفرضه القانون وبين ما تتطلبه العدالة، بين القانون كما هو كائن وبين القانون كما يجب أن يكون.[٢١]

وفى نفس السياق هناك من حاول جمع شتات العديد من المفاهيم والنظريات الخاصة بماهية القانون ، من خلال الأفكار التى تناولت طبيعة القانون والتى قام "روسكو باوند " بحصرها فى اثنى عشر مفهوما لطبيعة القانون، حيث اعتبر أن كل نظرية من هذه النظريات هى محاولة لتفسير القانون السائد فى زمان ومكان معين، أو لتفسير عنصر بارز من عناصره، فعندما نما القانون وتطور بواسطة النشاط الفقهى، نشأت النظرية الفلسفية للقانون التى تعتبر القانون معبرا عن مبادئها ومثبتا لها عن طريق التفكير الفلسفى.[٢٢]

وعندما تطور القانون بواسطة التشريع، سادت النظرية السياسة للقانون والتى تعتبر القانون بموجبها أمرا صادرا عن من له السيادة، ومن جانب أخر عندما كان التطور القانونى نتاج استيعاب الفترات السابقة، مال الفقهاء إما إلى النظرية التاريخية للقانون التى تعتبر القانون ما هو الا نتاج التجربة، أو إلى النظرية الميتافيزيقية التى تنظر إلى القانون على أنه فكرة للحق أو الحرية التى تتحقق بالتطور الإجتماعى والقانونى.[٢٣]

وعلى هدى مما سبق فقد حاول "باوند" من خلال المفاهيم والنظريات المتعددة للقانون إيجاد عناصر مشتركة لهذه المفاهيم والتى يمكن تلخيصها فيما يلى:

---

[٢١] – وفى الواقع فإن "ألكسى" يرى أن المذهب الوضعى يجب أن ينتهى بوصفه نظرية شاملة للقانون، فهو يرى وجود ارتباط مفهومى حكمى بين القانون والأخلاق هذا من جانب ، أما من جانب أخر فإن الأسباب المعيارية تشير إلى أن مفهوم القانون من جهة ، ومفهوم سريانه من جهة ثانية يجب أن يعرَفا بحيث يحتويان عناصر أخلاقية.. المرجع السابق، ص ٤٧– ١٢٧. راجع أيضا: د. محمد محسوب، الخصام بين القانون والأخلاق، القاهرة: دار النهضة العربية، ط٢، ٢٠٠٩م، ص٢٩٤.

[٢٢] – روسكو باوند، مدخل إلى فلسفة القانون، ترجمة د. صلاح دباغ، مركز نهوض للدراسات والبحوث، بيروت، ط١، ٢٠٢١م، ص١٢٦.

[٢٣] – المرجع السابق، نفس الموضع.

أولا: وجود أساس نهائى لهذه النظريات يتعدى نطاق الإرادة البشرية، ويصمد بثبات أمام دوامة التغيير الملازمة للحياة، هذا الأساس قد يأخذ أشكال متعددة:

١- يمكن اعتبار هذا الأســـاس النهائى الثابت هو الرغبة الإرادة الألهية أو العقل الإلهى المنزل بصـــورة مباشرة، من خلال شريعة خلقية ثابتة من عند الله.
٢- وقد يصاغ هذا الأساس بصيغة ميتافيزيقة ثابتة لا تتغير .
٣- وقد تأخذ شكل قوانين نهائية تقرر بشكل جامد ظواهر التصرفات البشرية.
٤- وقد تكون على شكل إرادة تسلطية فى مكان وزمان معينين تخضع لها إرادة الأخرين.

ثانياً: جميع النظريات التى قيلت لتحديد طبيعة القانون هى صـــورة عن نهج معين وآلى للإنطلاق من نقطة البداية الثابتة والمطلقة والتى ويمكن الوصول إلى تفاصيلها من خلال ما يلى:

١- الوحى الإلهى.
٢- أو عن طريق تقاليد وسجلات تكرسها السلطة.
٣- أو بواسطة منهج فلسفى أو منطقى محتم لا يخطئ .
٤- أو من خلال نظام علمى للمراقبة والملاحظة.
٥- أو بواسـطة أفكار يمكن إثبات صـحتها تاريخياً، ويمكن للمنطق أن يثبت أنها نتائج للصـيغة الأسـاسـية الميتافيزيقية.

ثالثاً: تحتوى جميع النظريات على نظام يحكم سـلوك الأفراد ويسـيير العلاقات فيما بينهم، مرتكزا على الأســاس النهائى الســابق الإشــارة إليه، ومرتبا لهذه العلاقات بشــكل ثابت يؤدى فى النهاية إلى حدوث الغاية المطلوبة منها وهو تحقيق الإستقرار والأمن العام. [٢٤]

ومع كل ماســـبق فإنه يوجد بعض التعريفات المتعلقة بالقانون، حيث يذهب أحد هذه التعريفات إلى القول بأن القانون هو: " نظام من القواعد يقر بمبدأ مراعاة العدالة، ويتكون من مجموعة القواعد التى تنتظم فى دســـتور يحوز بالإجمال التأثير الإجتماعى أو الفاعلية، والتى لا تجافى العدالة مجافاة مطلقة، ويتكون أيضا من مجموعة القواعد الموضوعة وفقا لأحكام هذا الدستور، والتى تنطوى على حد أدنى من التأثير الإجتماعى أو الفاعلية أو إمكانية التأثير الإجتماعى، والتى لا تجافى العدالة مجافاة

[٢٤] – روسكو باوند، المرجع السابق، ص ١٢٦، ١٢٧.

مطلقة، بالإضافة إلى المبادئ أو الحجج المعيارية الأخرى التى تستند أو/ و يجب أن تستند عليها أصول تطبيق القانون لتحقيق مطلب مراعاة العدالة".[٢٥]

أيضـــا نجد بعض الفقهاء يعرفون القانون بأنه : "مجموعة القواعد التى تنظم الروابط الإجتماعية والتى تقســـر الدولة الناس على اتباعها ، ولو بالقوة عند الإقتضـــاء"[٢٦]. كما يُعرف القانون بأنه: " مجموعة القواعد العامة المجردة التى تنظم العلاقات الاجتماعية ، والتى يلتزم الأفراد باتباعها خشـــية توقيع الجزاء المقرر على مخالفتهم إياها".[٢٧]

ثالثاً: العلاقة بين الأخلاق والقانون:

تعد العلاقة بين القانون والأخلاق علاقة وثيقة، فالتشريع أمر جمعى دائما وتفرضه السلطة العامة التى تملك أدوات جبر الأفراد على اتباع التشريع من خلال الجزاء، أما الأخلاق فإن قواعدها قد تكون ذات مصدر فردي خالص ، وقد تضعها سلطة خارجية، إلا أن هناك نوع من التشابه بين القواعد القانونية وتلك الأخلاقية، فمن حيث صياغتها فإن كلا القاعدتين مصاغة صياغة محكمة، كما أن إطارهما تنظيم السلوك، كما توجد سلطة ما تفرض الإلتزام بها، وفي حالة عدم الإلتزام، أو المخالفة فإن هناك جزاء ما يوقع على المخالف على الرغم من إمكانية إختلاف شكل هذا الجزاء.[٢٨]

على أن هناك من يرى أن الأخلاق تنطوي على مخزون من القيم العليا، بينما القانون لا يتضمّن سوى قواعد اتفاقية ونسبية، وهو ما يضمن نوعًا من الأسبقية للقيم الأخلاقية على القانون والذي لا يمكنه أن ينتقد الأخلاق، على خلاف الأخلاق التي يمكن أن تنطوي على انتقادات للقواعد القانونية.[٢٩]

من جانب أخر يوجد ميادين تشريعيه يظهر فيها تداخل الإعتبارات الأخلاقية مع القانونيه لعل من أوضحها ميدان التشريع الجنائي ثم المدني، وذلك لإحتلال مفهوم الإلتزام

[٢٥] – روبرت أليكسى، فلسفة القانون، مرجع سابق، ص ١٨٩.

[٢٦] – د. السنهورى و د. أحمد شمت أبو ستيت، أصول القانون أو المدخل لدراسة القانون، ١٩٥٠م، ص ١٣.

[٢٧] – د. صوفى أبوطالب مبادئ تاريخ القانون، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٣م، ص ٣.

[٢٨] – د. عزت قرني، أصول الاخلاق، مرجع سابق، ص٨٣ ٨٤

[٢٩] - د. محمد محسوب، الخصام بين القانون والأخلاق، مرجع سابق، ص ٢٩٧.

فـي كـلا الميـدانين مكانـا تأسيسـيا، و علـى جانـب أخـر يضـعف هـذا التـداخل –مـع بقـاء بعـض أثـاره– فـي التشـريع الاداري و الدسـتوري، و ذلـك علـى الـرغم مـن اسـتخدام لفـظ "الواجـب" نصـا في بعض التشريعات الإدارية والدستورية، كواجبات الموظف العام و الهيئات الحاكمة.[٣٠]

وإجمـالا فإنـه يمكـن القـول بـأن الإلـزام القـانونى يتكامـل مـع ذلـك الأخلاقـى، فحيثمـا لا يسـتطيع القـانون أن يـؤتى ثمـاره فـإن الأخـلاق تسـتطيع أن تـؤتى أكلهـا، وفـى هـذا القـول بـأن القواعـد القانونيـة تسـتهدى فـى كثيـر مـن الأحيـان بالقواعـد الأخلاقيـة ، إذ فـى كثيـر مـن الأحيـان يـتم تقنـين إتجاهـات أخلاقيـة لتتمتـع بـالقوة الإلزاميـة التـى تفرضـها التشـريعات (القـوانين الوضعية).[٣١]

ويمكـن القـول بـأن الإطـار الأخلاقـى يظـل المرجـع المحـورى الـذى تسـتقى منـه القاعـدة القانونيـة أحكامهـا، وذلـك علـى الـرغم مـن تطـور القاعـدة القانونيـة واتخاذهـا أطـراً وأشـكالاً مختلفـة لكـى تواكـب التطـور المسـتمر للمجتمعـات، فتميـز القاعـدة القانونيـة لا يتـأتى إلا مـن خلال تجسيدها للقيم الأخلاقية لدى أفراد المجتمع.

فإنسـجام القاعدة القانونية وتعبيرها عن الضـمير الجمعى للمجتمع هو السـبيل الممهد لتقبل هذه القاعدة داخل المجتمع ، كما أنها الضامن لإستمرارية تطبيق هذه القاعدة وعدم جمودها .

[٣٠] – د. عزت قرني، أصول الأخلاق، المرجع السابق ، ص٨٤.

[٣١] – د. عزت قرنى، نفس الموضع .

المبحث الأول
الأخلاق فى مصر القديمة

سوف نتناول بالدراسة فى هذا المبحث مدى الإرتباط بين الأخلاق والدين فى مصر الفرعونية، وكذلك العلاقة بين الأخلاق وماعت، مع توضيح الأساس الذى قامت عليه المسئولية الأخلاقية فى مصر الفرعونية، وذلك وفقا لما يلى:

المطلب الأول: فكرة ارتباط الأخلاق بالدين فى مصر الفرعونية.

المطلب الثانى: علاقة ماعت بالقواعد الأخلاقية.

المطلب الثالث: أساس المسولية الأخلاقية فى مصر الفرعونية.

المطلب الأول
فكرة ارتباط الأخلاق بالدين فى مصر القديمة

تجدر الإشارة إلى وجود إختلاف بين الفقهاء حول مدى إرتباط الأخلاق بالدين وما هى العلاقة بينهما، ففى حين يرى البعض أن الدين علاقة بين الإنسان وربه، والأخلاق علاقة بين الإنسان والإنسان، وأن هناك من البشر من يتحلى بالضمير الأخلاقى على الرغم من عدم تدينه.[٣٢]

[٣٢] – د. عبد الفتاح الفاوى، الأخلاق (دراسة فلسفية دينية) ، مطبعة الجبلاوى، القاهرة، الطبغة الأولى، ١٩٩٠م ، ص ٨٨. مشار إليه لدى د. شاهيناز زهران، الأخلاق فى الفكر المصرى القديم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٢م، ص ٥٦.

بينما يرى البعض الأخر وجود علاقة وثيقة بين الأخلاق والدين ، فلديهم أن بداية الضمير الأخلاقى نابع من أساس دينى، فمن المعروف أن العديد من الأوامر الأخلاقية ما هى إلا نتيجة مباشرة لوجود الأديان فى حياة البشر.[٣٣]

وهذا الرأي الأخير هو ما يمكن ترجيحه حيث يجد تطبيقه لدى الفكر المصري القديم، فقد رأى المصرى القديم وجود صلة وثيقة بين الأخلاق والدين، فالدين لديه كان بمثابة الأساس الذي يعتمد عليه لإقامة النظام الأخلاقى بل وضعه أساساً للإلتزام به، فلقد ارتكز الإنسان المصري القديم في نظامه الأخلاقى على الإعتقاد بوجود الإله الراعي العادل.

فقد أدرك المصري القديم أن الأخلاق تفقد تأثيرها الأكبر بدون وجود الأساس الإعتقادي "الدين" كما تفقد تطبيقها تطبيقاً عملياً دقيقاً وهذا ما أكده هيردوت قائلاً : "إن الإحساس الديني عند المصريين كان على درجة عالية أكبر من أي شعب أخر" وهو أيضاً ما ذهب إليه "جون ولسون" بالقول : " أن فكرة التقيد بالأشياء المقدسة كان لها المقام الأول في السيطرة على فكر المصري القديم، فظلت مصر القديمة دائماً في شغاف قلبها مجتمعاً دينياً، يتعلق بكل جوارحه بالتقاليد المقدسة.[٣٤]

---

[٣٣] – على المستوى الفلسفى كانت توجد العديد من المحاولات لربط القوانين الأخلاقية بسلطة فوق الطبيعة، فهناك من يرى أن فلسفة الأخلاق عند أفلاطون ينبغى أن تتجاوز فى صورتها النهائية ذاتها متخذه لنفسها فى ذلك مثل أعلى نهائى تستمد منه الغايات الأخلاقية قيمتها ، بل تستمد منه المفاهيم الأخلاقية معناها ، وفي العصر الحديث يذهب كانط إلى أن وظيفة الدين الأساسية هي دعم الغايات الأخلاقية ، كما نرى هيجل يربط بين وجود الدين وتطبيق القواعد الأخلاقية ، فقد رأى أن " قوانين الأخلاقيات، قوانين الحق هي قواعد خالدة لا تتغير لسلوك الإنسان حتى أنها لا تكون متعسفة، بل تشكل وجودها ما دام الدين نفسه يستمر في الوجود". لمزيد من التفصيل انظر جمهورية افلاطون، ترجمة فؤاد زكريا الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٥، ص١٢٢، كذلك انظر داعبدالفتاح الفاوي، الأخلاق "دراسة فلسفة دينية" مطبعة الجبلاوي، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م، ص٨٢، انظر أيضاً : فريدريك هيجل ، محاضرات فى فلسفة الدين، ترجمة مجاهد عبد المنعم ، مكتبة دار الكلمة، القاهرة، ج٣" العبادة وديانة الطبيعة"، ط١، ٢٠٠٢م، ص٥٢، مشار إليه لدى د. شاهيناز زهران، الأخلاق في الفكر المصري القديم، مرجع سابق، ص٥٢.

[٣٤] – على الرغم مما صحب الديانة في مصر القديمة من الكثير من التعقيد، فهي ديانة تكاد تكون وضعية ، إلا أن كثير من قواعدها لا تبتعد كثيراً عما جاءت بها الأديان السماوية فعلى سبيل المثال نجد أن المعتقدات الدينية في مصر القديمة قد حاولت السمو على الإحتياجات المادية، وذلك بالعمل دائماً على إنماء الجانب الروحي فى محاولة لضبط

بل إن هذا المعنى هو ما أشار إليه الإمام محمد أبو زهرة فى سياق حديثه عن الديانة المصرية القديمة واحتوائها على بعض الفضائل الخلقية حيث ذهب إلى القول: "أنه مهما تكن فى الديانة المصرية القديمة من أوهام وعقائد فاسدة، لا تستمد من المنطق قوتها، فإن الآداب التى اشتملت عليها، والفضائل الخلقية التى تدعو إليها، كانت معينًا خصبًا، قبست منه الديانات غير المنزلة، وحكمة الحكماء شيئًا كثيرًا، لأنها لم تخل من خير يقتبس، وحكمة تقتنص، ولله فى خلقه شئون"[٣٥].

أولا: علاقة الدين بالأخلاق فى مصر الفرعونية:

إن الحضارة الفرعونية من أعظم حضارات العالم القديم، ويظهر ذلك من خلال ما تركته لنا من تنظيم لمختلف جوانب الحياة: الاجتماعية والسياسية والإدارية والثقافية والدينية وغيرها، وكان أبرز ما تركته لنا هو أن بعض مظاهر التفكير الفلسفى فيها كان مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالدين، بل كان أيضًا مختلطًا به[٣٦]، كما أن القيم الخُلقية نفسها قد ارتبطت ارتباطًا شديدًا بالدين، وهو أمر مفهوم فى ظل مجتمع يعد من أكثر شعوب العالم تمسكًا بأهداب الدين.

فقد كان للديانة المصرية القديمة الدور الأساسى فى صياغة فكر المصرى القديم، بل إننا لا نغالى عندما نقول بأن الديانة المصرية القديمة قد أثرت فى الفكر القديم عموما، وبخاصة الفكر اليونانى القديم، فقد نبعت من الديانة المصرية القديمة قيم الإحسان العدالة وعدم العنف ومحبة الجار، وهو ما انعكس بدوره على سلوك الإنسان المصرى القديم.[٣٧]

ميوله ورغباته وشهواته، وهو ما يمكن اعتباره محاولة جادة للتوفيق بين المبدأ الروحي ومراعاة قواعد السلوك الأخلاقي . د. شاهيناز زهران، مرجع سابق، ص٨٦.

Heredouts, tr. By .A.D. godly, Cambridge press, Vol II, 1952, p.319.

جون ولسون، الحضارة المصرية، ترجمة د. أحمد فخري، ص٨٠.

[٣٥] – الإمام محمد أبو زهرة، مقارنات الأديان، الديانات القديمة، معهد الدراسات الإسلامية، القاهرة، ١٩٦٥، ص ٢٠.

[٣٦] – انظر: د. محمود محمد على محمد، الفكر الشرقى القديم، مرجع سابق، ص ١٨٨.

[٣٧]– وهذا المعنى ما أشار إليه جاك بيرين فى كتابه عن الدين والأخلاق فى مصر القديمة بالقول:

« La religion égyptienne a exercé une influence considérable sur la – pensée antique et tout spécialement sur la pensée grecque . On ne peut pas ne pas être frappé, par

فقد تولد الشـعور بالمسـئولية الدينية لدي المصـري القديم منذ نشـأة الدولة القديمة، ثم زاد هذا الشـعور في أحضـان الدولة الحديثة، وهو ما تدل عليه صـورة المحاكمة العامة، حيث يقف الإنسـان مسئولاً أمام الآلهة، ليحاكم وليحاسب عن أعماله، وليعلن براءته من ارتكابه الآثام والشرور.[٣٨]

فالروح العامة التى كانت سـائدة فى الدين المصـرى القديم كانت هى روح الاعتدال أو التوسـط، فانتقلت هذه الروح من الدين إلى الأخلاق، مما أدى إلى تحول الاعتدال فى الدين إلى عدل فى الأخلاق.[٣٩]

فلقد نشـأت الفلسـفة المصـرية القديمة عامة ، والفلسـفة الخلقية خاصـة، تحت مظلة الدين وخرجت من عباءته، ولكن هذا لا يعنى وسم الفلسفة المصرية بسمة دينية كهنوتية Theological جامعة مانعة، حيث أن عديد من النصـوص اسـتطاعت أن تصـطبغ بالصـبغة الإنسـانية العقلية الخالصـة، ولعل الأثر الأكبر للديانة المصرية على الفلسفة الخلقية المصرية، قائماً فى الروح الفكرية.[٤٠]

تلك الروح والحياة الفكرية التى كان قوامها اعتقاد قدماء المصـريين فى البعث، وفى الحياة الأخرى، فقد رأوا أن الحياة الأخرى الأبدية، لا ينالها إلا من أحسـن صـنعا فى دنياه، وكان كل حاكم يطمح فى أن يترك لنفسـه أثرا جميلا فى نفوس قومه، وهو ما يسـتبين من النقوش التى تركها هؤلاء

---

ailleurs, par le caractère préchrétien de la pensée de l'Egypte ancienne et surtout de sa morale fondée sur la charité, la non-violence et l'amour du prochain. Elle constitue incontestablement un des sommets de la civilisation antique. Et je crois qu'il n'est pas exagéré de dire que, dans la formation de la civilisation hellénistique, dont procède la nôtre, le mysticisme égyptien a -ïoué un rôle aussi important que le rationalisme grec ». J. Pirenne, La Religion et La Morale Dans L'ÉGYPTE Antique Éditions Albin MicheL- Paris, 1965, p. IX.

[٣٨]- أنا مانسينى، ماعت فلسفة العدالة فى مصر القديمة، ترجمة: محمد رفعت عواد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٩م، ص ٦٥ وما بعدها. جيمس بريستد، فجر الضمير، مرجع السابق، ص ٢٦٤،٢٦٧.

[٣٩] - انظر فى تفصيل ذلك د. حسن طلب، حول نشأة الفلسفة في مصر القديمة وتهافت نظرية المعجزة اليونانية، الطبعة الأولى، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ١٤٦، ١٤٧.

[٤٠]- المرجع السابق ، ص١٤٧.

الحكام على مقابرهم والتى تخلد ذكراهم، منها أحد النقوش التى تركها حاكم قســم الوعل "أمينى" على قبره فى بنى حسن والتى جاء بها:

" لم أســئ معاملة ابنة رجل من القوم ولم أظلم أرملة، ولم أمتهن فلاحاً، إننى لم أطرد راعيا ولم أســخر فى أشــغالى عمالاً بلا أجر، وبهذه الطريقة زالت الكآبة عن قســمى وانعدم الجوع وقت حياتى، ..... وكنت أســوى العطاء للأرملة والمتزوجة وللكبير والصــغير، ولما وافت زيادة النيل أخذ كل واحد محصول أرضه، ولم آخذ شيئاً منه"[٤١].

ليس هذا فحســب بل إن هذا الإحســاس بالمســئولية يتجلى فى الاعتراف الســلبى الذى يقوم به المتوفَّى أمام الآلهة، وهو ما يســتدل عليه من خلال النصــوص الجنائزية الواردة بكتاب الموتى، حيث يصــرح المتوفى: "أنا لم أســرق بالإكراه، أنا لم أعتدى على أى رجل، أنا لم أقتل رجلا أو امرأة، أنا لم أنطق زوراً، أنا لم أزنى بزوجة رجل"[٤٢]

ولما كانت الديانة المصرية من الديانات الراقية، فقد ترتب على علاقتها بالأخلاق، أن كان للأخلاق أهميتها فى المجتمع الفرعونى، حيث كان ينظر إلى الإله على أنه مصدر للقيم العليا، وكان الدين نفسه مصدر القيم الخلقية العليا[٤٣].

من أجل هذا فقد ظهرت الأخلاق فى شكل قواعد دينية، تدعو إلى حسن السلوك والمعاملة، والاستقامة، وإقامة العدل والمساواة، فالوازع الخُلقى نشأ نتيجة الإيمان بفكرة البعث، وأن هناك حياة أخرى بعد الممات، وأن كل إنسان مسئول عن أفعاله، وسوف يحاسب عنها ثوابًا أو عقابًا، بحسب ما إذا كانت خير وصواب أم شر وخطأ[٤٤]. وقد عبر البعض عن ذلك بقوله: "أن الموت يحق للمسئ وأن الحياة

---

[٤١] – جيمس هنرى برستيد، تاريخ مصر من أقدم العصور إلى العصر الفارسى، مرجع سابق، ص١٣٧.

[42]– A. J. Van Loon, Law And Order In Ancient Egypt, The Development Of Criminal Justice Frome The Pharaonic New Kingdom Until The Roman Dominat, Leiden University, 2014, P. 11

[٤٣] – انظر: د. حسن طلب، أصل الفلسفة، مرجع سابق، ص ١٤٤.

[٤٤] – من أجل هذا فقد فضــل قدماء المصــريين الحياة الأخرى على الحياة الدنيا، فقد أوضــح ديودور الصــقلى أن المصــريين كانوا يرون أن الحياة الدنيا كما هو واضــح من اسـمها في غاية التفاهة، وأن المهم لديهم هو الحياة الأخرى التى تجعل الفضـيلة شـيئًا مذكورًا، لذلك يطلقون على بيوتهم منازل، لأنهم يسكنون فيها لمدة قصـيرة، بينما يطلقون على

تنتظر المحسن"[٤٥]. كل هذا جعل الإنسان المصرى منشغلًا بالحياة الأبدية التى يسيطر عليها الاتجاه الدينى[٤٦].

وهكذا يمكن القول إن عمل الخير والصواب، والالتزام بقواعد الأخلاق، كانا يعدا وسيلة الإنسان للخلود فى العالم الآخر بعد البعث فى العقيدة المصرية القديمة، وهو ما جعل المصرى القديم حريص على أن يسجل أعماله وأفعال الخير التى قام بها كدليل على التزامه الأخلاقى والدينى على نقوش مقبرته، حرصًا منه على أن يكون له مكان فيما بعد البعث.

وتأكيد لهذه الفكرة ذهب أمنموبى الذى كان لا يؤمن إلا بوجود إله واحد، أن هناك حساب ينتظر المخطئ فى الآخرة، وهو ما يتوافق مع رأينا فى وجود ارتباط وثيق بين قواعد الدين وقواعد الأخلاق فى العصر الفرعونى[٤٧].

وقد تجلت أهمية الأخلاق وقيمتها فى المجتمع الفرعونى فى أنها كانت أحد معانى "معات" إلهة العدالة، والتى كان يقصد بها: الحقيقة والنظام والعدالة، وكلها تندرج تحت مسمى الدين والحكمة والأخلاق والشرع[٤٨].

فقد كان أول المذاهب الفلسفية القديمة، هو المذهب المنفى، المنسوب إلى الإله "بتاح"، الذى فسر العالم عن طريق الخلق بالكلمة واللسان، وإن كان البعض يرى أن الفكر الفرعونى قد تحرر واستقل بعد ذلك عن الدين، وأصبح أساسه متمثلًا فى الضمير أو الشك الأخلاقى[٤٩]، وهو ما دفع البعض إلى القول

قبورهم المساكن الدائمة، وهو الأمر الذى يفسر لماذا كان أثاث بيوتهم بسيط، بينما كانوا حريصين على تزيين قبورهم وتجهيزها بأحسن الأثاث والحاجيات. ديودور الصقلى، ص ٩٨، مشار إليه د. محمود سلام زناتى، قدماء المصريين، هم أول من، مرجع سابق، ص ١١.

[٤٥] – محمد عبد الرحمان مرحبا، المرجع في تاريخ الأخلاق، ص ١٥١. مشار إليه لدى بن خريف نسرين، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، ٢٠١٧، ص ٥٦.

[٤٦] – راجع:

J. PIRENNE, La religion et la morale dans l’Egypte antique, Paris, 1965, p. 61.

[٤٧] – انظر: د. جلال شمس الدين، الفضائل والقيم، مرجع سابق، ص ٢٨.

[٤٨] – راجع: يان أسمان، معات، مرجع سابق، ص ١١.

[٤٩] – انظر: د. حسن طلب، أصل الفلسفة، مرجع سابق، ص ١٤٥.

أن فلسفة الأخلاق تشمل أمور لا ترجع إلى الدين، لكن ذلك ما هو إلا استثناء عن القاعدة العامة التى تقوم على أن الدين هو الأساس للضمير الأخلاقى عند المصرى القديم[٥٠].

وقد ترتب على ذلك أن ساد فى المجتمع المصرى القديم أيدلوجية ثيولوجية، لعب الفكر الدينى فيها دورًا رئيسيًا فى وضع القوانين الأخلاقية للمجتمع، وفى رسم الخطوط الفلسفية العريضة للعالم الدنيوى والأخروى، وكذلك فى تحديد العلاقات بين أفراد المجتمع، وبين الحكام والمحكومين[٥١].

ففى العقيدة المصرية القديمة ينظر المصريون إلى الإله "رع" أنه خلق الأفراد جميعًا متساوين فيما بينهم، وفى الوقت الذى عرفهم وميز لهم طريق الخير والشر، فقد ترك لهم حرية الاختيار سواء فى إطاعة أوامره أو الابتعاد عن نواهيه، فكل إنسان يمكنه أن يسير فى الطريق الصحيح بأن يفعل الخير ويبتعد عن الشر، وإذا أحسن الاختيار يكافئه الإله على حسن أخلاقه[٥٢].

وسيادة القواعد الأخلاقية وما ينتج عن التمسك بها من انتشار الخير فى ربوع البلاد هو الحالة الطبيعية، بينما على العكس من ذلك انتشار الشر والسلوكيات الخاطئة يمثل خروج على هذه الحالة الطبيعية، وهناك نص يعود إلى الدولة الحديثة يشير إلى هذا المعنى، حيث يقول: "ابتهجى يا أيتها الأرض بالكامل، لقد أقبل الوقت السعيد ... وعادت ماعت إلى مكانها. وكل الاتقياء حضروا ... وانتصرت ماعت على إسفت. وسقط الأشرار على وجوهم، وأصبح الجاشعون محتقرون، وستزيد المياه، ولن تنضب أبدًا، ويأتى الفيضان، ... ويهدأ الآلهة ويسعدون، ونعيش فى الضحكة وفى دهشة"[٥٣].

---

[٥٠] – راجع:

S. Morenz, Egyptian Religion, Trans. By: Ann E. Keep, Methuen & Co. L.T.D, London, 1973, p. 110.

انظر: د. حسن محمد محى الدين السعدى ود. محمد على سعد الله، موضوعات في ديانة مصر القديمة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٥، ص ٩٣.

[٥١] – انظر: فوزى الاخناوى، مصر الفرعونية بين الماضى والحاضر، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٩٣، ص ١٣٣.

[٥٢] – انظر: د. شاهيناز زهران، الأخلاق في الفكر المصرى، مرجع سابق، ص ٦٧.

[٥٣] – راجع:

G.POSENER, De la divinité du Pharaon, Paris, 1960, pp. 56 et s., Jan ASSMANN, Maât, op. cit. pp. 131 – 132.

فالروح لا يمكن أن تصل إلى تلك الحالة إلا بعد التطهر من أدرانها أى بعد أن تصبح عادلة على الأرض أمام رع لأن الأشرار لن يعيشوا وسيعاقبون بتدمير مبدأ حياتهم بعد أن يذوقوا جميع ألوان العذاب فى غرف العذاب حيث يحكم "سوكارس"[٥٤]. وعلى ذلك فقد تعمق الدين فى جموع الشعب المصرى، وأصبح أساسًا للنظام الأخلاقى، ووعدًا بحياة أبدية يتمتع فيها الفائز بألوان البهجة والسعادة، كثمن لالتزامه الأخلاقى فى عالم الأرض[٥٥].

كما أنه فى ظل مجتمع كان الملك فيه إله وينسب نفسه إلى الإله "حورس" إله الخير الذى تمكن من القضاء على "ست" إله الشر، فقد كان من أولى أولوياته وواجباته أن يجلب الخير لرعاياه، فهو الراعى الصالح لشعبه، وكان مع الآلهة مسئولين مسئولية مشتركة عن سعادة الناس فى هذه البلاد[٥٦]. فهو مسئول عن جلب الخير للبلاد، وكذلك الناس مسئولين أمامه عن أفعالهم وسلوكياتهم وعن التمسك بالنظام الأخلاقى للمجتمع.

وأخيرًا يمكننا أن نستنتج مما سبق أن هناك توازن وارتباط وثيق بين الوازع الدينى والوازع الخُلقى، فكلاهما يمثلان المحصلة الطبيعية لفكرة الحساب الأخروى، كما أن الأخلاق الحسنة والتمسك بالقيم والفضائل الأخلاقية هى الطريق إلى جنة الخلد[٥٧].

ثانياً: الأخلاق فى فترات الإقطاع:

عندما تحولت الدولة من النظام الفردى الذى يقوم على المساواة، إلى النظام الاقطاعى، اختفت فيه المساواة بين الناس، حيث خضعت الأسرة لسلطة رب الأسرة، وظهرت من جديد السلطة الزوجية، وامتياز الابن الأكبر، وفقد النساء المساواة فى الحقوق التى كن يتمتعن بها فى مواجهة الرجال، لينتهى بهن الأمر بالخضوع للوصاية، وفى ظل نظام كهذا تأثرت الأخلاق بشدة ، وتغيرت القواعد القانونية، لكى تشرع قواعد قانونية هزت النظام الأخلاقى فى مصر من جذوره[٥٨].

---

54 – J.PIRENNE , La religion et la morale dans l'Egypte antique, op. cit.p.62.

55 – Ibid. 66.

٥٦ – انظر د. فتحى المرصفاوى، تاريخ القانون المصرى، مرجع سابق، ص ٤٧، كلير لالويت، الأدب المصرى القديم، ترجمة: ماهر جويجاتى، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٢، ص ٥٠.

٥٧ – انظر: عريان لبيب حنا، الشخصية المصرية، مرجع سابق، ص ٣٤٦.

58 – J. Pirenne, La religion et la morale dans l'Egypte antique, op. cit. p.71.

وقد ترتب على ذلك أن تغير النظام الأخلاقى فى البلاد، وأصبح من يتمسك بالأخلاق يضرب به المثل، لذلك فقد حرص الأمراء وحكام الأقاليم على الافتخار بأنهم لم يسيئوا استخدام قوتهم ونفوذهم، وأنهم تمسكوا بالأخلاق فى كل تصرف يقومون به[٥٩].

فها هو الأمير كربيب نفر أمير إقليم "إدفو" يقول: "لقد أعطيت الخبز للجائع والملابس للعارى بفضل ما وجدت فى تلك المقاطعة، ولقد منحت قدحًا من اللبن ومكيالًا من الحبوب من المزرعة دائمًا للجائع الذى وجدته فى مقاطعتى، وبالنسبة لكل رجل وجدت أنه لا يملك شيئًا إلا حبوبًا اقترضها من شخص آخر فقد سددت أنا هذه الحبوب للمقرض بحبوب من المقاطعة، وقد دفنت كل شخص ميت ليس له أولاد بكفن من مالى الخاص"[٦٠].

ويبدو أن التركيز من كبار القوم كما هو واضح من النصوص على الصدقة والتكافل الاجتماعى كصورة للتمسك بالأخلاق فى تلك الفترات. وهذا نفس ما أكدت عليه أيضًا النقوش الموجودة على مقابر كل من: "حنكو" أمير "ديجوف"[٦١]، وايبى بدير الجبراوى من الأسرة السادسة (يجب مراجعة الإسم)[٦٢]، و"خيتى الثانى" أمير أسيوط، و"أمينى: أمير "بنى حسن"، وأمراء "حتوب" وغيرهم، حيث يقول الواحد منهم أنه: "أنقذ الأرملة، وواسى المتألم، وأطعم الطفل، وعال مدينته فى زمن القحط، وأطعمها أيام المجاعة، وهو الذى زودها بسخاء بلا تفرقة، فكان عظماء مدينته كغيرهم فى ذلك"[٦٣].

لمزيد من التفصيل حول الحقبة الإقطاعية راجع:

د. السيد عبد الحميد فوده، القانون الفرعونى، دار النضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص ٨٤ وما بعدها.

[59]– Ibid. p. 71.

[60] – J. Pirenne , La religion et la morale dans l'Egypte antique, op. cit., p. 72.

[61] – A. Loprieno , L'esclave, l'homme égyptien, sous la direction de Sergio Donadoni, Seuil, Paris, 1992, p. 235.

J. Pirenne , La religion et la morale, op. cit., p. 72.

[٦٢] – حيث يقول: "لقد أعطيت الخبز للجائع، والملبس للعارى". د. رمضان عبده على، حضارة مصر القديمة، الجزء الأول، مرجع سابق، ص ٢٧٧.

[٦٣] – انظر: د. محمد بيومى مهران، الثورة الاجتماعية في مصر الفراعنة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٩، ص ٣١٤، ٣٢١، ٣٤٥.

وها هو الملك "خيتى الثالث" يقول لابنه مريكارع: "اعمل من أجل أن تكن لك كل البلاد الحب، فالأخلاق الحميدة، هى الشئ الذى يكون موضعًا للذكرى"[٦٤].

وفى نفس النطاق نرى الفلاح الفصيح يوجه كلامه للملك، ويتحدث عما يجب أن يكون عليه الإنسان من أخلاقيات وما يجب أن يتحلى به من سلوكيات، ويركز فى كلامه على مبدأ التكافل، فيقول: "أنت أب اليتيم وزوج للأرملة وأخ للمرأة المطلقة، وأنت ثوب (أى دار) لمن لا أم له ...."[٦٥].

وقد أوضحت هذه الصور من التكافل الاجتماعى أن الأخلاق مثلها مثل السياسة والدين، لا تتعدى حدود المدينة التى يقيم بها الإنسان، حيث يتوقف التكافل الذى يربط بين سكانها والواجبات الأخلاقية تتنوع تبعًا للطبقة الاجتماعية، فالنبيل أو الأمير يلزم بتحقيق أمن من ينتمون إليه، وهذا شرط النبالة، ولهذا نجد أن الأمير "حنكو" على سبيل المثال يؤكد على أنه كان نبيلًا قبل الملك وأباءه والنبلاء الآخرين[٦٦].

والحقيقة أن النماذج المشار إليها لا تعنى أن هناك تمسك بالقواعد الأخلاقية، بقدر ما تشير إلى أن هناك انحلال أخلاقى انتشر خلال الفترات التى ساد فيها النظام الإقطاع، فقد كان لهذا الأخير نتائجه العميقة على الأفكار الأخلاقية، حيث اختفت الدولة المركزية، ومحيت النزعة الفردية التى كانت تقوم على المساواة، وأصبح كل إنسان ذو مكانة أو منصب يرثه أبناؤه من بعده، وعمومًا لم يعد للإنسان قيمة بنفسه، وإنما بنسبه وعائلته، ورغم ذلك يمكن التأكيد على أن هناك صنف من الناس فى مصر حاولوا التمسك بالنموذج الأخلاقى.[٦٧]

ونؤكد على أن المصريين قد حاولوا حتى فى الفترات التى ساد فيها انحطاط حضارى أن يتمسكوا ويحافظوا على المستوى الأخلاقى، حتى أن الأخلاق كان لها الدور البارز فى دخول الإنسان جنة الخلد بعد الموت[٦٨].

---

[٦٤] – د. رمضان عبده على، حضارة مصر القديمة، الجزء الأول، مرجع سابق، ص ٢٧٧.

[٦٥] – المرجع السابق، ص ٢٧٨.

[66] – J. Pirenne, La religion et la morale dans l'Egypte antique, op. cit., p.72.

[67]– Ibid. p.78.

[٦٨] – د. محمد بيومى مهران، الثورة الاجتماعية في مصر الفراعنة، مرجع سابق، ص ٣٥١.

ممـا سـبق يتضـح الإرتبـاط الوثيـق بـين الـدين والأخـلاق، وأن إيمـان المصـري القـديم بوجـود قواعـد أخلاقيـة بـل وإلتزامـه بـه كـان نابعـاً عـن إعتقـاد دينـي راسـخ، هـذا الإلتـزام بوجـوب إتبـاع القواعـد الأخلاقيـة يجـد أساسـه فـي إيمـان المصـري القـديم بوجـود إلـه خـالق للكـون وللإنسـان، وهـو مـا يـدل عليـه الـنص المصـري القـديم "الإنسـان مـن طـين وقـش، والإلـه مسـويه" فقـد كـان لهـذا الإعتقـاد أثـره فـي تثبيـت وتـدعيم قواعـد السـلوك الأخلاقـي لـدى المصـري القـديم مـن منطلـق ضـرورة التمسـك بالعمـل الصـالح فـي الحيـاة الـدنيا لأن الإنسـان مطالـب ببيـان عملـه عنـدما يبـدأ رحلتـه مـن عالمـه الـدنيوى إلـى العـالم الأخـر وهـو مـا تـدل عليـه النصـوص أيضـاً قائلـة: "لقـد أرضيت الإله بما كان يحبه، واضعاً نصب عيني أنني سأصل إلى الإله في يوم وفاتي"[٦٩]

[٦٩] – لمزيد من التفصيل انظر د. سليم حسن، حكمة المصريين القدماء، دار كتاب، ٢٠١٩م.

M. Lichtheim, Moral values in Ancient Egypt, op. cit., p.40.

المطلب الثانى
علاقة ماعت بالقواعد الأخلاقية

تعد ماعت من أكثر الألهة لدى قدماء المصريين التي جسدت قيماً خلقية، فهي تعني العدل و الحق و الصدق و النظام والحقيقة[٧٠]، و لم يكن العدل مضمون أخلاقي فقط نادت بتطبيقه الألهة، بل إن العدالة كانت ألهة النظام الأخلاقي والكوني الذي وضعته الألهة وهو ما يبين من القول بأن "رع" قد أتى من الهضبة الأولى "مكان الخليقة" بعد أن وضع النظام "ماعت" مكان الفوضى، حيث أقام الإله "رع"مملكته على نظام العدل حيث قيل "إنها لعنة من الإله أن يظهر الإنسان تحيزاً". [٧١]

هذا بالإضافة إلى ارتباط فكرة العدالة بأفكار وجوانب متعددة، مثل: المساواة والأخلاق والدين والسياسة والمجتمع، وقد كان هناك تأثير متبادل بينها، ولكن فكرة العدالة - عمومًا- قد شكلت أساسًا راسخًا، ولعبت كما يقول البعض "دور المنظم الأول للعلاقات الإنسانية، فى المجتمع الفرعونى"[٧٢].

---

[٧٠] – تعد "ماعت" كلمة من كلمات اللغة المصرية القديمة ، ومع ذلك هناك من يرى أنها أحد آلهة مجمع الآلهة المصرية وهى كذلك تصور رئيسى للفلسفة أى الرؤية المصرية للجوانب الإجتماعية والفكرية والكونية ، وهى بذلك غير قابلة للترجمة لمزيد من التفصيل راجع:

J. ASSMANN, Maât l'Egypte pharaonique et idée de justice sociale, op. cit., pp. 14, 15.
R. J. Ferguson, The ancient Egyptian concept of Maat: Reflections on social justice and natural order.(Research paper series: Centre for East-West Cultural & Economic Studies; No. 15). Bond University. (2016). P. 4.

[٧١]– جيمس برستد، فجر الضمير، مرجع سابق، ص٤٤، ٥٢. د.محمد علي سعدالله، تطور المثل العليا في مصر، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،١٩٨٩، ص٢٦– د. شاهيناز زهران، الأخلاق في الفكر المصري القديم، مرجع سابق، ص٧٣،.

[٧٢] – د. فايز محمد حسين، نشأة فلسفة القانون، مرجع سابق، ص ٣٣.

وإذا أردنا الإنتقال إلى الجانب العملى فى العلاقة بين الأخلاق وبين العدالة (ماعت) فسوف نجدها تتجلى فى وثيقة "إعلان البراءة" الذى يحتوى على قوائم الذنوب التى يؤكد المتوفى أنه لم يرتكبها للعبور للعالم الآخر.[٧٣]

حيث تذكر القائمة الأولى -الموجهة للإله الأكبر الذى يرأس المحكمة- حوالى عشرة ذنوب عامة خطيرة، يتبرأ المتوفى من إرتكابها كالتالى: " لم أسبب أى أسفت ضد الناس ، لم أسئ معاملة الماشية ، لم أرتكب جريمة فى مقر الماعت، لم أتعرف على ما ليس له وجود، لم أسئ لم أبدأ يوم بإستقبال رشوة من قبل الناس الذين كان عليهم أن يشتغلوا من أجلي، لم يبلغ عني قائد مركبة الشمس، لم أسب الإله، لم أسلب اليتيم، لم أفعل ما هو تحريم إلهي"[٧٤]

ويتضح مما سبق أن مبدأ العدالة "ماعت" قد شكل معيارا أساسيا لإندماج المصرى القديم فى إطاره المجتمعى فى الدنيا ، بالإضافة إلى كونه معيارا أيضاً لإندماج المصرى

[٧٣] – جاء ذكر هذه الوثيقة فى "كتاب الموتى" فى الفصل ١٢٥، " وكتاب الموتى" يرجع تاريخه إلى عصر الدولة الحديثة ، أى خلال منتصف الألف الثانى قبل الميلاد، وينتمى هذا الكتاب إلى نصوص الأدب الجنائزى .

P. Barguet, Le livre des anciens Égyptiens, Paris, 1967.

كما أن هذه الوثيقة ترتبط بفكرة "محاكمة الموتى" وفقا للتصور المصرى ، والتى تعبر عن كيفية عبور المتوفى من عالم إلى عالم آخر، فهى ترمز إلى اجتياز الباب الفاصل بين عالم الدنيا وعالم الآخرة ، والذى يجب على الإنسان عبوره لكى يصل إلى العالم الآخر ويعيش فيه كإله حى.

J. Yoytte, le jugement des morts selon l'Egypte ancienne, In sources orientale : IV paris, 1961.

مشار إليه لدى د. حسن عبد الحميد، مقدمة تاريخية لمفهوم القانون، دار النهضة العربية، القاهرة، ص ٣٥٨، ٣٦٠.

[٧٤] – يذهب البعض إلى أن مبادئ علم الأخلاق تقوم في جوهرها على شكل تحذيرات "كما فعل الله مع أدم في تحريم الثمرة" فهي تأخذ شكل المواعظ، وهو نفس النهج الذي تقوم عليه "ماعت" حيث أن تعليماتها لا تأخذ شكل الأمر بفعل شئ ما بل تاخذ شكل النهي عن الإتيان بهذا الفعل.

H. Bergson, les deux sources de la morale et de la religion, paris, 1982, P.1

مشار إليه لدى د. حسن عبدالحميد، مقدمة تاريخية بمفهوم القانون، مرجع سابق، ص٥٨

القديم فى العالم الأخر، وهو ما يعنى أن ماعت هى الحاكم فى العالمين الدنيوى والأخروى ، وهو بالتالى العامل المحدد لمدى أحقية الشخص بالإنتقال من أحدهما للأخر.[٧٥]

وبتطبيق هذا المعنى على فترة الدولة القديمة نجد أن ماعت قد لعبت دوراً محورياً على جميع المستويات، فكل شيئ يسير وفقا لإرادة الإله تحت إشراف الملوك (أنصاف الآلهة) وبتنفيذ الشعب (قطيع الإله) المقدس الذى خلقه من دموع عينه، فقد كانت السمة الغالبة لتلك الفترة هى الإزدهار والتقدم وسيادة العدالة.[٧٦]

على أن بعض الإضطرابات الداخلية قد بدأت فى الظهور مع نهاية الدولة القديمة، ساندها فى ذلك بعض العوامل الخارجية ، مما نتج عنها فى النهاية سقوط الدولة القديمة، حيث لم يعد الملوك قادرين على السيطرة على الأمور داخل البلاد وتفككت الدولة، وأصبح كل إقليم يدير شئونه دون الرجوع إلى الملك، وهذا الأمر كان هو واقع الحال فى نهاية الدولة الوسطى أيضاً وهو ما عبر عنه "خع خبر رع سنب" بالقول: (لقد وضعت الماعت "طردت" إلى الخارج أصبحت الإسفت فى القصر الملكى).[٧٧]

---

[75] – J. Assmann, Maât l'Egypte pharaonique et idée de justice sociale Conférences essais et leçons du Collège de France) Paris Julliard 1989. P. 19, 20. R. J. Ferguson, The ancient Egyptian concept of Maat: Reflections on social justice and natural order. (Research paper series: Centre for East-West Cultural & Economic Studies; No.15. 2016. Bond University. P.5.

[76] – P. Grandet, Ramsès III, histoire d'un règne, Paris, 1993, P. 57 : 131.

[٧٧] – تعد "شكوى خع خبر رع سنب" مقالة من مجموعة مقالات عبر فيها كتابها عن انتقادهم للأوضاع المتردية في فترة العصر الإقطاعي (٢١٨١– ٢٠٥٥ ق.م) التي أفرزت بحسب كتاباتهم حالة من الفوضى الشاملة والتدهور الأخلاقي وافتقاد السلم المجتمعي، وقد عاش كاتب المقال في عصر الملك سنوسرت الثاني (١٨٨٢–١٨٧٢ ق.م) وهو من ملوك الدولة الوسطى (٢٠٥٥–١٦٥٠ ق.م) ، لمزيد من التفصيل راجع : سليم حسن، الأدب المصري القديم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٠، ص ٢٩٠: ٢٩٣.

وهذا ما يؤكده الحكيم إيبور بالقول بأن: "الناس طرحوا الماعت أيضاً ولجأوا إلى الأسفت وانتشرت السرقة وأهملت قرابين الآلهة لدرجة أن الماشية أصبحت قلوبها تبكى....، الماعت موجودة فى الأرض بإسمها هذا والإسفت هو ما يفعلونه ".[٧٨]

ويتضح من هذين النصين الدور العظيم الذى لعبته العدالة فى مصر القديمة، كما يتجلى ما ترتب على الإبتعاد عن تطبيق العدالة من آثار مدمرة سواء على المستوى السياسى أو الإجتماعى وهو ما يتجلى فيما شهدته نهاية الدولة القديمة من تفكك إجتماعى وسرقة وفساد أدى بدوره فى نهاية المطاف إلى إندلاع الثورات داخل البلاد بل وجعل البلاد تتعرض لكثير من المخاطر والويلات.

ويمكن استجلاء عدد من هذه الويلات التى يذكرها "إيبور" بالقول بإنتشار : "السرقة وأصبح المعدم غنياً، وكسرت دور الوظائف وسرقت قوانين الحجرة (يقصد المحكمة) وأصبح المارة يطأونها فى الشوارع ، وبذلك انتهكت حرمة الصالة العظمى"[٧٩]، وهو ما يدل دلالة صريحة على انهيار النظم الإجتماعية انهيارا شاملا نتيجة البعد عن قواعد "ماعت" وعن القواعد الأخلاقية والمعايير والأعراف، مما أدى إلى تفكك المجتمع وانتشار الرذيلة.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يذهب البعض إلى أن نصوص الأهرام، وتعاليم الحياة فى المعاملات اليومية، هى العامل الأساسى فى ظهور الأفكار الأخلاقية ونموها، ويعضد هذا الرأى نص ينسب إلى "رع مس نفر" حيث ذهب إلى القول: "عادل منذ أن خرج من رحم أمه" وهى تعنى أن فضيلة المرء تولد معه، وهذا شيئ موجود منذ الدولة القديمة.[٨٠]

G.E. Kadish, British Museum Writing Board 5645: The Complaints of Kha-Kheper-Rē'-Senebu: in JEA 59, 1973, 77-90. R.B. Parkinson., The Text of "Khakheperreseneb": New Readings of EA 5645, and an Unpublished Ostracon in JEA 83, 1997, 56.

78- The Admonitions of an Egyptian Sage from a Hieratic Papyrus in Leiden (Pap. Leiden 344 recto), Georg Olms Verlag Hildesheim, 1969, p. 25: 27.

[79] – ibid, p. 10.

[٨٠] – جيمس بريستد ، فجر الضمير ، مرجع سابق، ص ١٣٥– ١٧.

وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل حول مدى إيمان المصرى القديم بمدى إمكانية إكتساب الأخلاق بالتعلم من عدمه ؟

وإذا ما أردنا الإجابة على هذا التساؤل فإنه يجب الإشارة إلى أن وجهة النظر السابقة تعنى أن المرء يولد بفطرته على الفضيلة، **وهذا على خلاف رأى أخر** يرى أن الأخلاق قيماً تكتسب بالتعلم والممارسة، وهو ما يتضح مما أشار إليه "بتاح حوتب" منذ الدولة القديمة فى افتتاحية تعاليمه حين كان يلقن ابنه القواعد الأخلاقية قائلاً: "ليس هناك ولد يحرز الفهم من تلقاء نفسه" فالتعاليم الأخلاقية من وجهة نظر المصرى القديم يتم اكتسابها وليست مغروزة فى أنفس البشر، وهو ما تدل عليه أيضاً إحدى النصوص بالقول: " فإذا قرأت (التعاليم الأخلاقية) أمام الجاهل أصبح طاهراً بها من الخبائث".[٨١]

وبغض النظر عن هذا الخلاف؛ فإنه يتضح مما سبق أنه لكى يصل المرء إلى ماعت فإنه لا يقول الإسفت، وجدير بالذكر أن الأسفت تأتى على رأس قائمة إنكار الخطايا، حيث يؤكد المتوفى على عدم فعلها، أى أنه لم يمارس الشر إجمالاً، ثم ينكر بقية الخطايا والجرائم مثل السرقة والزنا والقتل والسب وغيرها من الآثام، لذا كان لدى المجتمع المصرى القديم منظومة متكاملة من التدرجات الوظيفية يؤدى كل فرد فيها مهمته ودوره بإتقان ويعمل على إرضاء نفسه وإلهه ومليكه ومجتمعه فالكل يعمل على انسجام واتساق واضعا نصب عينيه ماعت، ويدب الخلل فى هذه المنظومة وتحدث الكوارث عندما تسود الإسفت.[٨٢]

M. Lichtheim, Maat in Egyptian Autobiographies and Related Studies. Freiburg, Switzerland / Göttingen, Germanyt. 1992. P.40.

[٨١] – د. سليم حسن، الأدب المصرى القديم، ج١٧ "أمنوبى" ص ١٧٧، ٢٦١ . تعد مسألة اكتساب القيم الأخلاقية من أهم المشكلات التى شغلت الفكر الفلسفى، فعلى سبيل المثال نجد الفكر اليونانى فى القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد قد أنشغل بهذه المسألة فيأتى "بروتاجوراس" وهو أحد المنتمين إلى المدرسة السفسطائية ويذهب إلى القول بأن الخُلق يُعلم بالممارسة والتدريب على أيدى معلمين، كذلك فى الفسلفة الإسلامية نجد ابن حزم الظاهرى يؤكد على دور التعلم والممارسة والمران والتقليد فى تكوين الخلق وتربيته فى نفوس الناس د. شاهيناز زهران، الأخلاق فى الفكر المصرى القديم، مرجع سابق، ص ١٢٠، ١٢١.

[٨٢] – تعبر الأسفت عن الكذب والزور والظلم، وهى على النقيض من الماعت التى تعنى الصدق والعدل، د. على عبد الحليم على، مفهوم الشر فى مصر القديمة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ٢٠١٨م، ص٨٩.

وفى محاولة إيجاد العلاقة بين القواعد الخلقية والماعت، فإنه يمكن إيجاد هذه العلاقة الوثيقة من خلال العديد من النصوص لعل أهمها النص الخاص برئيس الشونة المسمى "باكى" الذى عاش فى القرن الرابع عشر قبل الميلاد، حيث ذهب إلى القول : "كنت رجلا مستقيما وباراً وخالياً من الخيانة ، واضعا الإله فى قلبى، وملماً بعظمته الرهيبة، لقد وصلت إلى مدينة الخلود هذه بعد أن فعلت الخير على الأرض، لم أسبب الآلام قط، لم يعاتبنى أحد، لم يذكر إسمى فى آية مناسبة تقلل من شأنى، أو بخصوص أى عيب أياً كان. إنى أسعد بقول الماعت، لأنى أعرف أنها مفيدة لمن يمارسها على الأرض من الميلاد إلى الوفاة، وإنها مدافع قوى لمن يقلها، فى ذلك اليوم الذى يصل فيه أمام أعضاء المحكمة، هؤلاء الذين يحاكمون الحقير ويكشفون الطبائع ويعاقبون المذنب ....."[٨٣]

وفى محاولة منه لتأكيد أهمية الماعت ودورها المحورى فى النجاة إلى دار الخلود يذهب "باكى" إلى القول: "كنت نبيلاً مستمتعاً بفعل الماعت، مطبقاً لقوانين قاعة الماعت المزدوجة، هكذا سعيت أن أصل إلى الجبانة دون أن يرتبط إسمى أى هفوة، إننى لم أفعل السيئة تجاه أي من البشر.... إسمعوا ذلك كما قلته أنتم يا من سوف تجدون، تمتعوا يومياً بالماعت..... إفعلوها وسوف يكون ذلك صالحاً لكم . سوف تعبرون الحياة فى نعيم من القلب، إلى أن يحين وقت اللحاق بالغرب الجميل. إن البا (الروح) التى تخصكم ستقدر على الملوج والخروج، وتمر بحرية مثل سادة الخلود، فى دوام مع الأجداد.[٨٤]

ومن خلال هذا النص يمكن الإستدلال على **العلاقة الوثيقة بين العدالة (ماعت) والقيم الخُلقية فى مصر القديمة**، بل إن البعض يذهب إلى أن التفكير المصرى القديم بشأن ماعت، كان من خلال صياغة العادات والسلوكيات الخاصة بالمصريين القدماء، والتى يطلق عليها لغويا فى وقتنا الحاضر مسمى "الأخلاق" أو "الفضيلة"، إن دراسة أخلاقيات قدماء المصريين تعني أيضاً دراسة ماعت في سياق التجربة المصرية.[٨٥]

[٨٣] – د. حسن عبد الحميد، مقدمة تاريخية لمفهوم القانون، مرجع سابق، ص ٣٤١.

[٨٤] – المرجع السابق، ص ٣٤٢.

[85] – M. Lichtheim, Maât in Egyptian Autobiographies and Related Studies. Op. cit., P.7

بينما يوجد من ذهب إلى وجود خلط بين المصطلحين –الأخلاق والعدالة- حيث يمكن اعتبارهما بمثابة السبب والنتيجة؛ فسبب القيم الخُلقية يمكن الوصول إلى نتيجة حتمية هى الماعت، وبسبب إلتزام الماعت تكون النتيجة سيادة القيم الخُلقية داخل المجتمع.[٨٦]

فالعدالة فى مصر القديمة فضيلة للفرد وفضيلة للمجتمع معاً، وكانت تستعمل لأداء معنى الحق والصواب، ثم اتسع مفهومها لتستوعب دلالات فلسفية –كما يراها البعض- أكثر تنوعا،[٨٧] وهو ما يمكن الإستدلال عليه من أحد النصوص القديمة التى ذهبت إلى القول: "حصل الأخلاق واعمل على نشر العدالة".[٨٨]

- **أثر وجود القواعد الأخلاقية على منظومة القيم أو على الجانب العملي للمصري القديم:**

توجد العديد من النصوص في مصر القديمة التي تبين مكانة وموقع الفكر الأخلاقي عند المصري القديم، لعل أهم هذه النصوص هو النص المنسوب للإله "رع" جاء فيه: " سأذكر لكم الأفعال التي فعلها قلبي،[٨٩] لقد فعلت أفعالاً أربعة داخل مصاريع الأفق:

- لقد صنعت الرياح الأربعة لكي يتنفس منها كل إنسان كزميله إبان حياته.
- لقد صنعت مياه الفيضان العظيمة لكي يكون للفقير حق فيها كالعظيم.
- لقد صنعت كل إنسان مثل غيره من الأناس، ولم أمرهم بأن يفعلوا الشر غير أن قلوبهم انتهكت حرمة ما قلت.

---

[86] – J. Assmann, Maât l'Egypte pharaonique et idée de justice sociale, op. cit., pp. 89–99.,

انظر كذلك: د. حسن عبد الحميد، مقدمة تاريخية لمفهوم القانون، مرجع سابق، ص ٣٣٨.

[٨٧] – جيمس هنرى بريستد، فجر الضمير، مرجع سابق، ص ٢٠٥.

[٨٨] – د. سليم حسن، الأدب المصرى القديم، ج١٧، "بتاح حتب"، مرجع سابق، ص ١٨٥.

[٨٩] يحتل القلب في الفكر المصري القديم مكانة بارزة، والدليل على ذلك أننا نرى تعبير "اتبع قلبك" فى تعاليم بتاح حتب، فقد كان القلب والكا هما مركزى الفكر والمعرفة والإحساس د. حسن عبدالحميد،مقدمة تاريخية لمفهوم القانون، مرجع سابق، ص٣٦١ وما بعدها .

J. ASSMANN, Maât l'Egypte pharaonique et idée de justice sociale, op. cit., p. 52.

- لقد صنعت قلوبهم بحيث لا تكف عن نسيان الغرب.[٩٠]

ونستطيع من خلال هذا النص استنتاج العديد من النقاط وهي:

"أولاً": ترسيخ العلاقة الوثيقة بين الأخلاق والدين وهو ما يجد سنده في إعتقاد المصري القديم بوجود إله خالق للكون وللإنسان مما يضفي على قواعد الأخلاق هالة من القداسة توجب على جميع أفراد المجتمع الإلتزام بها وعدم مخالفتها.

"ثانياً": تكريس مبدأ المساواة بين جميع البشر، وهو ما يتضح مما تم ذكره بأن الإله قد جعل الهواء والماء مشاعاً بين جميع الناس دون أى تفرقة بين إنسان وأخر، وهذه المساواة لا يقصد منها - مثلما يذهب البعض- أن كل فرد فى المجتمع لديه ما لدى أخيه من مال أو منصب أو زوجة أو أولاد، وإنما يقصد بالمساواة هنا عدم تحكم أحد فى نصيب غيره من هذه الأشياء القدرية .[٩١]

[٩٠] – د.شاهيناز زهران، مرجع سابق، ص١١٩.

[٩١] – هناك من يرى أن جوهر ماعت على المستوى البشرى (الإجتماعى) لم يكن المقصود به المساواة الإجتماعية والإقتصادية التامة ، ولكن يقصد به التناسق بين مستويات المجتمع المختلفة، فهذا الجوهر لا يعنى أن يتساوى الغنى مع الفقير ولا القوى مع الضعيف أو العكس، ولا يقصد به أن يساعد الغنى الفقير وأن يساعد القوى الضعيف ، فى دلالة صريحة على أن المجتمع المثالى.يتساوى من كل وجه ، وهو نوع من السمو الأخلاقى فى ذلك العصر ، لمزيد من التفصيل انظر هنرى فرانكفورت وآخرون، ما قبل الفلسفة ، ترجمة جبرا إبرهيم جبرا ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط٢، ١٩٨٠م، ص . د. على عبد الحليم على ، مفهوم الشر فى مصر القديمة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١، ٢٠١٨، ص٨٢، ٨٣.

المطلب الثالث
أساس المسئولية الأخلاقية فى مصر القديمة

كان المصريون القدماء من أوائل الشعوب التي رسخت قواعد الأخلاق، فكانت حضاراتهم حضارة أخلاقية في المقام الأول، حيث جعلت جوهرها يقوم على فضائل مثل: الحق والخير[٩٢] والعدالة "ماعت" التى كانت تمثل بالنسبة لهم المعيار الخلقى العام الذى نظم الكون والمجتمع، وحكم علاقة الأفراد ببعضهم البعض، كما احكم كذلك علاقة الحاكم بالمحكومين، وبدونه يختل نظام الكون والمجتمع وتنتشر الفوضى[٩٣].

لذلك نجد بعض الباحثين قد وصفوا المدنية المصرية القديمة بأنها مدنية أخلاقية، يقوم فيها النظام الاجتماعى على حسن العلاقات والترابط الأسرى مستندًا فى الأساس على الأخلاق باعتبارها النبراس الثابت الذى يجب أن يتمسك به الإنسان ليكون محبوبًا من الآخرين؛ ولن يحظى باحترام الأخرين إلا بحسن أخلاقه، وهى سبيله ليتحقق له الجنة والخلود[٩٤].

وتدخل القواعد الخُلقية ضمن الأسس التي يقوم عليها نظام الحكم فى مصر الفرعونية، فقد جاء فى النصوص القديمة أن: "موضوع المحبة الرقيقة فى قلب الملك، وتلميذ الملك، المنفذ لأوامره، الوفى لسيده، المتزن تمامًا فى كلامه، والمجيب برد العالم، الذى يكرمه إله مدينته، ويحبه أبوه، وتدلله أمه، اللطيف مع أقاربه والعطوف عليهم ... الرقيق

---

[٩٢] – تعد فكرة الخير عند الفراعنة أوسع وأشمل من فكرة العدالة ذاتها، وقد خصص لها الملوك وكبار رجال الدولة والحكماء حيز كبير من كتاباتهم ونصائحهم لأبنائهم، من ذلك أن الملك "خيتى الثالث" قد نصح ابنه "مريكارع" بضرورة الالتزام بطريق الخير، قائلًا له: "لا تكن شريرًا، فمن الخير أن تكون رحيمًا عطوفًا، خلد أثر ذكراك عن طريق حب الناس لك، فيحمد الناس الله من أجلك، ويمتدح الناس طيبة قلبك، ويتمنون لك الصحة والعافية ... واعمل على سعادة شعبك، فكم هو جميل أن يعمل المرء من أجل المستقبل!".
انظر: محرم كمال، الحكم والأمثال والنصائح، مرجع سابق، ص ٦٨.

[٩٣] – انظر: د. شاهيناز زهران، الأخلاق في الفكر المصرى القديم، المرجع السابق، ص ١٣.

[٩٤] – انظر: عريان لبيب حنا، الشخصية المصرية في مصر القديمة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٣٣٨.

الطبـاع فـى معاملتـه للنـاس، المسـتقيم السـلوك والقـويم الأخـلاق، الـذى يحـب ماعـت، ويمقـت الشر، رجل اختاره الإله لأن قلبه يفكر فيما يسره، ويتخذ عمله اليومى ما يقدره الرب"[٩٥].

أولا: تعريف المسئولية فى اللغة والإصطلاح:

المسئولية فى اللغة تعنى - بوجه عام –: "حال أو صفة من يُسألُ عن أمر تقع عليه تبعته. يقال أنا برئ من مسئولية هذا العمل. وتطلق (أخلاقيًا) على التزام الشخص بما يصدر عنه قولًا أو عملًا. وتطلق قانونًا على الالتزام بإصلاح الخطأ الواقع على الغير طبقًا للقانون"[٩٦]. فالمسئولية تعنى أن يكون الإنسان مسئولًا عن أفعاله وتصرفاته التى يأتيها، بمعنى أنه يتحمل نتيجة اختياراته والتزاماته. وهذه المسئولية تتطلب فى الفرد أن يكون مكلفًا، أى أهلًا لتحمل النتائج التى قد تنجم عن تصرفاته أو سلوكياته فى المجمل. فهناك إلزام يقع على عاتقه، وفى حال عدم الالتزام يوقع عليه الجزاء.

والحقيقة أن المسئولية الأخلاقية تعنى أن الفرد ملتزمًا أمام نفسه أى يخضع لتكليف يلزم به نفسه، فهو القاضى الذى يحاسب نفسه على الأعمال التى تصدر منه، أى هو الخصم والحكم فى نفس الوقت، أو كما يقول البعض السائل والمسئول، وذلك باعتباره إنسان ذو عقل، وهذا العقل هو مناط التكليف ومعيار للتمييز بين الخير والشر، فهو مصدر التزامه الخلقى، كما أن الإنسان العاقل يتمتع بحرية الإرادة التى تمكنه من القدرة على الاختيار بين الصواب والخطأ، وكذلك إدراك نتيجة أفعاله، وبالتالى يكون مسئولًا عنها[٩٧].

وتأكيدا لهذا المعنى نجد النظرية التقليدية تُقيم البنيان القانونى للمسئولية على أساس من الحرية، وهذا الأساس ليس افتراضاً فلسفياً بحتاً، بل هو إعمال لمعطيات العلوم الإنسانية، التى أثبتت تمتع الإنسان بقدرات ذهنية، تتيح له إدراكا كافيا لمشروعية صور السلوك المختلفة، أو عدم مشروعيتها، ثم إرادة هذا السلوك غير المشروع اختيارا، ثم إتيانه وتنفيذه بحرية، حيث يعد الإدراك والحرية أو الإرادة

[٩٥] – جورج بوزنر وآخرين، معجم الحضارة المصرية القديمة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠١، ص ١٧.

[٩٦] – المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، مرجع سابق، ص ٢٩٩.

[٩٧]– انظر: د. أبو اليزيد العجمى، الأخلاق بين العقل والنقل، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٢٦، مشار إليه د. شاهيناز زهران، الأخلاق في الفكر المصرى القديم، مرجع سابق، ص ١٣٦.

هما عنصرا المسئولية الأخلاقية، التى لا تقوم إلا بهما، فالإدراك من الأهمية بمكان لممارسة الحرية، إذ هى بدونه تصبح فارغة المضمون والمحتوى.[٩٨]

هذا وتتعدد صور المسئولية وأحكامها بحسب القواعد التى تمت مخالفتها؛ فمن أبرز أنواع المسئولية: المسئولية الجنائية، والمسئولية المدنية، والمسئولية (الإدارية) التأديبية، والمسئولية الدينية، والمسئولية الأخلاقية، والمسئولية السياسية٩٩.

هذه الأنواع المتعددة من المسئولية المعروفة لدينا في وقتنا المعاصر، لم تكن معروفة فى مصر الفرعونية بمعناها المتعارف عليه فى العصر الحالى، وإنما كان هناك خلط حول المفاهيم المتعلقة بها، وإن كانت مصر الفرعونية قد عرفت من الناحية الفعلية عددا منها ، نقتصر على تناول ما يتصل منها بنطاق الموضوع محل البحث.

ثانياً: أساس فكرة المسئولية الأخلاقية فى مصر الفرعونية:

بداية يجب الإشارة إلى الإرتباط الوثيق بين المسئولية الأخلاقية والمسئولية الدينية فى مصر الفرعونية، حيث يقصد بالمسئولية الدينية مسئولية الفرد عن أعماله أمام الإله عند محاسبته عليها فى الآخرة، فالمسئولية الدينية هى أصل وأساس جميع أنواع المسئوليات سواء كانت أخلاقية أم اجتماعية، فكل ما هو دينى يعد أخلاقيًا[١٠٠].

أما إذا تطرقنا إلى المقصود بالمسئولية الأخلاقية فهى تعنى الأثر المترتب على إسناد السلوك أو الفعل اللاأخلاقى إلى الفرد، والذى يتمثل فى التزامه باستحقاق العقاب المقرر جزاء هذه المخالفة، فالمسئولية الأخلاقية ليست ترفًا فكريًا، بل هى نتيجة تكرست بعد معاناة فكرية جادة، كان وقودها كثير

---

[٩٨] – لأن من لا يستطيع التمييز بين المشروع وغير المشروع من الأفعال، لا يستطيع بداهة أن يمارس اختياراً إرادياً حراً بينهما، وقد يتحقق الإدراك فى شخص الفاعل وتتخلف مع ذلك حريته وإرادته كما لو اضطر مكرها إلى مخالفة حكم القانون. راجع فى ذلك د. نبيل مدحت سالم، المسئولية الجنائية دراسة فى تاريخ الفكر الجنائي، جامعة عين شمس، ١٩٨٠م، ص٢٧.

[٩٩] – انظر: د. محمد جمال عطية عيسى، تطور مفهوم المسئولية الجنائية، دارسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٥.

[١٠٠] – انظر: سجاد أحمد بن محمد أفضل، المسؤولية الأخلاقية وأثرها على الفرد والمجتمع في ضوء السنة النبوية، رسالة دكتوراه – كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية – جامعة علامة إقبال المفتوحة، ٢٠٠٩،

من ضحايا الاستبداد والظلم والتعسف، وزادها التفكير الفلسفى والعقلانى فى بعض المجتمعات التى ارتقت بأخلاقها، وجعلت منها دستور حياة[١٠١].

وإذا نظرنا إلى معنى المسئولية عند المصرى القديم، نجدها تتمثل فى شعور الفرد بالتزامه أخلاقيًا بنتيجة أعماله الإرادية، وأن هناك جزاء يوقع عليه فى حال عدم التزامه الخلقى[١٠٢].

مما لا شك فيه أنه فى ظل مجتمع محافظ كالمجتمع المصرى القديم، ليس بمستغرب أن نجد فيه انتشارًا لفكرة المسئولية الأخلاقية، تلك القائمة على إحساس المصرى وشعوره المتزايد بمسئوليته الشخصية عن أخلاقه، فكل واحد منهم كان مسئول عن نفسه وحكمًا على أعماله وسلوكياته التى تصدر عنه، واعتبر نفسه السائل والمسئول، فهو صاحب عقل وقلب وضمير، وبالتالى مسئول عن أفعاله، لأنه يستطيع - من خلالها - أن يميز بين الخير والشر، والصواب والخطأ، حتى ولو بعد موته سيقف أمام قضاة الآخرة وسيحاكم عنها[١٠٣].

وكان "كتاب الموتى" الذى يعود تاريخه إلى الدولة الحديثة من بين أكثر الكتب التى تؤكد على ضرورة أن يتحلى الفرد بالنقاء الأخلاقى، حتى يضمن لنفسه مكانًا آمنًا فى الحياة الأخرى، ويكشف هذا الكتاب عن النضج الأخلاقى الذى وصل إليه المصرى القديم وإدراكه لدور القلب فى تحديد وتوجيه سلوكه. من هنا كان المصرى القديم على قناعة كبيرة بضرورة أن يحسن أعماله، وأن يتحلى بالقيم الأخلاقية، حتى لا يشهد قلبه عليه. وهو ما جعله يشعر بالمسئولية الأخلاقية أمام نفسه وأمام الإله[١٠٤].

فمعظم نصوص الأدب المصرى القديم سواء كانت مقدسة أم دنيوية، تبين أنه بنى على الأخلاق، وقد امتلأت كتب الحكماء بدروس عن الأخلاق الحميدة، وأمرت بحسن معاملة الفقراء والإحسان إليهم، لكنهم لم يفرقوا بين السلوك الصحيح والفضيلة، وبين الاحتشام والاستقامة الروحية، وبين الأعمال السحرية والتقوى، وبين الطاعة العمياء لفرعون والخضوع للمشيئة الإلهية[١٠٥].

---

[١٠١] – انظر: د. نبيل مدحت سالم، فلسفة وتاريخ القانون الجنائى، د. ن، ١٩٨١م، ص ٢٤، ٦٠ .

[١٠٢] – انظر: د. شاهيناز زهران، الأخلاق في الفكر المصرى، مرجع سابق، ص ١٣٤.

[١٠٣] – انظر: د. محمود محمد على محمد، الفكر الشرقى القديم، مرجع سابق، ص ١٨٨؛ انظر أيضًا: د. جلال شمس الدين، الفضائل والقيم، مرجع سابق، ص ٢٤، جيمس هنرى برستد، فجر الضمير، مرجع سابق، ص ٢١٤ – ٢١٥.

[١٠٤] – انظر: د. شاهيناز زهران، الأخلاق في الفكر المصرى القديم، مرجع سابق، ص ٤٢.

[١٠٥] – جورج بوزنر وآخرين، معجم الحضارة المصرية القديمة، مرجع سابق، ص ١٨.

ونستنتج من النصوص السابقة أن قدماء المصريون كانوا يرون أن مصدر الأخلاق هو الإله، وهو ما يفرض عليهم الالتزام بها وعدم الخروج عليها، كما أن الإله قد خلقهم جميعًا متساوين فى الطبيعة البشرية، وبالتالى متساوون أمامه فى المسئولية الأخلاقية، لا تمييز بينهم فى ذلك، ولذلك فقد وجه إليهم تعاليمه بأن يتمسكوا بالخير وألا يفعلوا الشر، وأن كل واحد منهم له إرادة وحرية فى الاختيار، كما يجب ألا ينسوا أن هناك حياة أخرى لن ينالوها إلا بالتقوى والعمل الصالح[١٠٦].

ويبدو أن الإنسان المصرى يؤمن بأنه تقع عليه مسئولية أخلاقية متعددة الجوانب والواجبات التى يجب أن يتمسك بها حتى يكون مقبولًا أمام الإله، ويبين ذلك ما أشار إليه "حرخوف" من الأسرة السادسة من منطقة الفنتين، حيث ذكر على نقوش مقبرته: "لقد كنت إنسانًا طيبًا، أثير لدى أبيه، محبوبًا من أمه، ومحبوبًا من جميع اخوته، وقد أعطيت الخبز للجائع، والملابس للعارى، وعبرت النهر بالذى لا قارب له، وكنت أقول الكلمات الطيبة، ولم أكرر إلا ما هو مقبول، ولم أقل أبدًا أية كلمة سيئة لدى رجل فى السلطة ضد أى إنسان ... ولم يحدث أن أكدت شيئًا على الإطلاق يمكن أن يحرم ابنًا من ميراث أبيه؛ لأننى كنت أرغب فى أن أجد القبول لدى المعبود الأكبر"[١٠٧].

وتطبيقا لذلك فقد سكن في يقين المصري القديم، أن المسئولية هي شعور المرء بالتزامه الأخلاقي تجاه نتائج أعماله الإرادية، حيث يحاسب عليها، هذا المعني الذي ينبع من مبدأ الالتزام، حيث أن المسئولية تعني القدرة على أن يلزم الإنسان نفسه، ويجب الوفاء بهذا الالتزام، وقد نتج عن ذلك أن أصبحت المسئولية الخلقية لكل إنسان، مترتبة بصفة قاطعة على إدراكه الشخصي ومدى وعيه لأفعاله.[١٠٨]

هذا الإدراك العقلي جعل الإنسان أهلاً لتحمل المسئولية، ليس هذا فحسب، بل أخذت الأخلاق في مصر القديمة منحاً مضاداً للنزعة الجبرية، التي تري أن الإنسان مجرد ريشة في مهب الريح، وإنما

---

106 – F. Abdulla, Le principe d'égalité devant la loi en Egypte pharaonique, étude philosophique et historique, Thèse de doctorat – Université de Bourgogne, 2004, p.82.

انظر: د. شاهيناز زهران، الأخلاق في الفكر المصرى القديم، مرجع سابق، ص ١١٩، انظر أيضًا: جيمس هنرى برستد، فجر الضمير، مرجع سابق، ص ١٨٧.

[١٠٧] – د. رمضان عبده على، حضارة مصر القديمة، الجزء الأول، مرجع سابق، ص ٢٧٦.

[١٠٨]– د. سامية عبد الرحمن، القيمة الأخلاقية، دراسة نقدية في الفكر الإسلامي والفكر المعاصر، دار النهضة المصرية، القاهرة، ط١، ١٩٩٢، صـ٣٢، جيمس بريستد، فجر الضمير، مرجع سابق، ص٢٧٠ .

أكدت على حرية الإرادة الإنسانية، فالإله خالق العالم -في تصور المصري- قد خلق الخير وخلق الشر، تاركاً الحرية للإنسان في الاختيار بينهما، ومن ثم فهو مسئول عن عمله، وعلى هذا الأساس فإن البعض قد ذهب إلى أن الأخلاق في مصـــر القديمة، كانت في جوهرها أخلاقاً للمســـئولية، والواجب الديني والأخلاقي معاً.[١٠٩]

ولعلنا نجد أحد أهم أسس المسئولية الأخلاقية فى مصر الفرعونية فيما يعرف **بفكرة "التبرير"** فى مصر القديمة والتى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بفكرة "محاكمة الموتى" فمفهوم التبرير يتمثل فى وجود طرف قضائى يحكم ويقر ويعلن،[١١٠] **كما أنه يتضمن كذلك وجود مواجهة ثنائية تقتضى الوصول إلى إجابة على سؤال محورى ألا وهو: هل الشخص الماثل أمام المحكمة "بار" أم "غير بار"[١١١] ؟ برئ أم جانى؟**

- **وتتوقف الإجابة على هذا التساؤل على مدى تطبيق هذا الشخص لمفهوم الماعت، وأيضاً لمدى حكم المجتمع على هذا الشخص بتطبيقه للقيم الخلقية من عدمه، وهو ما يتضح من خلال استبيان مراحل "التبرير"وفقا لما يلى:**

المرحلة الأولى تتعلق بالحياة الدنيوية ، والتى يتوقف النجاح فيها على انتصار "البار" على "غير البار" هذا الانتصار الناجم عن نجاح أفعاله الدنيوية، وهذه المرحلة يكون إصدار الحكم فيها للمجتمع.

---

[١٠٩]- د. شاهيناز زهران، الأخلاق فى الفكر المصري القديم، مرجع سابق، ص١٣٦.

[110] – J. Assmann, Maât l'Egypte pharaonique et idée de justice sociale, op. cit., pp. 89–99., J. Yoyotte, le Jugement des morts selon l'Égypt ancienne, in ; sources orientales , IV, Paris, 1961.

مشار إليه لدى د. حسن عبد الحميد، مقدمة تاريخية لمفهوم القانون، مرجع سابق، ص ٣٣٨.

[١١١] – إن التعبير المصرى ماع–خرو الذى يمكن ترجمته إلى كلمة "مبرور" (justifié) والتى تعنى أن المتوفى قد نجح فى الإمتحان الذى مر به أمام مكمة الآلهة وأنها قد حكمة لصالحه. لمزيد من التفصيل راجع:

J. Assmann, Maât l'Egypte pharaonique, op. cit., p. 89.

المرحلة الثانية فيتعلق الأمر فيها بالبقاء بعد الموت ويرجع الحكم فيها للمجتمع أيضاً وفقاً لسعى الفرد الدنيوى.

أما المرحلة الثالثة هى مرحلة الخلود فى العالم الأخر، وأيضاً يتوقف الحكم فيها "بالتبرير" أو " الإدانة" على المجتمع.[١١٢]

هذا المعنى هو نفس ما ذهب إليه "أمنموبى" عندما أشار إلى أن اقتناء الفضائل أو الواجبات الأخلاقية يزكى النفس ويطهر القلب، ويسعد المرء، ويحقق له الفلاح الدنيوى كما يحقق له الصلاح الخلقى ويجعله ممدوحاً بين الناس، فاتباع المرء للتعاليم الأخلاقية وحرصه على القيام بها شيئ مهم ، يجعل المرء محموداً وعلى خلق ويبتعد عنه كل شر.[١١٣]

وبتطبيق هذه النصوص على مفهوم "التبرير" للإنسان فإنه يتضح أن هذا المفهوم أو هذه الفكرة معادلة لمفهوم "الماعت"؛ فإذا كان مفهوم الماعت يشير إلى فكرة إندماج الإنسان فى المجتمع، فإن مفهوم " التبرير" أيضاً يصبح "مفهوماً إجتماعياً" أكثر من كونه "مفهوماً دينياً"، فالمجتمع هو الجهة التى تمنح الفوز بالبقاء بعد الموت "التبرير"، وعلى الرغم من اكتساب مفهوم التبرير طابعاً دينياً مع ظهور فكرة محاكمة الموتى والتصور الجديد الخاص بخلود الروح، إلا أن هذه المحكمة فى واقع الحال تمثل المجتمع أكثر مما تحل محله، فالمحكمة الإلهية والإله أوزوريس لا يصدقان إلا على حكم مسبق صادر عن المجتمع.[١١٤]

هذا ما دعى البعض إلى القول بأن المصدر الدينى للقيم الخُلقية قد جعل للآلهة ماعت دوراً محورياً فى مسألة الخلود بعد الموت ، حيث يتحدد بها الجزاء وفقاً للميزان، وهذا كله ناتج عن الرغبة الأكيدة لدى "الماعت" فى ضرورة إتباع المصرى القديم للسلوك الصحيح

---

[١١٢] – المرجع السابق، ص ٣٣٩، ٣٤٠.

Ibid., p. 96

[١١٣] – د. سليم حسن، الأدب المصرى القديم، مرجع سابق، ج١٧، ص٢٢٤.

[١١٤] – د. حسن عبد الحميد، مقدمة تاريخية، مرجع سابق، ص ٣٤٢.

الـذى يأخـذ الصـبغة الأخلاقيـة والـذى يجـب أن يسـود بـين أفـراد المجتمـع المصـرى القـديم، والتـى من الممكن أن تكون أساساً واضحاً للمسولية الأخلاقية فى المجتمع المصرى القديم.[١١٥]

ويتضـــح مما ســـبق أن أحد أهم الأســـباب التى دعمت فكرة المســـولية الأخلاقية فى مصـــر الفرعونية، وجود مفهوم العدالة "ماعت"، فقد كانت العدالة هى الجوهر الحقيقى للسـلطة فى مصـر القديمة، حيث لم تكن العدالة مجرد فكرة نسبية ولكنها كانت حقيقة ظاهرة، لها حدودها الثابتة[١١٦].

فقد تطور مفهوم "ماعت" من مجرد مرادف للحق بمعنى الصـواب، ليشـمل معنى آخر ليصـبح معنى "الماعت" هو **نقيض الخطايا الخُلقية بوجه عام**، وفى تطور لاحق أصـبح معنى "ماعت" يشـمل النظام القومى أو **النظام الخُلقى للأمة** -والتى يتغذى عليها الإله "رع"- فى إشـارة إلى عدم اسـتطاعته العيش بدونها،[١١٧] وهو ما قد يوحى أيضـا بسـيطرة الآلهة "ماعت" على باقى الآلهة، وخضـوعهم لها وبالتالى ضرورة خضوع كل أفراد المجتمع لها فى نهاية الأمر.[١١٨]

وعلى هذا الأساس فقد أصبحت المسئولية الأخلاقية والمؤسسة على مفهوم العدالة، منهجاً بل نظاماً يلتزم به جميع الأفراد داخل المجتمع، ويأتي فى مقدمتهم الفرعون نفســـه ووزرائه ومن يليهم فى السـلطة الإدارية بالدولة، فهناك نصـوص صـريحة توضـح أهمية تحقيق العدالة لدى الحاكم، منها النص الذى يذكر بعض التعليمات الصـادرة من أحد الملوك إلى وزيره، والتى تعطى صـورة عامة عن

---

115 – B. Margaret, A dictionary of Ancient Egypt, Oxford University Press, New York, 1955, P. 152.

116 – J. PIRENNE, La religion et la morale dans l'Égypte antique, op, cit, p. 42.

١١٧– فقد نُسب إلى الإله رع – إله الشمس عند قدماء المصريين– أنه قد حكم البلاد بقانون أساسه إقامة الحق والعدل بين الناس، هذا القانون الذى نزل من السماء باسم ماعت، كما أن هناك نصاً ينسب إلى الملك "أخناتون" يقول فيه: " إن الإله الواحد لا يتشـخص فى الحرب وانتصـاراتها، ولكن =يتمثل فى الزهور والأشـجار، وأن مسـاواة الناس فى شئونهم الدنيوية، مثل تساويهم أمام خالقهم، والإنسان لا يحيى إلا فى رحاب الحق والعدل. د. أحمد الرشيدى، حقوق الإنسان نحو مدخل إلى وعى ثقافى، الهيئة العامة لقصور الثقافة،٢٠٠٥م،ص ٤٨، ٤٩.

B. Menu, Maât, order socail et inégalités dans l'Egypte ancienne,op, cit, p.56,57.

١١٨ – جيمس برستد– فجر الضمير– مرجع سابق– ص١٥٦، ١٥٧.

العدالة فى مصـــر الفرعونية مثل: "إن ما يحبه الإله هو إقامة العدل بين الناس وما يكرهه هو أن ينحاز المرء لصالح شخص ضد أخر تلك هى العدالة"[١١٩].

وهو ما انعكس بدوره على ســلطة الفرعون ومراعاته لحقوق جموع أفراد الشــعب، وكان له أثره كذلك على من ينيبهم الفرعون لتنفيذ ذلك أو تنظيمه، حيث كان يجب عليهم أن يضـــعوا نصـــب أعينهم تحقيق العدالة، وذلك لما للعدالة من صـلة وثيقة وارتباط بفكرتي المسـاواة والأخلاق[١٢٠]، وهو ما استتبع أن يلتزم كل موظفي الدولة بتحقيق العدالة أيضا، وترتيب مسئولية أخلاقية عند مخالفة العدالة أو تطبيقاتها. [١٢١]

ثالثاً: جزاء عدم الإلتزام بالفعل الأخلاقى:

على هدى مما سبق فإنه يمكن القول بأن **الجزاء المترتب على عدم الإلتزام بالقواعد الأخلاقية** يتمثل فى نوعين من الجزاء على النحو التالى:

١- الجزاء الإلهى الدنيوى – والأخروى.

ويبدو أن من يتنكب عن الالتزام بقواعد الأخلاق يجد العقاب فى الدنيا والآخرة معًا، وأن عقابه فى الآخرة أشد وأقوى، حيث يقول الملك "خيتى الثالث" لابنه مريكارع محذرًا إياه من عدم الالتزام بتلك القواعد، قائلًا: يقول الإله: "إنى المنتقم، وسآخذ كل بذنبه، فلكل امرئ ما سعى، وحسابه فى الآخرة، يوم يأخذ قضاؤه من الظالم للمظلوم"[١٢٢].

---

[119]– J. Pirenne, La religion et la morale dans l'Égypte Antique, op, cit, p.42. A. Aymard et J. Auboyer, L'Orient et la Grèce, op, cit, p. 29.

[١٢٠] – د. فايز محمد حسين، نشأة فلسفة القانون، مرجع سابق، ص ٣١.

[121] – J. PIRENNE, La religion et la morale dans l'Égypte Antique, op, cit, p.42.

راجع: د. محمود السقا، الأسس القضائية ومشكلة تنازع القوانين مابين مصر الفرعونية والبطلمية، مرجع سابق، ص ١٩٦. د. مصطفى النشار، الخطاب السياسى فى مصر القديمة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٧م، ص٨٨، ٨٩.

[١٢٢] – انظر: د. محمد بيومى مهران، الثورة الاجتماعية الأولى، مرجع سابق، ص ١١٨.

ولأن الملك يمثل الإله على الأرض أو ابن الإله أو هو الإله نفسه، فيجب على جميع رعايا الملك إطاعة أوامره والالتزام بها فرغبته عبارة عن عقيدة، ومن يخالفها يتعرض للمساءلة، وهذا ما أكدت عليه النصوص منذ عهد الدولة القديمة، حيث جاء فيها: "فما يحبه يفعله وما يكرهه لا يفعله"[١٢٣].

٢- الجزاء الاجتماعى المادى – الأدبى.

اتضح لنا من خلال مناقشة فكرة "التبرير" -السابق ذكرها آنفا- أن هذه الفكرة قد اعتبرت معادلة لمفهوم "الماعت"؛ هذا المفهوم الأخير والذى يعنى إندماج الإنسان فى المجتمع، وبهذا المعنى يصبح مفهوم " التبرير" أيضاً "مفهوماً إجتماعياً" أكثر من كونه "مفهوماً دينياً"، حيث اتضح لنا أن المجتمع هو الجهة التى تمنح الفوز بالبقاء بعد الموت "التبرير" من عدمه، فالمحكمة التى يمثل أمامها الشخص هى فى واقع الحال تمثل المجتمع أكثر مما تحل محله، فالمحكمة الإلهية والإله أوزوريس لا يصدقان إلا على حكم مسبق صادر عن المجتمع، وهو ما يدلل على وجود جزاء مجتمعى إلى جوار الجزاء الإلهى أيضاً.

كما يمكن تأسيس هذا الجزاء المجتمعى على ما يعرف بإسم "المسئولية المجتمعية" التى تعنى التزام الفرد بالقواعد التى تنظم المجتمع، أى أن الفرد يكون مسئولًا عن أعماله أمام سلطة الأخرين، وهذا النوع من المسئولية يرتبط بالأخلاق، فالجزاء هو العقوبة التى يوقعها المجتمع على الفرد المخالف لقواعده، إنما يوقعها على أساس أن هذا الفرد يتمتع بكل شروط المسئولية الأخلاقية[١٢٤].

هذا الشعور بالمسولية الأخلاقية لم يكن يتوقف عند حد عدم فعل سلوك مؤثم أو غير أخلاقى بل إنه يتعدى ذلك إلى وجود مسولية أخلاقية تجاه المجتمع للكل، ولعل هذا ما يوضح ما قام به الحكيم "إيبور" من لوم وتوبيخ؛ سواء لنفسه أو وللملك إبان الثورة الاجتماعية، حيث قام "إيبور" بتوجيه اللوم إلى نفسه محملاً إياها جزءاً من الوزر الذي ارتكبه حين سكت عن الشر، وامتنع عن قول الحق، حيث

---

[١٢٣] – راجع:

AYMARD (A.) et AUBOYER (J.), L'orient et la Grèce antique, P.U.F, Paris, 1967, p. 28.

[١٢٤] – انظر: د. شاهيناز زهران، الأخلاق في الفكر المصرى القديم، مرجع سابق، ص ١٣٨.

يقر بمسئوليته الذاتية قائلاً: " ما أشد ذلك على نفسى بل وعلى كلى، وليتني رفعت صوتي في ذلك الحين، وإذن لأنقذني ذلك من عذاب لازلت أعانيه ".[١٢٥]

كذلك فقد وجه اللوم والتوبيخ إلى الملك، في نقد لاذع، حيث أتهمه بأنه سبب الفوضى والاضطرابات التي سادت البلاد، فقد ظل باقياً في قصره يحيط نفسه بمجموعة من رجاله غير الأمناء، حتي ساءت أمور البلاد، وفقد الناس الأمن والطمأنينة، حتي أنه إذا سار ثلاثة في الطريق فإنه لا يعود منهم إلا إثنان، ويستمر هذا اللوم والتوبيخ من قبل "إيبور"، حتي أنه يتمني أن يتذوق الفرعون من نفس البؤس قائلاً له : " وليتك تذوقت بعض هذه المصائب وإذن لقصصت (خبرها بنفسك) ".[١٢٦]

وبناء على ما سبق فإن المسئولية الأخلاقية عند الإنسان المصرى القديم، تتحقق عندما يكون الإنسان مدركاً لأعماله ونتائجها ادراكاً كاملاً، إلى جانب توفر حرية الإختيار (حرية الإرادة)؛ مما يستتبع أن يكون الإنسان مسئولاً مسئولية كاملة عن أعماله التى تصدر عنه، كما أن هذا الشعور بالمسئولية قد تأسس على الإعتقاد بأن الإنسان ذو عقل، وأن هذا العقل مصدر لإلزامه الخلقي ومعيار للتمييز بين الخير والشر ومناط للتكليف.[١٢٧]

---

[١٢٥]– د. محمود السقا– الحكيم إيبور وفلسفة الحكم فى مصر الفرعونية– كلية الحقوق– جامعة القاهرة– د.ن– د.ت– ص١٨٦.

J.A. Wilson, The Admonitions of IPU–War, ANET, op, cit, P.412.

[126]– Ibid, P. 415.

جيمس بريستد– فجر الضمير– مرجع سابق– ص٢١٢، ٢١٣، د. محمود السقا الحكيم إيبور– مرجع سابق– ص٢٠٣.

[١٢٧]– ويعد إرجاع المصرى القديم لبعض تصرفاته وسلوكه إلى العقل، دليلاً علي إقراره بالمسئولية، فقد وصل الفكر المصري القديم، إلى أقصي درجات نضوجه، في الدولة الحديثة؛ مما ساعد علي بيان أوضح لشعوره المتزايد بمسئوليته الشخصية عن نوع أخلاقه، فقد تعمق الإنسان المصري القديم في التفكير بطبيعة نفسه وماهيته البشرية. أبو اليزيد العجمي، الأخلاق بين العقل والنقل، دار الثقافة العربية، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م .صـ٢٦ مشار اليه لدي د. شاهيناز زهران، مرجع السابق، ص١٣٦.

المبحث الثانى
القانون فى مصر الفرعونية

نتناول فى هذا المبحث نشـــأة القاعدة القانونية فى مصـــر الفرعونية ومراحل تطورها، كذلك العلاقة بين العدالة (ماعت) وما بين القانون ومدى تأثير فكرة العدالة على القانون الفرعونى، وأخيرا مدى توافر فكرة المسئولية القانونية فى مصر الفرعونية، وذلك من خلال عدة مطالب متتالية على النحو التالى:

المطلب الأول: نشأة القاعدة القانونية فى مصر الفرعونية.

المطلب الثانى: علاقة ماعت بالقانون .

المطلب الثالث: فكرة المسئولية القانونية فى مصر الفرعونية .

المطلب الأول
نشأة القانون فى مصر الفرعونية

أولا: الجدل الفقهى حول معرفة مصر الفرعونية للتنظيم القانونى:

بداية يجب القول بوجود خلاف كبير بين فقهاء القانون حول مدى معرفة مصر الفرعونية، وبخاصة خلال الدولة القديمة، للتنظيم القانونى ووجود القوانين، على غرار ما كان موجودا بالحضارة البابلية القديمة على سبيل المثال، فبين مؤيد ومعارض لوجود مثل هذه التنظيمات القانونية تصارعت الأفكار، ويرجع السبب الأساسى لهذا الخلاف إلى عدم وجود مدونات أو قوانين محفوظة وصلت إلينا على غرار مدونة حمورابى فى بلاد مابين النهرين، ويمكن إجمال هذا الخلاف فيما يلى:

أ- الرأى المؤيد لوجود نظام قانونى فى مصر القديمة: يذهب أنصار هذا الرأى إلى أن المصريين القدماء كان لديهم نظام قانوني وقوانين معمول بها[١٢٨] ويرجع أصحاب هذا الرأى تأييدهم لوجود نظام قانونى فى مصر الفرعونية لعدة أسباب وهى :

١- في وقت توحيد مصر السفلى والعليا، لا بد أن الملوك الأوائل كانوا مهتمين بالتوفيق بين قوانين المملكتين، هذا بالإضافة إلى أن التطور السريع للاقتصاد بعد التوحيد وتجفيف مستنقعات النيل أدى بلا شك إلى زيادة عدد الأسئلة القانونية التى تحتاج إلى أجوبة، وهو ما يعنى ضرورة وجود مدونات قانونية مكتوبة [١٢٩].

---

[128] – A. P. Stéphan, Dire Le Droit En Égypte Pharaonique. Contribution A L'étude Des Structures Et Mécanismes Juridictionnels Jusqu'au Nouvel Empire, Éditions Safran, 1988. P.13

[١٢٩] – يذهب بعض الفقهاء إلى القول بأن القوانين المصرية القديمة كانت مكتوبة بالفعل ولم تكن شفهية ويؤكد ذلك ما ورد من أن القوانين قد وطئت ومزقت بعد عصر الأسرة السادسة، كما يؤكد هذا التوجه لوحة الكرنك –من عصر الأسرة السابعة عشر– والتى تشير إلى أن "كل إجراء كان مكتوباً" ، وكذلك اللفائف الأربعين التى ظهرت على مكتب الوزير "رخميرع" بطيبة بصفته القاضى الأعلى للبلاد لم تكن سوى لفائف جلدية تحمل المبادئ التى على أساسها يحاكم المذنبون، وختاما فإن كتابة الكلمة الهيروغليفية Hp "قانون" تثبت ذلك . لمزيد من التفصيل راجع:

٢- ما ذهب إليه ديودور بالقول بأن اليونانيين قد أتوا إلى مصر "للتعرف على قوانينها وعاداتها الجديرة بالملاحظة" وأن المصريين أصدروا "أفضل القوانين"، كذلك ما أشار إليه بأن "القوانين كلها كانت مدونة فى ثمانية كتب، توضع بجانب القضاة" [١٣٠]

٣- على الرغم من أن المصريين القدماء لم يقدموا القانون فى شكل نظرية مجردة إلا أنه من الظاهر احترام المصريين القدماء للقانون بل وتقديسه فى بعض الأحيان، فالقوانين وفقا لمعتقداتهم لم تكن من صنع البشر بل كانت قوانيناً إلآهية من صنع الآلهة [١٣١]وهو ما يعنى خضوع كل من الملك والشعب له وهو ما يتضح من خلال الرسوم التوضيحية لوزن القلب[١٣٢]، كما أن هناك من يرى أن الفئات القانونية المختلفة التي أنشأها المصريون القدماء لا تختلف كثيرًا عن التصنيف القانوني الحالي.[١٣٣]

A. Théodoridès, A propos de la loi dans l'egypte pharaonique. revue internationale des droits de l'antiquité. Author,; Published, 1967. P.133,134. D. Lorton, Legal and social institutes of pharaonic Egypt.In Sasson, J.M. (Ed.). 2000. P.5.

١٣٠ – –ديودور الصقلي فى مصر، مرجع سابق، ص١٢٨، ١٥٧ .

١٣١ – وفقا للنتائج التى ترتبت على فكرة ألوهية الملك، والتى اتضح منها أن الفرعون كان يملك جميع السلطات فى البلاد، ومنها بالتأكيد السلطة التشريعية، فالملك يعتبر المشرع الأوحد فى البلاد، وكلماته ماهى إلا وحى صادر عن الإله، فالإله هو مصدر كلماته، ويرى جانب من الفقه أن انفراد الملك بالسلطة لتشريعية فى مصر؛ يرجع إلى صفته الإلهية، وخلو البلاد من المجالس الشعبية أو النيابية، ومن ثم أضحى الشعب بمنأى عن الاشتراك فى أمور البلاد التشريعية، حيث لم يكن للشعب أي دور تشريعي فى مصر الفرعونية، ولما كان الملك وحده هو الذى له الحق فى وضع القوانين، فهو وحده أيضا الذى له الحق فى تفسير هذه القوانين، وكانت القوانين تحفظ فى سجلات توضع فى قاعة حورس الكبرى. د. صوفى حسن أبو طالب، مبادئ تاريخ القانون، دار النهضة العربية، ١٩٦٣م، ص٤٣٧ وما بعدها. د. محمود السقا– معالم تاريخ القانون المصرى الفرعونى – مكتبة القاهرة الحديثة– ١٩٧٠– ص ٣٣٥. د. عادل بسيونى، الشرائع القديمة فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص ٣١.

132 – D. Lorton, Legal And Social Institutes Of Pharaonic Egypt. Op, Cit., P.58.

133 – J. Nicolaas, The Concept Of Law And Justice In Ancient Egypt, With Specific Reference To The Tale Of The Eloquent Peasant, P. 26,27.

٤- وجود عدد من العقود والوصايا وسجلات للمحاكمات وسجلات للضرائب، معظمها في شكل برديات، تكملها نقوش من المقابر والآثار والمعابد[١٣٤].

٥- من الملاحظ عند الحديث عن القواعد القانونية فى الكتابة المصرية القديمة استخدام مصطلحين شائعين وهما مصطلحى hp و hpw. ومن المتفق عليه عمومًا أن hp تعني قانونًا واحدًا مكتوبًا[١٣٥] وأن مجموعة القوانين كانت تُشار إليها بالجمع hpw[١٣٦]، على الرغم من أن البعض اقترح أن hp المفرد يشير إلى قانون والجمع hpw إلى قانون مدون، وهو ما يمكن اعتباره دليلاً على وجود مدونات قانونية (hpw) في مصر القديمة[١٣٧].

ب- الرأى المنكر لوجود نظام قانونى فى مصر القديمة:

يذهب أنصار هذا الرأى إلى أن المصريين القدماء لم يكن لديهم نظام قانوني محدد، ويرجع أصحاب هذا الرأى إنكارهم هذا إلى عدة أسباب وهى :

١- عدم وجود مجموعة من القوانين التي يمكن مقارنتها بالقوانين الآسيوية، ولا أية إشارات نصية إلى مثل هذه القوانين في أي مكان آخر، وذلك على الرغم من كل الوثائق المكتوبة التي تم الوصول إليها عن

وبهذا الخصوص هناك من يرى أن النظام القانونى فى مصر الفرعونية كان بالفعل في حالة متقدمة ومتحضرة، وليس في حالة بدائية ففي مراحله المبكرة يمكن القول بوجود مساواة كاملة مع القانون اليوناني القديم أو مع كثير من قوانين العصور الوسطى المبكرة.

S. R. K. Glanville, The Legacy Of Egypt, Edited By Oxford, University Press Bombay. 1957, P. 200

134 – R. Versteeg, Law In Ancient Egyptian Fiction, Durham, North Carolina: Carolina Academic Press,1994. P. 38, 39. R. Westbrook, A History Of Ancient Near Eastern Law; Vol 1. Leiden: Brill. 2003. P.5.

135 – A. Théodoridès, A propos de la loi dans l'Égypte, Op. Cit., P. 134.

136 – D. Lorton,. Legal and Social Institutes. Op. Cit., P.53.

137 – R. Versteeg, Law In Ancient Egyptian Fiction, Op. Cit., *P. 17*

مصـــر القديمة، وهذا ما يؤكده بعض العلماء بالذهاب إلى وجود مجموعات من القوانين الســـومرية والأكادية والحيثية والبابلية، فى حين لا يوجد شيء من هذا القبيل من مصر.[١٣٨]

٢- كما يذهب أنصـار هذا الرأى إلى أنه من الصـعوبة بمكان إيجاد تعريف دقيق للقانون في مصـر القديمة؛ لأن الأدلـة القانونيـة قليلـة ومتنـاثرة على مدى قرون عديدة، حيث أنـه لا يوجد ســـوى عدد قليل من الســـجلات الوثـائقيـة، التي تـدعي تزويـدنـا بمعلومـات حول الظواهر المبكرة للقـانون، كمـا أن القـانون المصـري كان مشـبعًا بالعادات والتعاليم الدينية وتسـلسـلات السـلطة المعقدة أكثر من مجالات القانون المستقلة مثل الملكية أو الضرر أو العقد.[١٣٩]

٣- كما يستند أصـحاب هذا الرأى إلى أنه في المراحل الأولى من تكوين الدولة المصـرية القديمة ،ليس من الثابت وجود قوانين مكتوبة. فقد كانت "ماعت" هى المسئولة عن القوانين، وهو ما أدى بدوره إلى عدم وجود ضـــرورة لوجود قوانين مكتوبة في وقت كان يُنظر إلى الملك على أنه إله متجســـد. هذا الملك الإله كان خاضـعًا لماعت ومفسرًا أرضـيًا لها، وهو ما استتبع بالضـرورة أن يكون متبعا لمبادئ ماعت، وأن كلمته تعبر عن قانون إلهي منسجم مع مفهوم ماعت. فى وقت لم تكن هناك هيئات تشريعية [١٤٠].

٤- كما يذهب البعض إلى القول بأن الدلائل الأثرية لم تشـر إلى وجود قانون يضـم مواد خاصـة بالتجريم والعقاب فى مصـر الفرعونية، وهو ما قد يشـكك فى وجود مثل هذا القانون من الأسـاس وقد ينسـحب بشكل أخر على باقى الفروع القانونية الأخرى.[١٤١]

وإزاء ما سـبق من أسـانيد أتى بها أصـحاب الرأى المؤيد لوجود نظام قانونى لدى المصـريين القدماء، وأراء وأسـانيد أخرى أتى بها أصـحاب الرأى المنكر، يمكننا القول بأننا نميل إلى الرأى المؤيد لمعرفة المصـــريين القدماء للقانون ؛ نظرا لما أتوا بـه من أســـانيد أقرب إلى الواقع والمنطق ، هذا بالإضـــافة إلى أن الســـبب فى عدم جود قوانين محفوظة وكاملة مثل ما هو عليه الوضـــع فى القوانين

138 – A. Theodorides, The Concept Of Law In Ancient Egypt. In Harris, J.R. (Ed.). 291–322. J. Nicolaas, The Concept of Law and Justice In Ancient Egypt, Op., Cit., p.32

139 – A. Ferreira, The Legal Rights Of The Women Of Ancient Egypt, University Of South Africa. 2004, P. . J. Nicolaas, The Concept Of Law and Justice, Op., Cit., p.33.

140 – R. Versteeg,. .Law In Ancient Egypt, Op., Cit. P. 5

141 – D. Lorton, The Treatment Of Criminals In Ancient Egypt: Through The New Kingdom, Journal Of The Economic And Social History Of The Orient, Vol. 20, No. 1, (Jan., 1977), P. 5.

السومرية والبابلية يرجع إلى طبيعة اللفائف الهشة التى كتبت عليها القوانين هى التى كانت وراء اختفاء الدلائل القانونية ذات الطابع العام، بالإضـــافة إلى ضـــياع وتمزيق العديد من هذه القوانين فى أوقات الإضطرابات والثورات.[١٤٢]

وهو ما يمكن الاســـتدلال عليه من خلال عدد من النصـــوص لعل أهمها ما جاء بوثيقة الحكيم إيبوور متحدثا عما ألت إليه البلاد فى عصر الإنتقال الأول من سوء الحال حتى وصل الأمر إلى أن : " ألقيت قوانين دار القضـــاء فى العراء ، ووئت بالأقدام فى الشـــوارع ومزقها الغوغاء فى الأزقة وأخذ العوام يروحون ويجيئون فى دور القضاء الكبير".[١٤٣]

كما نسب إلى "بتاح حتب" القول: "إذا كنت زعيما على قوم، فتصرف فى شئونهم بما تقضى به قواعد القوانين والأنظمة"[١٤٤].

كذلك يمكن الإستدلال على وجود مثل هذه القوانين مما جاء بنهاية مرسوم حور محب، بأن كل ما قام به حور محب من تشـــريعات من أجل بســـط ســـلطان القانون ومنع هؤلاء الموظفين من ارتكاب الجرائم، حيث ذهب إلى القول "لأن جلالتي قد فعل هذا كله لكي يعيد سلطان القوانين إلى مصر، ولكي يمنع أن يحدث..... من المحكمة، وكهنة المعابد، وموظفي القصر الملكي، وكذلك كهنة الآلهة".[١٤٥]

كما يمكن الإستدلال على وجود مثل هذه القوانين من خلال عديد من الاشارات التاريخية، منها ما جاء فى تعاليم الحكيم بتاح حتب : "كبيرة هى العدالة ، أبدية ومؤثرة لم تضطرب منذ عصر أوزيريس

142 – J. M. Kruchten,. (Le Décret D'horemheb: Traduction, Commentaire Epigraphique, Philologique Et Institutionnel). Université Libre De Bruxelles, Faculté De Philosophie Et Lettres, Bruxelles. 1979). P. 221.

143 – A. Théodoridès, A Propos De La Loi Dans L'egypte Pharaonique, Op. Cit., P. 132.

١٤٤– J. CAPART, Esquisse d'un histoire du droit pénal Egyptien, op.cit, PP. 9.

راجع: محرم كمال، الحكم والأمثال والنصائح عند المصريين القدماء، المرجع السابق، ٣٥.

145– J.M. Krchten, Le Décret D'horemheb, Op, Cit, P.P. 152-156

د. باهور لبيب، د. صوفي ابو طالب، تشريع حور محب ، ص٧٠.

لأننا نعاقب من ينتهك قوانينها" كما جاء فى شكوى الفلاح الفصيح مخاطباً الفرعون بالقول: " هذا الذى يجب أن يدير الإجراء تبعاً للقوانين يأمر بالسرقة". [١٤٦]

ثانياً: تطور القانون فى مصر الفرعونية:

مرت القواعد القانونية فى مصر الفرعونية بعدة مراحل من التطور، كانت نتاج لتنوع واختلاف ظروف وعوامل سياسية واجتماعية واقتصادية ودينية تداخلت وتضافرت فى تشكيلة، ومن الظاهر أنه لا توجد معلومات عن طبيعة القوانين والتشـــريعات فى عصـــر الأســـرتين الأولى والثانية، بينما من الواضح سيادة النزعة الفردية أى وجود نوع من المساواة للأشخاص أمام القانون خلال عصر الأسرتين الثالثة والرابعة، على أن التفاوت بين الطبقات بدأ فى الظهور مع سيادة العصر القطاعى خلال الأسرة الخامسة. [١٤٧]

وإلى جانب هذه التشـريعات القانونية فقد تم اكتشـاف التشـريعات الملكية أو المراسـيم الملكية والتى منها "اللفائف الأربعين" وهى مجموعة من القوانين الرســمية كتبت على أربعين لفافة، كما تم العثور أيضـــا على مجموعة من المراســيم الملكية منها المرســوم الذى أصـــدره الملك " بيبي الأول" (٢٤٢٠ -٢٣٩٥ ق.م) أول ملوك الأسرة السادسة والمعروف باسم مرسوم دهشور، والخاص بإعفاء بعض الملاك من جميع أنواع الضرائب العقارية. [١٤٨]

ويمكن تقســـيم مجموعة المراســـيم الملكية ذات الطبيعة القانونية في المملكة القديمة والفترة الانتقالية الأولى إلى سبع فئات، وهي[١٤٩]:

١- المراسيم المتعلقة بالإدارة

---

146 – A. Théodoridès, A Propos De La Loi Dans L'egypte Pharaonique, Op. Cit., P. 133.

١٤٧ – د. شفيق شحاته، التاريخ العام للقانون فى مصر القديمة والحديثة، القاهرة، ١٩٥٨م، ص١٣، ٦٥.

١٤٨ – انظر: ديودور الصقلى فى مصر، ترجمة وهيب كامل ، دار المعارف، ص ٩٥.

J. Pirenne, Histoire Des Institutions Et Du Droit Privé De L'ancienne Egypte, Tome.I, Revue Belge De Philogie Et D'histoire, Tome 13,1934,P. 350.

149 – N. V. Blerk , The Emergence Of Law In Ancient Egypt: The Role Of Maat, op. cit., , P..

٢- المراسيم المتعلقة بالإعفاءات الضريبية
٣- أوقاف القرابين
٤- مراسيم الأوقاف للعقارات
٥- المراسيم الخاصة بالتعيينات
٦- الشروط لصالح الأفراد.
٧- الرسائل.

أما فيما يتعلق بالقوانين فى المملكة الوسطى والفترة الانتقالية الثانية فمن الواضح أنها قد استمدت مصادر الرئيسية من النقوش الملكية والبرديات الإدارية والوثائق الخاصة والنقوش الخاصة والأدب، وعلى الرغم من عدم العثور على أي مدونات قانونية للمملكة الوسطى والفترة الانتقالية الثانية، فإن بعض النصوص تشير إلى وجود - إن لم يكن قانونًا موسعًا - فمجموعات منهجية محدودة على الأقل من "القوانين" (hpw)، علاوة على ذلك، تشير بردية بروكلين - الأسرة الثالثة عشرة ١٤٤٦ ق.م- إلى "القانون المتعلق بأولئك الذين هجروا" و"القانون المتعلق بالفار من السجن".[١٥٠]

أما المملكة الحديثة {١٥٧٣-٧١٢ ق.م) فإن عدد السجلات القانونية الباقية من هذه المملكة أكبر بكثير، ومن بين هذه السجلات بعض القوانين التي تم الحفاظ عليها حتى الآن، ففي مقبرة رخميرع في طيبة، ليس لدينا فقط تمثيل لجلسة محكمة الوزير، مع عرض مجموعة القوانين المصرية كاملة والتي كانت سارية في ذلك الوقت أمام الوزير على أوراق البردي، ولكن أيضًا نص قطعتين مهمتين من قانون المراسم العظيم في بلاط الملك، ففي إحدى القطعتين، تظهر بوضوح الكلمات المقدسة التي كان يتعين على الملك أن يقولها عند تنصيب الوزير؛ وفي القطعة الأخرى، نجد لوائح تتعلق بواجبات الوزير. وفي القطعة الأخيرة على وجه الخصوص، يمكن العثور على العديد من القواعد القانونية ذات

[١٥٠]- يعتبر أرشيف اللاهون، ورسائل هيكاناختي (للإيجار وحيازة الأراضي) وعقود دجيفا-حابي (الأحكام الجنائزية).من أهم أرشيفات ووثائق المملكة الوسطى من حيث محتواها القانوني كما تحتوي سيرة المقابر، مثل سيرة بني حسن (الأسرة الثانية عشرة)، أحيانًا على بيانات تشير إلى المسائل القانونية والإدارة، وغالبًا ما كانت النصوص المكتوبة في البداية على ورق البردي تُنقش على جدران المعابد ، وقد يعود ذلك إلى الرغبة فى توفير نوع من الحماية للوثيقة القانونية.

Ibid, P.75.

الأهمية العامة، وأخيرًا، لدينا، على لوحة تذكارية في معبد الكرنك، قانون أصـــدره الملك حورمحب (١٣٤٩-١٣١٤ق.م) ضد تصرفات المسؤولين التعسفية، مع فرض عقوبات جزائية.[١٥١]

كـذلك فـإن هنـاك مجموعـة خاصـة بـالعقود تنسـب إلـى الملـك بوكخـوريس -وذلـك علـى الـرغم ممـا ثـار حولهـا مـن خـلاف-[١٥٢] يتضـح منهـا أنهـا قـد أعـادت إلـى القـوانين صـبغتها المدنيـة التـي تميـزت بهـا فـي عهـد الدولـة القديمـة والدولـة الوسـطى، وزال عنهـا الصـبغة الدينيـة التـي لازمنهـا فـي عصـور الانحطـاط، كمـا أنهـا نظمـت المعـاملات علـى أسـاس حريـة التعاقـد ولـم يبـق فيها أثر للشكلية القديمة، كما أنها أحيت من جديد النزعة الفردية.

---

[151] – Ibid. p. 76., J.M. Krchten, Le Décret D'horemheb, Op, Cit, P.P. 152-156
د. باهور لبيب، د. صوفي ابو طالب، تشريع حور محب ، مرجع سابق، ص٧٠.

[١٥٢] – حيث يرجح البعض أن الأحكام التي تم نسبتها إلى بوكخوريس، هي الأحكام التي كانت سائدة في مصر السفلى بعد انفصـالها عن مصـر العليا في العهد الآموني، دون أن يذكروا لنا مع ذلك مصـدر هذه الأحكام الجديدة، وقد يرجع هذا التشكك إلى أن بوكخوريس لم يحكم سوى أربع سنوات قتل بعدها على يد "شاباكا" مؤسس الأسرة الحبشية الخامسة والعشرين، وأن المجموعة المذكورة كانت نافذة في بادئ الأمر في مصر السفلى دون مصر العليا. غير أنه لا شك أن هذه الأحكام التي سادت في مصـر العليا في العهد الصـاوي بعد توحيد البلاد من جديد، قامت فيما يتعلق بالعقود على مبادئ تشـابه المبادئ المقررة في القوانين البابلية ولا سيما قانون حمورابي، وهي القوانين التي بدأت مصـر تتأثر بها في المحيط التجاري في أواخر عهد الدولة الحديثة، فظهر بفضـــلها نظام الفوائد وعقد الرهن. وقد كان بوكخوريس حليفاً للأشـوريين والكلدانيين فلا يستبعد أن يكون قد أصـدر فعلاً هذه المجموعة، كما لا يخفى أن الأحكام التي نسبها مؤرخو الإغريق إلى بوكخوريس كانت هي الأحكام التي طبقها الملوك البطالمة على رعاياهم من المصـــريين، لأنها كانت الأحكام الســائدة في البلاد عن الفتح المقدوني، فكان اليونان إذن على علم بمصـــدرها وتفاصـــيلها، وأخيراً فإن لم يكن بوخوريس مجدداً ومشـرعاً عظيماً كما بدا في نظر اليونان، لأنهم كانوا يجهلون النظم الأولى وما بلغته من رقي في عهد الدولة القديمة. فلا أقل من الاعتراف بأن هذه المجموعة من القوانين كانت الصـــورة الأخيرة التي اســتقر عليها القانون المصري القديم. د. ممدوح عمر– أصول تاريخ القانون– مرجع سابق– ص ٢٠٦، ٢٠٧.

المطلب الثانى
العلاقة بين ماعت والقانون

مثلت ماعت لدى قدماء المصـــريين التوازن والعدل في العلاقات الإجتماعية بالنســـبة للأفراد، "فماعت" هي الحقيقة عندما يتحدث المرء، والعدالة في الأفعال، والإســـتقامة في التفكير، والإنصـــاف عند إصـــدار الأحكام، والحق عند صـــياغة القوانين، ومن هنا تظهر العلاقة الوثيقة بين الدين والأخلاق والقانون، حيث تعد "ماعت" صاحبة الرباط المقدس الذي يربط بينهم.[١٥٣]

لا يمتلك علماء المصـــريات الكثير من المصـــادر حول العلاقة بين القانون والعدالة، ويرجع ذلك إلى استخدام المصريين القدماء اللغة الدارجة لديهم فيما يخص وثائقهم القانونية، وهو ما نتج عنه وجود عدد قليل وغير دقيق من المصـــطلحات المتصـــلة بالقانون، وهو ما اســـتوجب الرجوع إلى عدد من المصـــادر التاريخية لمحاولة فهم وإدراك العلاقة بين القانون والعدالة ،[١٥٤] وقد ســـاعد على هذا وجود عديد من الدلالات التى تشير إلى وجود إلتزام على الملك بتحقيق العدالة على الأرض.

فقد كانت المَلَكية في مصـــر تمثل القوة الفاعلة لماعت، حيث كان الواجب الأســـاســـي للملك باعتباره ابن إله الشـمس هو الحفاظ على نظام الخلق، وهو ما أدى إلى أن مهمة الحفاظ على ماعت هى

---

[١٥٣] – لم يقتصر الأمر بالعدل على الإله "رع" فقط بل نجد أيضاً الإله "أتون" حيث رأى "إخناتون" أن صفة العدالة هي أبرز صـفات هذا الإله هذه الصـفة التي دعت إلى إظهار الصـلة القوية بين صـفات الإله وأفعال الشـر، حتى أن من أسماء "أتون" هي "الراضي بالحق"، فرانسوا ديماس، ألهة مصر، ص١٤٥، كذلك نرى الألهة "أمون" فقد تصوره المصري القديم إله عدل وحق، فقد خلع على نفسه خصيصة خلقية، فحتم على الإنسان إحترام العدالة بل إن العدالة هي وسيلة الإنسـان للتقرب إلى " أمون" وهذا المعنى هو ما يظهر جلياً من خلال النصـوص التي دارت حول "أمون" حيث يتضـح منها ظهور "أمون" لأنه الإله الذي يساوي بين الغني و الفقير، الذي يسعى لنشر العدل بين الناس، كما أنه الذي لا يقبل رشاوى من المذنبين. كنت أ. كتشن، رمسيس الثاني فرعون المجد و الأنتصار، ترجمة د.أحمد زهيد أمين، الهيئة العامة المصرية للكتاب القاهرة ١٩٩٨م، ص٣١٤، د.شاهيناز زهران، مرجع سابق،ص٧٣–٧٥

[١٥٤] – تجدر الإشـارة إلى أن شـكوى الفلاح الفصـيح تحمل العديد من المعلومات التى يمكن أن يسـتشـف منها القواعد القانونية والتى قد تسهم فى فهم وإدراك العلاقة بين القانون والعدالة وكيفية تطبيقهم فى مصر الفرعونية راجع:
N.J. Van Blerk, The concept of law and justice in. ancient Egypt, op. cit, pp.10. 11

واجب على الفرعون،[١٥٥] وهو ما جعله يدافع عن ماعت من أجل الحفاظ على النظام واستعادته، وهو ما فعله بإصدار القوانين المناسبة، وبالتالي كان القانون مرتبطًا بنظرة دينية للعالم ويمثل القواعد التي تنظم سلوك أفراد المجتمع، فقد كان الملك يؤيد القانون وكان أيضًا خاضعًا له، كما كان عليه أن يعيش حياته وفقًا لمبادئ ماعت، وعليه أيضا أن يحافظ على ماعت في المجتمع، لذلك كان من المتوقع منه أن "يحكم بماعت"، ومن أجل تحقيق ماعت على الأرض كان عليه أن يسن القانون.[١٥٦]

وفي ذات الوقت، فلم يتوقف الأمر عند هذه التشريعات الإلهية فقط، ولكن إلى جوار هذه التشريعات، كانت هناك تشريعات بشرية أخرى ، وخاصة التشريعات العقابية التى تصدر من بعض الملوك منها تشريعات "حور محب" والتي شملت عددا من التشريعات العقابية إلى جانب بعض التشريعات الإدارية.[١٥٧]

فقد كان يُعتقد أن القانون المصري قائمًا على وجهة نظر الفطرة السليمة للصواب والخطأ، أى وفقًا لمفهوم ماعت، فقد سمح هذا المفهوم للجميع باستثناء العبيد، بأن يُنظر إليهم على أنهم متساوون أمام القانون، بغض النظر عن الثروة والمكانة الاجتماعية .[١٥٨]

فقد كانت ماعت هي النقطة المحورية للنظام القانوني، وإذا ما تم إطاعة القوانين، فإن المرء يكون قد اتبع مبادئ ماعت، وقد أكد القانون استقلاليته منذ وقت مبكر يعود إلى عصر الأهرامات، وبعد ذلك بدأ دور الدين في المسائل القانونية يتضاءل، لم يعد الدين بعد ذلك يحدد الوضع القانوني للمسألة، بل أصبحت الآلية القانونية هى صاحبة السلطان - حتى في المجال الديني.[١٥٩]

---

[155] - R. J. Ferguson, The ancient Egyptian concept of Maat: Reflections on social justice and natural order.(Research paper series: Centre for East-West Cultural & Economic Studies; No. 15). Bond University. 2016. P. 22. 23.

[١٥٦] – فكما يرى البعض فقد كانت ماعت في الأساس هي التي استلزمت الحاجة إلى القانون، وبالتالي كان الملك هو الرابط بين القانون وماعت (الدين).

Ibid., p. 14.

[157] -J. CAPART, Esquisse D'un Histoire Du Droit Pénal Egyptien, Op. Cit, PP. 8, 9.

[158] -A. Théodoridès, A propos de La Loi, Op. Cit., P.320. N.J. Van Blerk, The Concept of Law and Justice, op. cit., P. 26, 27.

[١٥٩] – لعل أوضح مثال على هذه الهيمنة القانونية حتى فى المجال الدينى تلك الأسطورة الشهيرة في مصر القديمة، وهي "الصراع بين حورس وست" المعروفة من بردية بيتي التي يرجع تاريخها إلى منتصف القرن الثاني عشر قبل

أولاً: "الماعت" وفكرة العقد الإجتماعى:

ذهب البعض إلى أن فكرة "الماعت" قد شـــكلت نوع من أنواع العقد الإجتماعى داخل النظام السياسى المصرى فى مصر القديمة ؛ فعلى الرغم من الأصل الإلهى الذى يؤمن به الإنسان المصرى القديم للماعت وكذلك للملك، إلا أن ذلك لم يمنع وجود صـيغة ما من صـيغ نظرية العقد الإجتماعى فى مرحلة ما من مراحل التطور السـياســى بين طرفين (الحاكم والمحكوم)، هذه الصـيغة التى اكتسـبت قداستها فى واقع الأمر من ارتباط الأخلاق والدين بالسياسة.[١٦٠]

هذه الصـــيغة قد أدت إلى وجود حقوق وواجبات متبادلة بين الحاكم والمحكومين، فمن ناحية أولى يكتســب الحاكم احترامه وقداســته فى نفس المحكومين من حرصـــه على تمثل الماعت والحفاظ عليها، ومن ناحية أخرى ينفذ المحكوم الأوامر ويؤدى واجباته فى ظل قوانين ونظم تضـــمن له حقوقه، وهو ما أدى إلى تحقيق الإستقرار داخل ربوع الدولة المصرية القديمة، وعلى ضوء هذا تولدت العدالة الإجتماعية وترسخت مفاهيمها داخل المجتمع.[١٦١]

ويمكن الإستدلال على ذلك من خلال العديد من النصوص التاريخية لعل أهمها بعض خطابات الشكاوى، التى كان يتقدم بها أفراد الشعب إلى الملك نفسه، والتى كانوا دائما ما يطالبونه فيها، بتحقيق العدالة، ويذكرونه بالإله "ماعت"، وهو ما يتضح جلياً، من خلال شكاوى الفلاح الفصيح المشهورة،[١٦٢]

الميلاد، التى تتحدث عن دعوى قضائية بين الإله حورس، الوريث الشرعي لتاج مصر، وعمه الإله ست، الذي اغتصب التاج بقتل والد حورس أوزوريس، وهو ما يشـــير إلى أن الآلهة أنفســـهم كان عليهم المثول أمام المحكمة لحل نزاعاتهم، وهى فى ذات الوقت تعبير عن قيم مصرية مهمة مثل العدالة والتضامن الأسري.

N.J. Van Blerk, The Manifestation Of Justice In Ancient Egyptian Law, With Specific Reference To The Tale Of The Eloquent Peasant" Journal Of Semitic Studies, (2010) P: 73.

[١٦٠] – د. مصـطفى النشـار، الخطاب السـياسـى فى مصـر القديمة، الهيئة المصـرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٧م، ص٨٨.

[١٦١] – المرجع السابق، ص٨٩.

[162]– N. Shupak, A new source for the study of judiciary and law of ancient Egypt: The tale of the eloquent peasant" op. cit., p. 16.

وأيضـاً من أقوال الحكيم أيبور إلى الملك، محملاً إياه مسـئولية ما حل بالبلاد من خراب بعد قيام الثورة [١٦٣].

فمعايير الحق والعدالة كانت أقوى من سـلطان الفرعون، وهو ما نخلص منه فى النهاية أن البشـر والآلهة جميعهم، كانوا يخضـعون للآلهة ماعت، فالماعت وفقا لما سـبق هى مقابلة للفوضـى بإعتبارها النظام أو التوازن، كما أنها مضـادة للظلم باعتبارها العدل، وعكس الزيف والباطل باعتبارها الحق، كما أنها كذلك ضد التفرقة العنصرية لكونها تمثل المساواة المطلقة بين بنى البشر.[١٦٤]

فالقانون في مصـر القديمة، كان جزءًا من النظام لتحقيق العدالة بين الناس؛ حيث اسـتند القانون المصـري فى الأسـاس إلى مبدأ ماعت الذي كان معبراً عن الحقيقة والمسـاواة والإنصـاف المعروف فى المجتمع المصـرى، كما كان هناك التزام يقع على الحاكم بحماية ماعت، وهو ما ترتب عليه ضـرورة إصـدار الملك قوانين لتوجيه وضـع الناس وسـلوكهم، كما يتمثل هذا التدخل فى توجيه الملك لأفراد المجتمع فى استخدام المحاكم القانونية لحل النزاعات والقضاء على السلوك غير المقبول..[١٦٥]

كذلك فقد أخضـعت ماعت النظام الاجتماعي لمفهوم واسـع من الإنصـاف، وبما أن المصـريين القدماء كانوا يتمتعون بحس متقدم للعدالة، فإن اختيار "أخذ القانون بأيديهم" كان غير وارد، وكانت الوسـيلة الوحيدة المقبولة لحل المنازعات هي الإجراءات القانونية الواجبة في المحاكم، تلك المحاكم التى تحكمها مبادئ ماعت، كما كان الوزير الذي يتحكم في المحاكم يحمل لقب "كاهن ماعت"، ومع حس العدالة والمسؤولية الاجتماعية لديهم، لم يدافعوا عن حقوقهم فحسب، بل وأيضًا حقوق الآخرين.[١٦٦]

---

163 –N.J. Van Blerk,, The concept of law and justice in ancient Egypt, , op. cit., p.14 et seq.

د. محمود السقا، الحكيم إيبور، مرجع سابق، ص ١٨٢ وما بعدها.

١٦٤ – جون ولسـون، مصـر، كتاب ما قبل الفلسـفة الإنسـان فى مغامرته الفكرية الاولى، ترجمة جبرا إبراهيم جبرا، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط٢، ١٩٨٠، ص، جيمس برستد ، فجر الضمير، مرجع سابق، ص ١٥٧.

165 - E. Otto, Law And Ethics, Ancient Religions, Cambridge, 2004, 85- 94.- H. Mohamed, The Royal Decrees Of The New Kingdom, I. J. T. H. M. Volume 1, Issue 2, December 2018, P. 3.

166 - S. Allam "Egyptian Law Courts In Pharaonic And Hellenistic Times", 1991, Jea 77, 109-121, N. Shupak, A new source for the study of judiciary and law of ancient Egypt, op. cit., p. 15., N.J. Van Blerk, “The Manifestation Of Justice In Ancient Egyptian Law, Op. Cit., P. 77

ثانياً: الآثار المترتبة على ارتباط القانون بفكرة "الماعت" فى مصر الفرعونية:

١- ماعت وإرساء معايير العدالة الإجتماعية والمساواة:

كانت المساواة الاجتماعية والنزاهة هي مكونات أساسية للعدالة المنبثقة عن "ماعت"، وهو ما يعنى أن الجميع يجب أن يعاملوا على قدم المساواة والمثل أمام القانون، ففي مصر القديمة حدثت ذروة الاهتمام بالحياد القانوني خلال الفترة الانتقالية الأولى (حوالي ٢٢٠٠-٢٠٤٠ قبل الميلاد) والمملكة الوسطى (حوالي ٢٠٢٤-١٦٧٤ قبل الميلاد)، وفي المملكة الوسطى، نشأ منظور قانوني مفاده أن الجميع يتمتعون بحقوق وفرص متساوية، أو على الأقل أن الجميع يجب أن يتمتعوا بها وأن الجميع يجب أن يتمتعوا بالعدالة الاجتماعية، وهذه فكرة فريدة من نوعها في تاريخ البشرية، حيث كانت موجودة في مصر القديمة قبل أكثر من ألف عام من ظهور أدلة على تفكير مماثل من جانب الإغريق والعبرانيين.[167]

فقد كانت ماعت مفهومًا أساسيًا ساهم في إرساء معايير العدالة الاجتماعية، وهذا ما جعل البعض يذهب إلى القول بأن ماعت تعنى "المصطلح العام لمجموع المعايير الاجتماعية"، مما يشير إلى نوع من "العدالة الترابطية" التي كانت حجر الزاوية في الحضارة المصرية بأكملها، والتي صيغت بصورة واضحة في عصر الدولة الوسطى (حوالي ٢٠٥٠-١٦٥٠ قبل الميلاد)، ويتجلى ذلك في بعض أدبيات هذه الفترة والفترات اللاحقة.[١٦٨]

لعل أبرزها ما جاء بقصة الفلاح الفصيح الذى يعد من خيرة المتحدثين فى العصر الأهناسى، حيث يوجه كلامه للملك قائلاً: "... يا سيدى امنع السرقة، واحمى البائسين، ولا تكن تيارًا هادمًا ضد من يشتكى إليك، أقم العدل من أجل سيد العدالة، لأن عدالته هى العدالة الحقيقية ... وذلك طبقًا للكلمات التى خرجت من فم "رع" نفسه: "قل العدل، افعل العدل، لأن العدل قوى وعظيم وسرمدى"[١٦٩].

كذلك ما ورد من مقبرة "رخميرع" ، والذي كان يشكل جزءاً من مراسم قانون المحكمة، حيث يذكرنا في كثير من الأجزاء بهذه "التعاليم"، فعندما يقول الملك للوزير: "إذا تقدم إليك متضرع، فعليك أن تتأكد من أن كل شيء يتم وفقاً للقواعد، وأن تساعد كل شخص على أن يأخذ حقه، فإنه يستبق

167 - R. Versteeg, Law in ancient Egypt. Durham, North Carolina: Carolina Academic Press. P. 26, 27.
168- R. J. Ferguson, The ancient Egyptian concept of Maat: Reflections on social justice and natural order. Op. cit., P. 7.
169- A. Aymard Et J. Auboyer, L'orient Et La Grèce Antique, op. cit., p. 29.

"suum cuique tribuere"[١٧٠] التي وضعها جستنيان، على غرار الفقيه أولبيان، كمبدأ أساسي في بداية "مؤسساته" و"ملخصه".[١٧١]

٢- التزام الملك بتحقيق العدالة فى المجتمع:

كان الملك فى مصر الفرعونية إله ينطق القانون بفم إلهى، كما أنه كان المخول بتطبيقه وتفسيره، وهو فى ذات الوقت بمثابة القاضى الأعظم فى البلاد، وهو فى كل هذا يضع العدالة نصب عينيه، سواء بصفته التشريعية أو القضائية، فهو يستمع دائما إلى كلمات الإله "حورس" المقدسة " قل العدالة ، اصنع العدالة، لأن العدالة قادرة ، إنها عظيمة، إنها سرمدية".[١٧٢]

كان الملك بوصفه المشرع الأعلى للبلاد، هو المخول بالربط بين العدالة والقانون، حيث يتضح من خلال النصوص التى وردت عن مصر الفرعونية، أن هناك تداخل بين مفهوم العدالة، وبين مفهوم القانون، فماعت كانت مفهوم أولياً وأساسياً فى الخطاب اليومى للإنسان المصرى القديم .من هذه النصوص ما جاء على لسان الحاكم "بتاح حتب" والذى ذهب فيه إلى القول:

"إذا كنت فى صحبة جماعة من الناس، وكنت رئيساً عليهم ولشئونهم متولياً، فعاملهم معاملة حسنة حتى لا تلام، وليكن مسلكك معهم لا يشوبه نقص، إن العدل عظيم، طريقه سوية مستقيمة، هو ثابت لا يتغير، إنه لم يتغير منذ عصر الإله خالقه، من يخالف القوانين

---

[١٧٠] – Suum cuique tribuere هي عبارة لاتينية تعني إعطاء كل شخص ما يستحقه. لقد كانت واحدة من المبادئ العامة الثلاثة في القانون الروماني، والتي تطلب من الناس عدم إيذاء الآخرين، والعيش بأمانة، وإعطاء الجميع ما يستحقونه.

Fredric L. Cheyette. Suum cuique tribuere, Duke University Press, Vol. 6, No. 3 , 1970, pp. 287-299,. PAULINA ŚWIĘCICKA, Suum cuique is our Roman justice (Shakesp. Tit. Andr. 1,1,284) – William Shakespeare, Heiner Müller and Roman fundamenta, Jagiellonian University in Kraków, 2013, P. 170. P. Stein, Regulae iuris. From Juristic Rules to Legal Maxims, Edinburgh 1966, passim, in part. pp. 16, 33,

[171] - N. Shupak, A new source for the study of judiciary, op. cit., P.16. NJ van Blerk , The emergence of law in ancient Egypt, op. cit., P.83.

[١٧٢] – د. محمود السقا، الحكيم إيبور وفلسفة الحكم فى مصر مصر الفرعونية، مرجع سابق، ص ١٦٧، ١٦٨.

يعاقب، ومن استحل حقوق الناس حراماً، أخذ الحرام معه الحلال وذهب، ما كان الشر يوما بموصل مقترفه إلى شاطئ الأمان"[١٧٣]

وفى إشارة واضحة إلى التداخل بين المصطلحين يأتى خطاب من الملك أمنمحات الأول - الأسرة الثانية عشرة - إلى وزيره يوصيه فيه بضرورة احترام العرف والقانون الساري بالبلاد وأن أى مخالفة لهذا القانون يعتبر طغيانا على الإله قائلا له:

" عليك أن تطمئن إلى أن كل شئ يجرى وفق القانون، وأن كل شئ قد تم حسب العرف الجارى فتعطى كل ذي حق حقه...لأن التحيز طغيانا على الإله، وهذا هو التعليم (الذى أعلمك إياه) فاعمل وفقا له"[١٧٤].

ويتضح من هذين النصين وجود هذا التداخل بين مصطلحى القانون والعدالة، وهو ما ظهر جليا من خلال النص الأخير والذى أصبغ تعريفا للعرف القانونى بأنه إعطاء كل ذى حق حقه وهو ما يعتبر تعريفا للعدالة، كما يتضح أن أى خروج على قواعد العرف أو القانون، كان لا يعد فقط بمثابة خروج على حكم الآلهة، بل هو اعتداء على الآلهة يودى بصاحبه إلى التهلكة.[١٧٥]

---

[١٧٣] – محرم كمال، الحكم والأمثال والنصائح عند المصريين القدماء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٢، ١٩٩٨م، ص٣٠.

[١٧٤] – من الواضح أن اعتبار مخالفة القانون والعرف هو فى حد ذاته تحيزا وطغيانا على الآلهة وبخاصة آلهة العدالة "ماعت" وهو ما كان يمثل عامل ضغط على الإرادة الملكية وتابعيها، حتى لا تنحرف بالسلطة المطلقة التى كانت تتمتع بها نتيجة فكرة ألوهية الملك. جيمس هنرى برستيد، فجر الضمير، مرجع سابق، ص ٢٢٣– ٢٢٤.

[١٧٥] – شكلت فكرة العدالة عند قدماء المصريين، أساساً راسخاً وقوياً للنظامين الاجتماعى والقانونى فى البلاد، وهو ما ترتب عليه أخذ مبدأ العدالة بعين الاعتبار من كلا النظامين، ونظرا لما للعدالة من أهمية فى حياة المصريين فقد ألهت ولقبت بـ "معات" – كما سبق الذكر– أى العدالة والحقيقة والنظام، وبالتالى كان من الواجب على الملوك أن يقيموا احتراما وتقديسا للآلهة "معات" والتى اعتبروها هدفا أسمى يسعون إلى تحقيقه، وترجع أهمية تحقيق العدالة عند الفراعنة إلى أنها كانت بمثابة المعيار الذى يقرب الفرعون من آبائه الخالدين فى السماء. فقد كان يجب على الفرعون أن ينشر العدل على الأرض، أما إذا لم يراع العدالة فقد كان حسابه عسيرا أمام محكمة الآلهة قد يصل إلى عدم تخليد ذكراه، فقد كان الملك طبقا للمفهوم الدينى عند المصرى القديم مثله مثل البشر يسأل عن أفعاله

كما أنه ووفقاً للمفهوم الدينى عند المصرى القديم، كان الملك مثله مثل البشر يسأل عن أفعاله يوم الحساب، فالصعود إلى السماء، والمساواة مع "رع" كانا متوقفين على أعمال الملك الذى كان قاضيا بين البشر على الأرض؛ لذلك كان الملك بعد موته يمثل أمام محكمة الآلهة لسؤاله عن أعماله وواجباته[١٧٦].

هذا الإعتقاد شكل عاملاً من العوامل التى كانت تدفع الملك إلى السعى لتحقيق العدالة والمساواة بين البشر، والبعد عن الاستبداد والانحراف بالسلطة حتى يمكنه أن يلحق بالآلهة الأخرى فى الدار الآخرة.

ولم يتوقف دور الملك فى تحقيق العدالة على الجانب التشريعى والقضائى فقط بل امتد إلى الجانب التنفيذى من خلال ضرورة وجود رقابة ملكية على تنفيذ القوانين وهو ما أكده الملك "حور محب" فى نهاية مرسومه، بأن كل ما قام به من تشريعات من أجل بسط سلطان القانون ومنع الموظفين من ارتكاب الجرائم، حيث ذهب إلى القول "لأن جلالتي قد فعل هذا كله لكي يعيد سلطان القوانين إلى مصر، ولكي يمنع أن يحدث..... من المحكمة، وكهنة المعابد، وموظفي القصر الملكي، وكذلك كهنة الآلهة".[١٧٧]

٣- تمسك النظام القضائى فى مصر الفرعونية بفكرة العدالة:

يعد هذا الأمر منطقيا فى ظل اعتقاد المصريون بأن للعدالة إلهة هى "معات" والتى كانت الحامية للقضاه وللمحاكم، ولذلك كان القضاة يقومون بأداء شعائرها الدينية حيث كانوا يضعون تماثيل صغيرة ترمز إلى "معات" حول أعناقهم حتى يرسخ فى ذهنهم ضرورة السير على مبادئها وتعاليمها[١٧٨].

يوم الحساب. لمزيد من التفصيل حول "ماعت" أنظر: أنا مانسينى، ماعت فلسفة العدالة فى مصر القديمة، مرجع سابق، ص١٨، ٢٢.

176 – R. J. Ferguson, The ancient Egyptian concept of Maat: Reflections on social justice and natural order.op. cit., p. 22.

د. محمود سلام زناتى، حقوق الإنسان فى مصر الفرعونية، مرجع سابق، ص ٧.

177 – J.M. Krchten , Le Décret D'Horemheb, op, cit, p.p. 152-156

د. باهور لبيب، د. صوفي ابو طالب، تشريع حور محب، مرجع سابق، ص٦٩، ٧٠.

١٧٨ – د.فتحى المرصفاوى، فلسفة نظم القانون المصرى، مرجع السابق، ص ٢٦٨.

ونظرا لأهمية العدالة فى حياة المصـريين القدماء فقد كان الفراعنة أنفسـهم يحرصـون على توجيه نظر وزرائهم على ضـرورة مراعاة واحترام العدالة والمسـاواة بين الناس دون تفرقة. ومن أهم الأمثلة على ذلك أن الملك تحوتمس الثالث وجه نصـائحه إلى وزيره رخما رع بمناسـبة تعيينه قائلا له: *"انظر لا يجب التحيز للعظماء ولاينبغى استعباد احد... انظر إلى من تعرفه كما تنظر إلى من لا تعرفه"*[١٧٩].

كذلك فقد جاء في تعاليم "أمنموبي" لولده: "لا تقبل هدية رجل قوي لتظلم الضـــعيف من أجله، فالعدل هبة غالية من الله يهبها لمن يشاء"، "لا تقبل رشوة من صاحب نفوذ"[١٨٠].

وكان أهم ما يميز النظام القضـــائى الفرعونى هو اتســـامه بالنزاهة والحيادية بين الاطراف المتنازعة، حيث أن العدالة تعنى الحياد المطلق والتســـوية بين الناس دون تفرقة بين من هو معروف ومن هو غير معروف، أو بين من هو قريب من الملك ومن هو بعيد عنه، ولضـــمان حيدة القاضـــى ونزاهته تضمنت القوانين المصرية عقوبات صارمة ضد المنحرف من القضاه ، حيث نصت مدونة "حور محب" على عقوبة الاعدام للقاضى المرتشى[١٨١].

على أن من أهم النصـــوص التي تعبر عن بعض الصـــفات التى يجب أن يتصـــف بها القاضـــى العادل، أحد النصوص الذى يرجع إلى عهد الرعامسة، حيث جاء به: "آمون رع يا أول من ولي الملك، يارب الأصول ووزير البائسين، يامن لا يقبل رشوة من متهم، ولا يوجه كلاماً إلى شاهد، ولا ينظر إلى

---

[١٧٩] – راجع: د. محمود سلام زناتى– قدماء المصريين– مرجع سابق– ص ١٤.

A. MORET, L'Egypte pharaonique, histoire de la nation égyptienne, II, Paris, p. 422.

[١٨٠] – انظر: د. سمير أديب، أضواء على الجريمة والعقوبة في مصر القديمة، مجلة أدوماتو السعودية، العدد الثامن، ٢٠٠٣م، ص ٧١ .

[١٨١] – راجع : د. فتحى المرصـفاوى، فلسـفة نظم القانون المصـرى، مرجع السـابق، ص ٢٥. كذلك انظر: د. باهور لبيب، د. صوفي ابو طالب، تشريع حور محب، مرجع سابق، ص٦٩.

J.M. KRCHTEN, Le Décret D'Horemheb, op, cit, p.p. 152-156

من يغدق بالوعود، آمون يستكشف الأرض بأصابعه، وينطق وفق ضميره، إنه يصدر حكمه على المدان ويضعه في النار الشرقية ويضع العادل في الغرب، آمون قاضي الفقراء".[١٨٢]

وقد ترتب على هذا أن موضوعية (حيادية) القاضى كانت أحد مبادئ العدالة، وهو ما يتضح فى مراسم "تنصيب الوزير"، حيث جاء بها: "إن الميل إلى جانب واحد هو رجس عند الإله... انظر إلى الرجل الذي تعرفه كما لو كنت لا تعرفه، والقريب منك كما لو كان بعيدًا عنك"، والواقع أن "رخميرع" في نقش سيرته الذاتية، يقول عن نفسه: "لم أميل إلى جانب واحد، ولم أهتم بالمكافآت، كما يعلن: "لم أحرف العدالة من أجل المكافأة"، كما نجد "حور محب" يحذر قضاته: "لا تأخذوا مكافآت"، فقد كانت الرشوة سائدة في مصر القديمة قبل الإصلاح الذي أدخله الملك حورمحب، والذي تضمن، من بين أمور أخرى، مكافأة (كنبت) للقضاة بالإضافة إلى الإعفاء من الضرائب .[١٨٣]

٤- **<u>فى المجال الجنائى:</u>**

يمكن القول بأن فلسفة التشريع الجنائي في مصر الفرعونية قد قامت على هديٍ من عادات الشعب المصري وأخلاقه وتقاليده الدينية، ومن أبرز هذه العادات عند قدماء المصريين، حتمية حصول كل ذي حق على حقه، فلقد كان البحث عن الحقيقة، وحماية البرئ وحتمية العقاب عن الجرائم هي أهم الأدوات للقضاء على الجرائم والآثام.[١٨٤]

---

[١٨٢]– هوسون و فالبيل– الدولة والمؤسسات فى مصر من الفراعنة الأوائل إلى الأباطرة الرومان– ترجمة فؤاد الدهان– القاهرة– ١٩٩٥م– ١٣٢، ١٣٣. د. سمير أديب، أضواء على الجريمة والعقاب فى مصر الفرعونية – مرجع سابق– ص٧١.

[١٨٣] – وضع حور محب نظاما يسمح بتقاضى القضاة رواتب، وذلك على ما يبدو لتقليل الحاجة إلى تلقيهم الرشاوى بغض النظر عن مناصبهم الدينية، وذلك بإعفائهم من ضرائب الذهب والفضة، مما يعني أنهم احتفظوا بجميع دخلهم، وعاشوا حياة كريمة كان حورمحب يدرك أن البعض قد يظل فاسدًا، فعاقبهم. وذلك لمراقبة المسؤولين عن كثب، والاستماع إلى شكاواهم، ومكافأتهم على ولائهم.

S. Allam, Egyptian Law Courts in Pharaonic, op. cit., P. 115., N. Shupak, A new source for the study of judiciary and law of ancient Egypt: The tale of the eloquent peasant" op. cit., p. 15.

[١٨٤]– د. عبد الرحيم صدقي – القانون الجنائي عند الفراعنة – دار البيان للطباعة – ١٩٩٨ م ، ص٢٤ .

عرفت مصر الفرعونية ما يمكن تسميته بالجرائم الماسة بالعدالة؛ فنظراً لما كانت تمثله العدالة فى المجتمع الفرعونى من تقديس حيث كانت تتمثل فى صورة الإله "معات"، وكانت تقتضى طاعة الإله في تطبيق القانون، ولما كان الملك بصفته إلها، فقد كان واجبه الأساسى هو تمكين العدالة على الأرض وهو ما نتج عنه تجريم الأفعال التي تمثل اعتداء علي سير العدالة والتى تمثلت فى الحنث باليمين (الشهادة الزور) والبلاغ الكاذب ورشوة القضاة[١٨٥]، هذا ويضيف البعض إلى هذه الجرائم جريمة إيواء المجرمين والتستر عليهم.[١٨٦]

ويرى البعض أن الحكمة من تجريم الحنث باليمين ترجع إلي أنه هذا الفعل قد شكل اعتداء علي مصلحتين هامتين للمجتمع، أولهما: الاحترام الواجب للآلهة، وثانيهما: احترام العقيدة، هذا بالاضافة إلى تضليل المحكمة بغية عدم الوصول إلى الحقيقة[١٨٧].

كذلك فقد كانت جريمة البلاغ الكاذب تشكل عائقا لمرفق الأمن فى أداء مهمته المنوط به القيام بها، وهى العمل على حفظ الامن والاستقرار داخل المجتمع، بالإضافة لما فى هذا التجريم من دور

J. Capart, Esquisse d'une histoire du droit pénal Egyptien, Revue de l'Université de Bruxelles, Tome V., 1900, PP. 8,9.

[١٨٥] – راجع فى ذلك: د. بهاء الدين إبراهيم – الشرطة والأمن الداخلي في مصر القديمة – مراجعة د. محمود ماهر طه – مطبعة هيئة الآثار المصرية – ١٩٨٦م– ص ٦٣ وما بعدها . د. منال محمود محمد، الجريمة والعقاب فى مصر القديمة، المجلس الأعلى للآثار، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص ١٣٠: ١٣٩.د. أحمد خفاجة رحيم– الجريمة والقانون فى مصر فى عصرى البطالمة والرومان "أشقياء ومظاليم"القديمة– القاهرة– الهيئة المصرية العامة للكتاب – ص ٧٣ وما بعدها. د. محمود سلام زناتى، قدماء المصريين، مرجع سابق، ص ١١٢–١١٣. د. محمد بيومى مهران، الحضارة المصرية القديمة، مرجع سابق، ص ٢٦٩. د. سمير أديب، أضواء على الجريمة والعقوبة في مصر القديمة، مجلة أدوماتو السعودية، العدد الثامن، ٢٠٠٣م.

A. J. Van Loon, Law And Order In Ancient Egypt, the development of criminal justice frome the pharaonic new kingdom until the roman dominat, LEIDEN UNIVERSITY, 2014.

[١٨٦] – د. منال محمود محمد، الجريمة والعقاب فى مصر القديمة، مرجع سابق ص ١٣٨.

[١٨٧] – د. أحمد خفاجة رحيم، الجريمة والقانون فى مصر ، مرجع سابق، ص ٧٣

فعال فى تحجيم اتهام الناس بعضهم لبعض دون دليل، وكانت العقوبة المقررة للمبلغ بالبلاغ الكاذب كما يقرر بذلك ديودور هو أن يتلقى نفس العقوبة التى كان سيحكم بها على من ظلمه.[١٨٨]

٥- أثر ماعت فى المجال الإدارى:

امتد تأثير فكرة العدالة (ماعت) إلى المجال الإدارى فى مصر الفرعونية، وهو ما يتضح جلياً مما ورد في تشريعات حور محب، وبخاصة ما ورد بالقسم الثالث من هذا المرسوم من تعليمات إدارية منها: "قد بحثت عن رجال مشهود لهم بالنزاهة، وحسن الخلق، يعرفون كيف يزنون الآراء، ورجال مطلعين على توجيهات القصر والتعليمات الإدارية"، وكذلك ما ورد بنفس القسم من المرسوم: "وكل موظف وكل كاهن نسمعه يقول أنه يجلس في المحكمة لكي يقيم العدالة بين الناس، ويفصل في خصوماتهم، ومع ذلك فإنه يخالف العدالة في هذا المكان، فإن هذا القول يعتبر جريمة كبري، لأن جلالتي قد فعل هذا كله لكي يعيد سلطان القوانين إلى مصر".[١٨٩]

ويتضح من النصين السابقين، وجود تعليمات تأخذ الصبغة الإدارية، يجب على رجال الإدارة الاطلاع عليها وتنفيذها، كما أن هناك التزام على هؤلاء الرجال بإقامة العدالة، وأن أي مخالفة لإقامة هذه العدالة فإنها يعد جريمة كبري، تستحق العقاب في حق مرتكبها، وكلمة رجال الإدارة السابق الإشارة إليها تشمل كلاً من كهنة المعابد، وموظفي القصر الملكي، وكذلك كهنة الآلهة، ومن باب أولي من هم دونهم من الدرجات الوظيفية الأقل، وهو ما دل عليه نهاية مرسوم حور محب، بأن كل ما قام به حور محب من تشريعات من أجل بسط سلطان القانون ومنع هؤلاء الموظفين من ارتكاب الجرائم، حيث ذهب إلى القول "لأن جلالتي قد فعل هذا كله لكي يعيد سلطان القوانين إلى مصر، ولكي يمنع أن يحدث..... من المحكمة، وكهنة المعابد، وموظفي القصر الملكي، وكذلك كهنة الآلهة".[١٩٠]

---

[١٨٨] – المرجع السابق، نفس الموضع.

[١٨٩]– د. باهور لبيب، د. صوفي ابو طالب، تشريع حور محب، مرجع سابق، ص٦٩، ٧٠.

[190]– J.M. KRCHTEN, Le Décret D'Horemheb, op, cit, p.p. 152-156

المرجع السابق، ص٧٠.

المطلب الثالث

المسئولية القانونية فى مصر الفرعونية

بداية لم يعرف القانون الفرعونى فكرة المسئولية بمفهومها الحديث كمصطلح قائم بذاته، ولم يرد استخدامه أو الإشارة إليه فى أى من الوثائق أو النقوش الفرعونية، بل يذهب البعض إنه مصطلح لم يعرفه حتى الرومان أنفسهم، لكنهم عرفوا فقط مصطلح آخر هو "مسئول"[١٩١].

أولاً: أساس المسئولية القانونية فى مصر الفرعونية:

أما إذا حاولنا إيجاد أساس هذه المسئولية القانونية فى مصر الفرعونية فإن الأنظار سوف تتجه مباشرتاً نحو الجانب التشريعى، وإذا ما نظرنا إلى هذا الجانب في مصر الفرعونية، فقد كان الملك بالتأكيد صاحب الأختصاص الأصيل بالتشريع بالبلاد، حيث كان يستطيع أن يصدر ما يشاء من التشريعات والمراسيم الأوامر، وأن جهة الإدارة ما هى إلا أداة لتنفيذ هذا التشريع، وهى في سبيل تنفيذها لهذه التشريعات ملتزمة بتطبيقها وتنفيذها وفقاً لما تقضيه قواعد العدالة "ماعت"، وهو نفس القيد الذي كان يخضع له الفرعون نفسه عند وضعه لهذه التشريعات. [١٩٢]

يذكر أنه إلى جانب ضرورة احترام الفرعون لقواعد العدالة عند وضعه للتشريعات، فإنه كان يقع عليه التزام أخر، يكمن فى ضرورة احترامه للتشريعات التى كان يصدرها هو نفسه، طالما أنه لم

---

[١٩١] – راجع:

M.Villey , Esquisse historique sur le mot responsable, Archiv. Philo. Dr., T. 22, 1977, p. 46.

انظر: د. حسن عبد الحميد، فكرة المسئولية الجنائية فى مصر الفرعونية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١٢.

[١٩٢] – راجع:

J. PIRENNE, Histoire des institutions et du droit privé de l'Ancienne Egypte. T.2, op. cit. pp.245 et ss

د. عمر ممدوح مصطفى، أصول تاريخ القانون، مطبعة دار نشر الثقافة، ١٩٥٢، ص١٦٣، ١٦٤. ، د. صوفى حسن أبو طالب، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، مرجع سابق، ص ٢٩٤.

يصـــدر قانونا أخر لإلغائها أو تعديلها، فالملك يســـتطيع أن يلغى قانونا نافذاً، لكنه لا يســـتطيع مخالفته بقرارات أو أوامر.[١٩٣]

هـذا ولـم يقتصـر الأمـر علـى الجانـب التشـريعى فقـط فـى تحديـد المسـئولية القانونيـة فـى مصـر الفرعونيـة، بـل كـان يوجـد أيضـا العـرف كأحـد أهـم مصـادر القـانون داخـل المجتمـع المصـرى القـديم، والتـى كانـت قواعـده ملزمـة للجميـع سـواء فـى ذلـك النـاس أو الفرعـون نفسـه، حيـث كـان العـرف أحـد القنـوات الشـرعية التـى كـان الفرعـون يلتـزم بهـا أثنـاء ممارسـته لسـلطاته[١٩٤]، وهـو مـا كـان يمثـل أحـد القيـود والضـوابط التـى تحكـم سـلطة الحـاكم أو مـن ينيـبهم عنه.[١٩٥]

وإذا أخـذنا فـى الحسـبان أن هـذه الأعـراف جميعهـا، وكـذلك القـوانين والتشـريعات التـى كانـت تصـدر مـن الفرعـون، كانـت لابـد أن تتوافـق مـع قواعـد العدالـة وتصـدر وفقـا لهـا، تلـك القواعـد التـى تشـمل العديـد مـن المعـاني – كمـا سـبق الـذكر- مثـل الحـق والمسـاواة وفعـل الصـواب وعـدم الظلـم وتحيـق العـدل، والتـى لا يسـتطيع الحـاكم أن يلتفـت عنهـا، فإنـه يمكـن أن نسـتنتج مـن ذلك أن أى مخالفة لهذه القواعد يعد أساسا لترتيب مسئولية قانونية على المخالف.

---

193 – Ibid. p.245.

راجع أيضاً: د. عمر ممدوح مصطفى، المرجع السابق، ص١٦٣.

١٩٤ – مما لا شـك فيه أن العرف كان سـابقا على التشـريع فى مصـر الفرعونية ، كما كان الأمر بالنسـبة للمجتمعات القديمة بأسرها، فالنظم القانونية التى كانت مطبقة فى العصر الفرعونى لم تنشأ من العدم إنما كانت إستمرارا لنظم كانت معروفة فى عصـر ما قبل الاسـرات. د. فتحى المرصـفاوى– الحماية القانونية والقضـائية للمواطن(دراسـة تاريخية)– دار النهضة العربية– ١٩٨٤. ص ٢٥.

١٩٥ – على جانب أخر هناك من يرى أنه لا يوجد فى المصـادر المصـرية، سـواء القانونية منها أو غير القانونية، ما يشـير إلى أن العرف كان مصـدرا للقانون فى مصـر الفرعونية، ولكن من الثابت أن القوانين التى كانت تصـدر عن الفراعنة لم تكن إلا نتاج نظم معروفة فى عصـر ما قبل الأسـرات وأنه قد طرأ على هذه الأعراف بعض التغييرات والتعديلات، ولكن لم يفض هذا التغيير إلى القضاء على النظام القديم بأكمله وإحلال نظام جديد محله، وهو ما يعنى أنه بجانب القواعد العرفية التى كانت يخضـع لها النظام القانونى الفرعونى، كان هناك قواعد قانونية أخرى يخضـع لها هذا النظام مثل التشريع. د. السيد العربي حسن، الوجيز فى تاريخ القانون المصرى، مرجع سابق ، ص ١٤٢.

ويتضح مما سبق وجود التزام على الفرعون ومن ينيبهم[١٩٦]، أن يلتزموا بالقواعد القانونية (العرف والتشريع)، وهو ما يعنى أن الجميع لم يكونوا مطلقى التصرف، حيث أن هناك قانوناً يصدر موافقا لقواعد العدالة، يجب على الجميع احترامه، والالتزام به وإن مخالفته يعتبر خروجاً على مبدأ الشرعية ويرتب المسئولية القانونية على مرتكبه[١٩٧].

ويدعم هذا الاتجاه كثير من النصوص التى تحض على ضرورة الالتزام باحترام العرف والقانون خصوصا وأن القانون عند قدماء المصريين كان بمثابة وحى صادر من فم إلهى[١٩٨]. ومن أهم هذه النصوص ما جاء على لسان الوزير بتاح حتب فى عصر الملك "اسيسى" احد ملوك الأسرة الخامسة قائلا: "إذا كنت زعيما على قوم، فتصرف فى شئونهم بما تقضى به قواعد القوانين والأنظمة"[١٩٩].

كما يوجد كذلك خطاب من الملك أمنمحات الأول - الأسرة الثانية عشرة - إلى وزيره يوصيه فيه بضرورة احترام العرف والقانون السارى بالبلاد قائلا له: "عليك أن تطمئن إلى أن كل شئ يجرى وفق القانون، وان كل شئ قد تم حسب العرف الجارى فتعطى كل ذى حق حقه...لان التحيز طغيانا على الإله، وهذا هو التعليم (الذى أعلمك إياه) فاعمل وفقا له"[٢٠٠].

وجدير بالذكر أن المصري القديم قد عرف المسئولية القانونية؛ التي تراعي الالتزام بإصلاح الأخطاء الواقعة على الغير طبقاً للقانون، فمنذ شروق شمس الفكر المصري القديم، توجد القوانين التى

---

١٩٦ – كذلك فقد ترتب أيضا على فكرة ألوهية الملك، أن أصبح الفرعون هو الرئيس الأعلى للسلطة التنفيذية للبلاد، ولما كان من المستحيل عليه وحده القيام بأعباء هذه السلطة، فقد كان يؤدى بعض الأعمال الأساسية للحكومة بنفسه، ويعهد بالأمور التنفيذية الأخرى– عن طريق التفويض– إلى عدد من الموظفين المعاونين له فى إدارة السلطة التنفيذية، فقد كان الملك فى بعض الأحيان يفوض بعض كبار موظفيه فى ممارسة بعض سلطاته وعلى سبيل المثال تفويضه للوزير فى بعض الأمور اللازمة لسير الجهاز الإداري. د. طه عوض غازى، فلسفة وتاريخ نظم القانون المصرى، مرجع سابق، ص٧٤. د. عادل بسيونى، الشرائع القديمة فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص٥٠.

١٩٧ – د. مصطفى صقر، مراحل تطور القانون فى مصر، مرجع سابق، ص١٤٣.

198– A. Aymard Et J. Auboyer, L'Orient et la Grèce, op, cit p. 28.

١٩٩ – محرم كمال، الحكم والأمثال والنصائح عند المصريين القدماء، المرجع السابق، ٣٥.

٢٠٠ – جيمس هنرى برستيد، فجر الضمير، ترجمة د. سليم حسن، مرجع سابق، ص ٢٢٣، ٢٢٤.

يجب الالتزام بها، وكانت تطبق على مقترفي الآثام، أو على من أعوجت أخلاقه من أعضـــاء المجتمع، لا سيما الموظفين والإداريين القائمين على أمور الناس.[٢٠١]

أما إذا حاولنا تحديد مدي توافر فكرة المسئولية القانونية فى المجال الإدارى، فسوف نجد أساسها متوافراً في كل من النظام الأخلاقي، والنظام الديني، والنظام التشريعي، وهذا ما نستدل عليه من خلال بعض النصـــوص التاريخية، من أهمها ما ورد بنصـــوص مقبرة بتوزوريس، حيث وردت كلمة db' وهي تعني "الخطأ العام"، وتعنى كذلك "المخالفة الوظيفية".[٢٠٢]

ثانياً: فكرة المسئولية الجماعية فى مصر الفرعونية:

لم يقتصـر الأمر فى تقرير فكرة المسـئولية القانونية لدى المصـرى القديم على تقرير "المسـئولية الفردية" فقط، بل يمكن القول بتقريره لفكرة "المســئولية الجماعية" أيضـــا؛ تلك المســئولية التي تري مسئولية الفرد عن سلوك غيره، هذه المسئولية والتي لا تدعو إلى دفع الشر فحسب، بل تدعو أيضا إلى الأخذ علي أيدي الفسـاد والنهي عن كل منكر ومكروه، هذا كله إلى جانب الدعوة إلى الأمر بالمعروف، ونشـــر الخير بين الناس، وليس أدل علي ذلك مما أعلنه الحكيم "أمنموبي" في ختام تعاليمه، حيث رأي ضرورة أن يتعلم المرء هذه المبادي الأخلاقية، ويضعها في قلبه وعقله، ويفسرها، ليكون ناقلاً وشارحاً لها بعد ذلك، وهو ما يعني أن المسئولية الجماعية في نظر المصري القديم، تستلزم أن يعمل المرء علي نشر تعاليم الأعمال الصالحة بين الناس[٢٠٣].

ونجد تطبيقاً لهذه المســئولية الجماعية فى المجال الجنائى؛ فقد عرف المصـــريون القدماء القتل بالامتناع، حيث عاقب من لا يســـارع إلي إنقاذ من يتعرض للهلاك، فقرر أنه إذا رأى أحد أثناء تجواله في البلاد رجلا يقتل أو يعاني علي أى وجه أذى ما، دون أن ينقذه، وكان قادرا علي ذلك، اســـتحق

---

201 –A. j. Van Loon, Law And Order In Ancient Egypt, op, cit, p. 13.

د. شاهيناز زهران، الأخلاق في الفكر المصري، مرجع سابق، ص١٣٨.

٢٠٢ – د. حسن عبد الحميد، المسئولية الجنائية، المرجع السابق، ص١١٠ :١١١.

٢٠٣ – وهذا المعنى قريب قريب مما ورد في الشريعة الإسلامية من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. راجع فى ذلك : المرجع السابق، ص ١٣٩، ١٤٠.

عقوبة الموت، أما إذا لم يكن حقا قادرا علي مد يد المساعدة، تحتم عليه إبلاغ السلطات العامة بما حدث، وإذا لم يقم بالإبلاغ حكم عليه بالجلد ويحرم من الأكل ثلاث أيام متتالية.[٢٠٤]

كما أننا نجد عقوبة الموت، كانت هى العقوبة المقررة على الشـــخص الذى يمتنع عن الابلاغ عن جريمة قتل علم أنها ســترتكب، حيث يعتبر الممتنع كالشــريك في الجريمة، ومن ثم يعاقب بنفس عقوبة الفاعل الأصــلى وهو ما تؤكده وثيقة تورين القضــائية، عندما تم ذكر أشــخاص علموا بما يحاك ضــد الفرعون من مؤامرات ولكنهم لم يبلغوا فكان جزاؤهم الموت[٢٠٥].

كذلك نجد تطبيقاً لهذه المســئولية الجماعية فى المجال الإدارى فى مصـــر الفرعونية فيما تقره النصــوص التاريخية، من ضــرورة أن ينهي الإنســان غيره عن أخذ الرشــوة، حيث تنص على " لا تحترمن شخصاً ولا تجهدن نفسك لتبحث عن يده (أي مساعدته) إذ قال لك خذ رشوة، فسلم عليه بفمك، وعندما يقلع عن ذلك فإن موهبتك ستظهر، ومع ذلك يجب ألا تقصيه عندما يقترب منك أول مرة".[٢٠٦]

وفى نص أخر فقد تحدث " أمنموبي" عن الغش والتزييف قائلاً: "لا تتلاعب بكفتي الميزان، ولا تطفف في الوزن، ولا تنقص من الكيل، فإن الاله تحوت يراقب الميزان"، وفي موضـــع أخر ذهب إلى القول: " لا تســيئ في الكيل، وأوف المكيال بالدقة الواجبة ولا تغتش، ولأن الإله يمقت الرجل المدلس ".[٢٠٧]

ويتضح من ذلك أن الاعتقاد بوجود محاكمة للإنسان بعد الموت، يتوقف عليه تخليد ذكراه، عاملاً من العوامل التى كانت تدفع الإنسان المصرى القديم عامة، وأصحاب السلطة والنفوذ خاصة، إلى العمل

---

[٢٠٤]– د. محمود سلام زناتى، قدماء المصريين، مرجع سابق، ص ٩٨.

[٢٠٥]– د.منال محمود مصطفى، الجريمة والعقاب فى مصر، مرجع سابق ص١٤٨، ١٤٩.

[٢٠٦]– د. سليم حسن ، الأدب المصري القديم، مرجع سابق، ص ٢٥٠. د. شاهيناز زهران، الأخلاق في الفكر المصري، مرجع سابق ، ص١٣٩.

[207]– E.laffont, les livres de sagesses de pharaons, paris, 1979, p. 130

كذلك انظر محرم كمال ، الحكم والأمثال، مرجع سابق، ص ١١٩ .

على تحقيق العدالة والمساواة بين البشر، والبعد عن الاستبداد والانحراف بالسلطة، حتى يمكنه أن يبعث مرة أخرى بعد الممات وأن تخلد ذكراه.[٢٠٨]

وعلى هدى مما سبق يتبين أن فكرة المسئولية القانونية في مصر الفرعونية، قد اتخذت لها ينابيع عدة، فهي إما أن تنبع من مسئولية أخلاقية، وقد تكون مسئولية دينية من نعيم أو جحيم في الأخرة، وقد تكون مسئولية تشريعية تأخذ شكل العقاب المادي، هذا التنوع يشير إلى إدراك المصري القديم لمفهوم المسئولية، حيث لابد من وجود سلطة تضع القواعد وتقَّوم الأفعال، فالقواعد المكتوبة (هابوHepou أو التشريعات Lois)، يجب أن تخضع لقواعد أخرى غير مكتوبة، في إطار روح العدالة (ماعت).

وهو ما يمكن معه تفهم الرأى القائل بأن المسئولية القانونية فى مصر الفرعونية لم يقتصر أساسها القانوني على القواعد المكتوبة (الشرعية النصية) فحسب، وإنما تشمل وبصفة أصلية القواعد غير المكتوبة، فالقانون المصري القديم، كان لا يعرف مبدأ الشرعية بمعناه النصي فقط (الشرعية النصية)، وإنما استند لمبدأ الشرعية بمعناه العرفي القضائي النابع من المبادئ العامة، التي تشكل انعكاساً لمبدأ ماعت.[٢٠٩]

[208] –B. Menu, Maât, order socail et inégalités dans l'Egypte ancienne, op,cit, p.55. A. AYMARD et J. AUBOYER, L'Orient et la Grèce Antique, op, cit, pp. 28 et 29.

[٢٠٩] – د. حسن عبد الحميد ، فكرة المسئولية الجنائية، مرجع سابق، ص٧٧.

المبحث الثالث

تأثير القواعد الأخلاقية على النظم القانونية فى مصر الفرعونية

كانت الأخلاق هى الطابع الغالب على قواعد القانون الفرعونى، وكانت العدالة هى السمة المميزة له، والهدف الأساسى الذى تسعى إليه، كما أنه كانت هناك العديد من التطبيقات التى ظهر فيها أثر البعد الأخلاقى على القاعدة القانونية، وعلى هذا فقد تم تقسيم هذا المبحث لى مطلبين على النحو التالى:

المطلب الأول: العلاقة بين الأخلاق والقانون فى مصر الفرعونية.

المطلب الثانى: تأثير البعد الأخلاقى على القاعدة القانونية فى مصر الفرعونية.

المطلب الأول

العلاقة بين الأخلاق والقانون فى مصر الفرعونية

يمكن القول أن المصريين القدماء كانوا من أوائل الشعوب التى جعلت للأخلاق وللقانون مصدرًا إلهيًا، وذلك منذ بداية حكم مينا موحد القطرين ومؤسس الأسرة الأولى الذى ألزم الشعب بالامتثال للقانون المكتوب، مدعيًا أن الإله قد أوحى له بها[٢١٠].

فقد كانت الأخلاق هى الطابع الغالب على قواعد القانون الفرعونى، وكانت العدالة هى السمة المميزة له، والهدف الأساسى الذى تسعى إليه، فالقانون الفرعونى يعد بحق أعظم ترجمة لمفهوم القانون الحقيقى بمعناه المعروف: "فن الخير والعدل"، فهو قانون يستمد قواعده من القواعد الأخلاقية، وتظهر فيه بوضوح روح العدالة والتعايش الكامل بين أفراده طوال المراحل التاريخية التى مر بها[٢١١].

---

[٢١٠] –راجع: ديودور الصقلى، ص ١٦١، مشار إليه د. محمود سلام زناتى، قدماء المصريين، هم أول من، مرجع سابق، ص ١٢.

[211]- J. Pirenne, La religion et la morale dans l'Egypte antique, op. cit.,p.39.

انظر: د. محمود السقا، معالم تاريخ القانون المصرى من العصر الفرعونى حتى نهاية العصر الرومانى، القاهرة، ١٩٨٠، ص ١٨ – ١٩، د. محمد بيومى مهران، الثورة الاجتماعية في مصر الفراعنة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٩، ص ٢٣٢.

علـى أن هنـاك مـن يـرى أنـه وبسـبب مـا تحتويـه كلمـة "الماعـت" مـن مفـاهيم ومعـان متعـددة مثـل " الحقيقـة والأصـالة والعدالـة والإتقـان والإسـتقامة، والنظـام والتضـحية... إلـخ"؛ فـإن الأخلاقيـات قـد شـكلت جـوهر "الماعـت" ، إلا أن هـذا الإعتقـاد قـد حـدث لـه تطـورا مـا ولـم تعـد الأخلاقيـات تمثـل جـوهر ماعـت وإنمـا جوهرهـا هـو "نظـام الكـون المتكامـل"، وقـد نـتج عـن ذلـك ظهور مفاهيم أكثر تخصصا مثل القانون والنظام والعدالة والحقيقة.[٢١٢]

أولاً: فكرة القانون الأخلاقى فى مصر الفرعونية:

إذا مـا تأملنـا النصـوص السـابق ذكرهـا نجـد أنفسـنا أمـام تسـاؤل مُلـح يتمثـل فـى مـدى معرفة المصرى القديم لفكرة القانون الأخلاقى ؟

وقـد ثـار خـلاف للـرد علـى هـذا التسـاؤل بـين مؤيـد ومعـارض لمـدى معرفـة المصـرى القديم لفكرة القانون الأخلاقى وفقا لما يلى:

١- <u>الرأى المنكر لوجود فكرة القانون الأخلاقى فى مصر الفرعونية:</u>

يشـير الـبعض إلـى عـدم معرفـة الدولـة المصـرية القديمـة مـا يسـمى بالقـانون الأخلاقـى، وإنمـا يتوقـف الأمـر فـى معرفـة الأخـلاق فـى العصـر الفرعـونى علـى النصـوص والسـير الذاتيـة لتجـارب بعـض الأشـخاص الـذين يتسـمون بالأمانـة، حيـث أصـبحت تـراث عظـيم تناقلهـا الأبنـاء عن الآباء[٢١٣].

ويسـتندون فـى ذلـك إلـى أن حكـم "بتـاح حتـب" وحكـم الـوزير "كـاجنمى" حـوالى عـام ٢٣٠٠ق.م، وكـذلك كانـت حكـم الكاتـب "آنـى" حـوالى عـام ١٥٠٠ق.م، وحكـم الكاتـب "أمنموبى"حـوالى عـام ١٣٠٠ق.م ، وأيضـا فـى العصـر المتـأخر كانـت هنـاك تعـاليم برديـة

[٢١٢] – يرى البعض أن اعتبار "نظام الكون المتكامل" هو جوهر "الماعت" قد أدى إلى ظهور تعريفات جديدة فعلى سبيل المثال أصبحت الحقيقة تعنى " الكلم المنسجم مع الواقع" كما أضحت العدالة تعنى " الفعل المنسجم مع القوى المنظمة النشطة فى الحفاظ على هذا النظام المتكامل". راجع فى تفصيل ذلك :
J. Assmann, Maât l'Egypte pharaonique et idée de justice sociale, op. cit., pp. 15, 16.

[٢١٣] – انظر: كليرلالويت، الأدب المصـرى القديم، الطبعة الأولى، ترجمة: ما هر جويجاتى، مراجعة: د. طاهر عبد الحكيم، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٣، ص٢١.

"إنستجر" ووصايا "عنخ شاشنقى" وحكم الكاهن الكبير "يدى إزير" فى القرن الرابع قبل الميلاد؛ كل هذه النصوص هى فى حقيقة الأمر معالجات حقيقية للأخلاق العلمانية، تصلح للإنسان فى كل العصور.[٢١٤]

ويدلل هذا الرأى على اتجاهه بأن الحقيقة والعدل هى من الصفات الأساسية والهامة التى شغلت الفكر المصرى القديم ، فدائما ما كان ينظر إليها كضرورة لإستمرار العالم وتوازنه، وأن احترام "ماعت" يقرب الإنسان من الآلهة ومن أمثلة ذلك ما ذهب إليه بتاح حتب قائلا: " الحقيقة شيئ جيد، وقيمتها قائمة لا تزول، إنها أشبه بالصراط المستقيم أمام الإنسان الذى لا يعرف قيمة الحقيقة وديمومتها، والإنسان العادل يستطيع أن يقول : هذه التركة التى أورثنيها أبى".[٢١٥]

٢- الرأى المؤيد لوجود فكرة القانون الأخلاقى فى مصر الفرعونية:

يذهب هذا الرأى إلى وجود قانون أخلاقى فى الدولة المصرية القديمة، ويأتى على رأس المتزعمين لهذا الرأى عالم التاريخ هنرى بريستيد فى كتابه "فجر الضمير" حيث خصص جزء من كتابه تحت عنوان: "السلوك والمسئولية، وظهور النظام الخلقى"، والذى تناول فيه بالتفصيل النظام الأخلاقى فى مصر الفرعونية، وبين فيه مدى التوازن بين الوازع الأخلاقى والقوة المادية عند قدماء المصريين، قائلًا: "إذ لم يوجد شعب آخر فى بقاع العالم القديم نال من السيطرة على عالم المادة بحالة واضحة للعيان تنطق بها آثاره الباقية للآن مثل ما ناله المصريون الأقدمون فى وادى النيل. فقد بنى المصريون القدماء بنشاطهم الجم صرحًا من المدنية المادية يظهر أن الزمان يعجز عن محوه محوًا تامًا"[٢١٦].

---

[٢١٤] – كلير لالويت، المرجع السابق، ص ٢١.

[٢١٥] – من هذه النصوص أيضاً ما ذهب إليه "أمنموبى" بالقول: " لا تقبل هدية من رجل قوى لكى تحرم رجلاً ضعيفاً من الإحترام الذى هو من حقه، الحق والعدل هبة من الله .... أنقذ المحتاج من الذى ينغص عليه حياته"المرجع السابق، ص ٢٢، ٢٣.

[٢١٦] – انظر: جيمس بريستد، فجر الضمير، مرجع سابق، ص ١٢٩، ١٣٠.

ويستكمل "بريستيد" وصفه بالقول: "وأما الأخلاق فهى إتجاه جوهر الحياة المنوع، الذى لا يدرك باللمس واللون، من العادات والتقاليد والصفات الشخصية المشكلة بتأثير القوى الإجتماعية والإقتصادية والحكومية التى تعمل بإستمرار فى مناهج الحياة اليومية".[٢١٧]

وهو ما يتضح معه أن بناء الحضارة المادية عند الفراعنة لم ينفصل عن بناء مكارم الأخلاق، فرغم سيطرة المصريين على العالم المادى، إلا أن هناك نقوش ووثائق عن الأخلاق، تكشف عن أن هناك محاكمة وحساب فى الآخرة، وتقدير للسلوك فيما إذا كان سيئًا أم حسنًا[٢١٨].

والحقيقة التى لا يمكن إنكارها أن هذه السيطرة على عالم المادة والتى انتجت حضارة مدنية مادية عظيمة، كان يوازيها على نفس المستوى الفضائل الخلقية التى كانت ذائعة الصيت فى المجتمع الفرعونى، حيث انتشر فيه الوازع الخلقى والقيم والفضائل التى ميزت الحضارة الفرعونية عن غيرها من الحضارات الأخرى التى تزامن وجودها فى هذا العصر، وهو ما يعنى أن الفكر الأخلاقى فى العصر الفرعونى كان فكرًا قائمًا بذاته متميزًا عن غيره فى الحضارات الأخرى، وقد اتضحت عظمة هذا الفكر الأخلاقى فى كافة مجالات الحياة، وهو ما يتضح مما تركه لنا من شواهد وآثار قد عبرت عنه[٢١٩].

فكل فرد في المجتمع، ينبغى عليه أن يحترم فى سلوكه وعمله الأخلاق والقانون معًا، وهو ما يسميه جورج بوزنر "القانون الخلقى"، ومن قواعده: "لا تدخل المعبد وأنت آثم، ولا تذهب إليه وأنت غير ظاهر الجسم، ولا تتهم أحد فيه زورًا، أو تغتابه هناك، ولا تسع إلى الربح ولا تفسدنك الرشوة، ولا تقف ضد الضعفاء محاباة للعظماء. ولا تطفف الكيل ولا الميزان ولا تنقصهما ... لا تفش أسرار الطقوس الدينية التي تشترك فيها، تلك الأسرار الخاصة بالمعبد. لا تنضم إلى الفاسقين ولا تخالط السفلة، ولا تقدم شيئًا محرمًا، ولا تستخدم العنف ضد أي إنسان، في الريف أو فى المدينة، لأنه مولود من "العينين" أى

[٢١٧] – المرجع السابق، ص ١٣٠

[٢١٨] – راجع: د. محمود محمد على محمد، الفكر الشرقى القديم، مرجع سابق، ص ١٨٣.

[٢١٩] – انظر: د. محمد عبد الله الشرقاوى، مدخل نقدى لدراسة الفلسفة، دار الجيل بيروت، مكتبة الزهراء حرم جامعة القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٠، ص ٤١.

(عينى الشمس) وآت منها، فيقلق قلبه (ربها) بفعل الإثم ... لا ترفع صوتك بسبب كلام غيرك ... ولا تنطق بالكذب ضد ماعت"[٢٢٠].

كما يمكننا الإستعانة هنا بما سبق ذكره سابقاً من النص المنسوب لإله الشمس "رع" عثر عليه فى متون التوابيت الخشبية للعصر الإقطاعى، يقول فيه: "لقد خلقت الرياح الأربعة ليتنفس بها الإنسان مثل أخيه الإنسان مدة حياته. لقد خلقت المياه العظيمة ليستعملها الفقير مثل السيد... لقد خلقت كل إنسان مثل أخيه، وحرمت عليهم إتيان السوء، لكن قلوبهم هى التى نكثت ما قلته. لقد جعلت قلوبهم لا تغفل عن الغرب"[٢٢١].

وقد أشار البعض إلى أن هذا النص هو أقدم إعلان لحقوق الإنسان يقوم على نظام قانونى أخلاقى راسخ فى العقيدة المصرية، يتضمن العديد من المبادئ، وهى:

١- حق الإنسان فى المساواة.
٢- حق الإنسان فى التمتع بخيرات الطبيعة دون أى تمييز.
٣- تحريم السلوك السيئ.
٤- أن المساواة بين الأفراد أصلية وترجع إلى مساواتهم أمام الإله فى الخلق[٢٢٢].

ثانياً: نتائج الالتزام بالقانون الأخلاقى فى مصر الفرعونية:

إن القانون الأخلاقى الفرعونى وضع كمبدأ أن الفضيلة نافعة، فإن سلكت سلوكًا وديًا نحو ربك وملكك وأترابك ومن هم أقل منك، ترتب على ذلك عدة نتائج، منها ما يلى[٢٢٣]:

---

[٢٢٠] – جورج بوزنر وآخرين، معجم الحضارة المصرية القديمة، مرجع سابق، ص ١٧ – ١٨

[٢٢١] – راجع:

A. Moret, La doctrine de Maât, R.D.E, IV, le Caire, 1940, p.3; J. Assmann, Maât, l'Egypte pharaonique et l'idée de justice sociale, Julliard, Paris, 1989, pp. 126 et 127.

انظر كذلك: جيمس هنرى برستد، فجر الضمير، مرجع سابق، ص ١٨٧.

[٢٢٢] – انظر: د. فايز محمد حسين، نشأة فلسفة القانون، مرجع سابق، ص ٣٢ – ٣٣.

[٢٢٣] – انظر حول هذه النتائج: جورج بوزنر وآخرين، معجم الحضارة المصرية القديمة، مرجع سابق، ص ١٨.

١- تنال عوضًا عن ذلك في الدنيا: الصحة والحياة الطويلة والشرف.

٢- بعد الموت، عند "وزن قلبك" يعاملك الرب تبعًا لأعمالك.

٣- من يزور قبرك ويقرأ عنك التزامك بالقانون الأخلاقى، سيدعو لك.

٤- أن الملك والآلهة ستكافئك على احترامك للقانون الأخلاقى.

على أنه وفى فترات سيادة النظام الإقطاعى، تعرضت الأخلاق لخطر شديد، حيث انتشر عدم المساواة بين الناس، لذلك كان على الفرعون إعادة الأمور إلى نصابها لاسيما الأخلاق، وذلك مثلما كان الأمر عليه فى العصر الذهبى، حيث كانت معات تحكم على الأرض، ومن ثم كان على موظفي الملك - الذين هم عين الملك ويده ولسانه، الذين اختارهم بعلمه لكفاءتهم والتزامهم – أن يحاربوا من أجل الملك ومن أجل الشعب؛ فيجب على القاضى أن يحمى الضعيف من الظلم، وينبغى على النبيل "الحاكم" أن يعطى الخبز للجياع[٢٢٤].

هذا النظام الأخلاقى كان مصدر تأملات فلسفية أخلاقية لأصحاب النفوذ والسلطة فى المجتمع المصرى القديم، وقد وضح ذلك من قولهم: "راقب يدك، واكبح جماح قلبك، وصم شفتيك". وكل هذه الأخلاقيات تتماشى وتتفق مع الهدف الدينى للنظام والاهتمام بتحقيق السلام الاجتماعى[٢٢٥].

كذلك حرص الوزير "بتاح حتب" فى تعاليمه توجيه النقد اللاذع لمن يأكل السحت، ويقول عن ذلك: "هناك من يتحايل للحصول على ما ليس له، ليقتنى بذلك ثروة تغنيه، وليهيئ لنفسه الأمن في مستقبله، ولكن المستقبل لا يهيئه أحد لنفسه؛ لأنه بيد الرب، فما من شئ هيأه المرء لنفسه قد وقع، وإنما يقع ما أمر به الرب، فعش إذن في بيت الأمان والطمأنينة، قانعًا بحاضرك، واثقًا بمستقبلك".[٢٢٦]

---

[٢٢٤] – جورج بوزنر وآخرين، معجم الحضارة المصرية القديمة، مرجع سابق، ص ١٨.

[٢٢٥] – مما يجدر الإشارة إليه أن المصرى القديم قد عرف علم يختص بدراسة وظيفة القلب، وهو بتركيزه على هذا العضو المسيطر على سائر أعضاء الجسم، يعتبر مركز الإدارة والذكاء؛ فهو يهذب القلب والأخلاق، باعتباره السيد القوى للخلق القويم. المرجع سابق، ص ١٨، ١٩.

[226] – E. Laffont, Les livres de sagesses des pharaons, op. cit., p. 42.

انظر: د. محرم كمال، الحكم والأمثال والنصائح، مرجع سابق، ص ٣١.

ومن جماع ما سبق فإنه قد اتضح لنا أن هناك رابطة قوية بين الأخلاق والقانون من جانب، حيث جاءت كثير من القواعد القانونية فى مصر الفرعونية؛ معبرة ومترجمة عن ما ساد المجتمع المصرى القديم من قيم خُلقية، وملتزمة فى ذات القواعد بما تقضى به قواعد العدالة (ماعت)، التى كانت مهيمنة على النظامين الإجتماعى والقانونى فى مصر الفرعونية.بالإضافة إلى ما يترتب عنهما من مسئولية من جانب أخر، حتى أنه لا يمكن أن نتناول الأخلاق والقانون بعيدًا عن المسئولية، فلا أخلاق ولا قانون بدون مسئولية، ولا مسئولية بدون أخلاق أو قانون[٢٢٧].

[٢٢٧] – انظر: د. شاهيناز زهران، الأخلاق في الفكر المصرى القديم، مرجع سابق، ص ١٣٤.

المطلب الثانى
تأثير البعد الأخلاقى على القاعدة القانونية فى مصر الفرعونية

هناك تطبيقات عديدة يظهر فيها أثر البعد الأخلاقى على القاعدة القانونية، من أهم هذه التطبيقات، ما يلى:

أولاً: احترام الكرامة الإنسانية:

تعد الحضارة الفرعونية من أهم الحضارات التى سمت فيها الأخلاق بالإنسان لدرجة وصلت إلى حد القداسة، فقد كان ينظر إليه كقيمة فى ذاته، لذلك لا يحق لأحد أن يهينه أو يحط من شأنه[٢٢٨].

وظهرت قداسة الإنسان فى نص يعود إلى عهد الملك خوفو من الأسرة الرابعة، جاء فيه: "إن الإنسان صورة الله، وهو مخلوق مقدس"[٢٢٩].

وقد ذهب القانون الفرعونى إلى أبعد مدى فى احترام الكرامة الإنسانية، عندما حرص على عدم التفرقة بين الحر والعبد فى توقيع نفس العقوبة كجزاء على جريمة القتل[٢٣٠]، كما حرص على احترام كرامة الإنسان حتى بعد مماته، من خلال تجريم المساس بجثث الموتى[٢٣١].

كما حرص القانون الفرعونى على إحاطة حياة الإنسان بسياج كبير من الاحترام والتقدير والمهابة لما لها من حرمة كبيرة، لذلك فقد قرر عقوبات مشددة حفظًا لحياته، فكان أى اعتداء على النفس البشرية بأى نوع من الأذى يعرض مرتكبه لأشد العقوبات[٢٣٢].

---

[٢٢٨] – انظر: د. حسن طلب، أصل الفلسفة، مرجع سابق، ص ١٧٥.

[٢٢٩] – راجع: د. سامى جبره، مظاهر الفكر عند قدماء المصريين، كتاب يشمل مجموعة مقالات لبعض المفكرين تحت عنوان: تراث مصر القديمة، المقتطف، القاهرة، ١٩٣٦، ص ١١٠.

[٢٣٠] – وفى ذلك دلالة رائعة على وجود مساواة لم يكن يعرفها أى من الأنظمة القديمة التى عرفت الرق باعتباره مجرد سلعة أو شئ يباع ويشترى. انظر: د. رؤوف عبيد، بحث فى القضاء الجنائى عند الفراعنة، المجلة الجنائية، العدد الأول، ١٩٥٨، ص ٦٠.

[٢٣١] – انظر: د. فايز محمد حسين، نشأة فلسفة القانون، مرجع سابق، ص ٤٧.

[٢٣٢] – انظر: د. منال محمود محمد، الجريمة والعقاب في مصر القديمة،مرجع سابق، ص ١٤٣.

وقد وجد هذا المظهر الأخلاقى فى احترام الكرامة الإنسانية وعدم احتقار الغير صداه فى فكر حكماء وفلاسفة العصر الفرعونى، فها هو الحكيم "أمنموبى" يقول:

"لا تسخر من أعمى، ولا تهزأ من قزم.

ولا تحتقر الرجل الأعرج.

ولا تعبس فى وجوههم.

فالإنسان صنع من طين وقش.

والله هو خالقه.

وهو قدير، يهدم ويبنى كل يوم.

ويخلق الألوف بأمره.

ما أسعد الرجل الذى انتقل إلى الغرب.

وهو آمن فى يد الله"[٢٣٣].

يتبين من هذا النص أن احترام كرامة الإنسان، يقتضى الابتعاد عن كل ما من شأنه إهانة الآخرين أو الحط من كرامتهم[٢٣٤]، ومن يلتزم بذلك فثوابه عند الله، حيث يعيش سعيدًا فى الحياة الأخرى، ويحظى بأمان الله.

---

[٢٣٣] – راجع:

E. LAFFONT, Les livres de sagesses des pharaons, Gallimard, Paris, 1979, p. 134.

محرم كمال، الحكم والأمثال والنصائح، مرجع سابق، ص ١٢٣ – ١٢٤.

[٢٣٤] – انظر: د. محمود سلام زناتى، حقوق الإنسان فى مصر الفرعونية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٣٠٩.

وإذا رجعنا لنفس الحكيم نجده يحض على اتباع سلوكيات وأخلاقيات معينة فى التعامل مع المسنين وتقديم يد المساعدة لهم، وذلك من قبيل احترام كرامتهم الإنسانية، فيقول:

"لا تسب رجلًا أكبر منك سنًا.

حتى لا يشكوك إلى قرص الشمس عند شروقه.

فإنه مما يؤلم الإله رع أن يسب شاب رجلًا مسنًا.

فإذا ضربك بيده فى صدرك فالزم السكون"[٢٣٥].

سعينا من خلال عرض هذه النصوص[٢٣٦] إلى إيضاح أن الإنسان فى العصر الفرعونى كان يحظى بقدر كبير من احترام الكرامة الإنسانية، لاسيما فى العصور التى سادت فيها النزعة الفردية التى تقوم على تحقيق المساواة بين أفراد المجتمع وإقامة العدل بينهم دون نظر إلى أى اعتبار أخر.

---

[٢٣٥]- راجع:

E. LAFFONT, Les livres de sagesses des pharaons,op. cit., p. 135.

محرم كمال، الحكم والأمثال والنصائح، مرجع سابق، ص ١٢٥ – ١٢٦.

[٢٣٦] – فهناك نصوص عديدة تناولت احترام الكرامة الإنسانية للأفرد دون أى تمييز بينهم، من ذلك أقوال كاجمنى الذى ذهب إلى أن احترام الكرامة الإنسانية يتطلب من كل حاكم ومن كل ذى سلطان أن يفتح صدره لكل من يتقدم إليه، دون تفرقة بين القوى والضعيف، والغنى والفقير، لأن كلا منهم له نفس الحق الذى للآخر في الاحترام. راجع في ذلك:

E. LAFFONT, Les livres de sagesses des pharaons, op. cit., p. 135.

د. محمود سلام زناتى، قدماء المصريين، مرجع سابق، ص ٤٠.

ثانيًا: عدم التعامل بالربا فى أغلب فترات العصر الفرعونى

لم يقنن القانون الفرعونى نظام الربا حتى أوائل عهد الدولة الحديثة، فالمصريون لم يتعاملوا بالربا، حيث كانوا ينظرون له على أن فيه شبهة استغلال للظروف، وهو ما تأباه المؤاخاة والمساواة والتعاون[٢٣٧]، فهو فعل وتصرف لا أخلاقى فى نظرهم[٢٣٨].

ثالثًا: تأجيل عقوبة الإعدام للمرأة الحامل:

من القواعد القانونية فى القانون الفرعونى التى تأثرت بالمظاهر الإنسانية والأخلاقية، حظر تنفيذ حكم الإعدام فى المرأة الحامل حتى تضع حملها، حيث أنه من الظلم البين أن يطال الحكم بالإعدام الجنين وهو فى بطن أمه، فليس له ذنب فيما ارتكبته أمه من جرائم تستحق عنها الإعدام، وذلك تطبيقًا لمبدأ "شخصية العقوبة"، فلا تزر وازرة وزر أخرى، لذلك كان يتم تأجيل تنفيذ حكم الإعدام بعد أن تضع المرأة المحكوم عليها بالإعدام مولودها[٢٣٩].

فكما يقول ديودور الصقلى: "فقد رأوا أنه من الظلم المحض أن يشارك الجنين البرئ أمه المذنبة فى جريرة ذنبها أو أن يقتص من اثنين لوزر واحد، أو أن يتعرض الجنين لنفس عقوبة أمه مع أنه لا يعى شيئًا البته ... (ويقول) ... من غير المفهوم أن يقضى بالموت على الجنين وهو ملك مشاع بين الأب والأم فى حين أن الوزر منسوب إلى المرأة الحبلى وحدها"[٢٤٠].

ومما يشار إليه فى هذا الصدد أن المشرع الفرعونى قد ألغى عقوبة الإعدام فى بعض الفترات تحت تأثير المبادئ الإنسانية، واستبدلها بعقوبة أخف هى عقوبة الأشغال الشاقة، وربما يرجع ذلك إلى

---

[٢٣٧] – هذا على عكس الحال عند اليهود الذين كانوا يفرقون فى التعامل بالربا بين اليهودى ويهودى أخر، فجعلوه محرمًا بينهم، أما التعامل بين اليهودى وغير اليهودى فجعلوه مباحًا.

راجع: السيد محمد عاشور، الربا عند اليهود، دار الاتحاد العربى للطباعة، القاهرة، ١٩٧٢، ص ٥٥ – ٥٦؛ د. فرج محمد البوشى، نظرة اليهود للأجنبى في الشريعة اليهودية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٢٩ – ٣٧.

[٢٣٨] – انظر: د. فايز محمد حسين، نشأة فلسفة القانون، مرجع سابق، ص ٤٦.

[٢٣٩] – انظر: د. رؤوف عبيد، بحث في القضاء الجنائى عند الفراعنة، ص ٨٤، راجع أيضاً: ديودور الصقلى، مرجع سابق، ص ١٣٧.

[٢٤٠] – ديودور الصقلى،المرجع السابق نفس الموضع.

أنه من المستحيل تدارك الخطأ فى الحكم بعد تنفيذ عقوبة الإعدام على المحكوم عليه، حيث يتم إزهاق روحه[٢٤١].

رابعاً: إقرار مبدأ المساوة بين المرأة والرجل:

رغم أن المجتمع المصرى كان ينقسم إلى طبقات إلا أن القانون الفرعونى لم يكن يكرس هذه الطبقية، حيث لم يكن هناك مانع قانونى يحول دون انتقال الشخص من طبقة إلى أخرى إذا اجتهد فى عمله وكان يملك قدرات وتدرج فى السلك الوظيفى ليصل إلى أعلى المناصب، وهو ما أكدت عليه عديد من الوثائق والسير الذاتية التى ترجمت حياة موظفين ينتمون إلى عائلات بسيطة، تدرجوا فى الترقيات حتى وصلوا لأعلى المناصب فى الدولة، مثل المدعو "متن" و"أونى" و"نخبو" و"باك ان خنسو"، فالقانون الفرعونى لم يكن يفرق بين المصريين، فالجميع كانوا متساوون أمام القانون دون تمييز بينهم على أى أساس[٢٤٢].

وإقرار القانون الفرعونى للمساواة - بشكل عام - امتد تحت تأثير التعاليم الأخلاقية السائدة، ليشمل المساواة بين الرجل والمرأة فى مجالات كثيرة، كان لها تأثيرها على تحديد مركز المرأة[٢٤٣]، منها ما يلى:

---

[٢٤١] – انظر: د. رؤوف عبيد، بحث في القضاء الجنائى عند الفراعنة، مرجع سابق، ص ٦٣.

[٢٤٢] – لم يكن الملك حتى الاسرة الرابعة حرا فى اختيار موظفيه بل كان يلتزم بالقوانين واللوائح التى كان يضعها هو نفسه بطبيعة الحال، وكانت هذه القواعد تنص على اختيار الموظفين من المواطنين المصريين دون الاجانب ، وكان يبدأ تعيين الشخص فى أدنى الوظائف ، وهى وظيفة كاتب ، ثم يتدرج حتى يصل إلى أعلى المناصب الادارية ، وكان المصريون سواء أمام القانون ، فم يكن هناك امتياز لطبقة دون أخرى فى تولى وظائف معينة، ولم يكن يتمتع الموظفون بأى امتيازات أو ألقاب فخرية. د. صوفى أبو طالب – تاريخ النظم القانونية والاجتماعية – مرجع سابق– ص ٣٩، ٤٠. انظر أيضا: د. محمود سلام زناتى، قدماء المصريين، هم أول من، مرجع سابق، ص ٢٨، ٣٠.

[٢٤٣] – راجع: د. فايز محمد حسين، نشأة فلسفة القانون، مرجع سابق، ص ٤٦، ٤٧.

١- المساواة بين الذكر والأنثى فى الميراث، حيث تحصل الأنثى على نفس نصيب الذكر دون تمييز، وإن كان القانون قد استثنى الابن الأكبر بنوع من الامتياز، حيث أنه كان ملزم بدفن أبيه وتقديم القرابين على روحه[٢٤٤].

٢- كما اعترف للمرأة بأهلية عقد الزواج، فقد كانت أهلًا لعقد الزواج بنفسها لاسيما إذا كانت مطلقة أو أرملة، كما ساوى القانون بينهما فى الحق فى إنهاء العلاقة الزوجية بالطلاق، ولأنه كان يساء استخدام الحق فى الطلاق من الجانبين فقد كان يتم وضع شروط جزائية لمن يكون السبب فى الطلاق[٢٤٥].

٣- كذلك ساوى القانون بين المرأة والرجل فى التمتع بأهلية التقاضى سواء كمدعية أم مدعى عليها، والتمتع بأهلية الشهادة وحلف اليمين، وذلك دون أى تمييز بينهما[٢٤٦].

---

[٢٤٤] – – د. طه عوض غازى– فلسفة وتاريخ نظم القانون المصرى– مرجع سابق– ص ١٥٨. لكن الخلاف ثار بين العلماء في أن البعض منهم كان يرى أن المرأة الفرعونية تمتعت بهذه الأهلية طوال عصور مصر الفرعونية؛ في حين يذهب البعض الأخر إلي أنها لم تتمتع بهذه الأهلية إلا في العهود التي سادت فيها النزعة الفردية أى خلال (الدولة القديمة – الدولة الوسطي – الدولة الحديثة) في حين أنه قد شابها النقص في العهود الإقطاعية (العهد الإقطاعى الأول – العهد الإقطاعى الثانى)، ويستند أصحاب الرأى الثاني إلى عدد من الحجج والأسانيد تتمثل فى: أن الزوج والزوجة يظهران في تماثيل الأسرتين الثالثة والرابعة في حجم واحد واقفين جنبا إلي جنب علي قدم المساواة، مما يدل علي أن القانون قد سوى بينهم في الحقوق. بينما في العصور الإقطاعية كانت المرأة تظهر في حجم أصغر من زوجها دلالة علي فقدانها لمركزها القانوني الممتاز، كذلك فإن النظام الإقطاعى يختلف في أساسه عن النظام الفردى، فالأفراد فيه ينتسبون إلي طبقات وتختلف حقوقهم باختلاف الطبقة التي ينتمون إليها، وفي داخل الأسرة يخضعون لسلطة رب الأسرة، وللابن الأكبر حقوق لايتمتع بها الآخرون لا سيما امتياز الابن الأكبر. ومما لا شك فيه أن كل ذلك قد أثر علي الوضع القانوني للمرأة وأدى فى النهاية إلى الانتقاص من أهليتها للأداء. انظر فى تفصيلات هذه الآراء د. مصطفى صقر – مراحل تطور القانون فى مصر – مرجع سابق – ص ٤٠٤ وما بعدها انظر أيضا: د. محمود سلام زناتى، قدماء المصريين، مرجع سابق، ص ٥١.

[٢٤٥] – توجد وثائق تعود إلى عهد الدولة الوسطى وأخرى تعود إلى أواخر العصر الفرعونى تبين أن الزواج كان ينعقد بإرادة المرأة والرجل، وأن المرأة قد قبضت مهرها بنفسها من الزوج. انظر بالتفصيل: د. محمود سلام زناتى، المرجع سابق، ص ٥٣، ٦٠، ٦٥.

[٢٤٦] – انظر بالتفصيل: د. محمود سلام زناتى، قدماء المصريين، هم أول من، مرجع سابق، ص ٥٦ – ٥٩.

وفى هذا الصدد يذهب هيردوت إلى القول: "ولذلك اختلف المصريون كل الإختلاف عن سائر الشعوب فى عاداتهم وسننهم، فالنساء عندهم يرتدن الأسواق، ويمارسن التجارة..." [٢٤٧]

٤- وصلت المساواة إلى حد تولى المناصب العامة، فهناك فرعونات تولين حكم مصر مثل الرجال، منهم: ميريت - نيت، ثالث ملوك الأسرة الأولى، وخانت – كاوس، ومري رع ان اس، ونيتوكريس، ونفروسبك، وتاوسرت وحتشبسوت، وتى، ونفرتيتى، وتاوسرت[٢٤٨]. وكانت المرأة تتولى منصب الوزير مثل الرجل، فمنهن: نبت، ومن النساء من تولين مناصب إدارية رفيعة فى الدولة، كحاكم للإقليم، أو مديرة إدارة وترأسن عدد كبير من الموظفين[٢٤٩].

خامسًا: حسن معاملة المدنيين وأسرى الحرب:

كان المصريون يتعاملون بأخلاقيات متحضرة ورفيعة فى عهد الفراعنة[٢٥٠]، وذلك إذا ما قورن بالحضارات القديمة التى وجدت فى نفس الحقبة التاريخية أو حتى بعدها بقرون طويلة، وقد كان ذلك واضحاً ومتفقًا مع الشخصية المصرية للجندى في مصر الفرعونية، فقد كانوا يتعاملون بتحضر عندما يتعلق الأمر بالمدنيين أو بمنشآت مدنية، وفى ذلك إدراك منه أن قوته العسكرية لابد أن تتحلى في سلوكه بالتحضر خارج نطاق الأعمال العسكرية[٢٥١].

فنرى أن المدعو "أونى" كان حريصًا على أن يتبع جنوده سلوكًا متحضرًا وأخلاقيات الحرب، وأنهم لم يحيدوا عن الطريق الصواب فى كل صغيرة وكبيرة[٢٥٢]، كما يدل النص على مدى التنظيم وارتفاع الوعى السلوكى لدى القادة المصريين، ويدل على أنهم عرفوا أخلاقيات منها أنه لا ينبغى الاعتداء

[٢٤٧] – راجع: هيردوت يتحدث عن مصر، ترجمة محمد صقر خفاجة، المركز القومى للترجمة، ٢٠٠٧، ص ١١٦.

[٢٤٨] – انظر بالتفصيل: د. فرج محمد البوشى، دور المرأة الفرعونية فى وراثة العرش، دار النهضة العربية، ٢٠٠٧، ص ١٠٤ – ١٢٨.

[٢٤٩] – انظر: د. محمود سلام زناتى، قدماء المصريين، مرجع سابق، ص ٥٦، ٥٩.

[٢٥٠] – انظر: مهاب درويش، الجيش المصرى القديم، مرجع سابق، ص ٢.

[٢٥١] – انظر: د. محمد رأفت عباس، الجيش في مصر القديمة، مرجع سابق، ص ٢٠١.

[٢٥٢] – انظر: د. عبد العزيز صالح وآخرين، تاريخ الحضارة المصرية، المجلد الأول، التربية العسكرية، مرجع سابق، ص ١٩٠، انظر أيضًا: محمد بيومى مهران، الحضارة المصرية القديمة، الجزء الثانى، مرجع سابق، ص ١٩٥.

على حقوق المدنيين، وأنه لا يسمح لهم باغتصاب الأرض أو سرقة ممتلكات الغير أو قتل الأطفال أو النساء أو الشيوخ[٢٥٣].

ومما يضرب به المثل فى كرم الأخلاق فى الحرب مع أعدائه مسلك الملك "تحوتمس الثالث" ضد الجنود الآسيويين الذين استسلموا فى معركة "مجدو"، بعد حصار دام لمدة سبعة أشهر للمدينة، حيث لم ينتقم منهم، ولم يأمر بقتلهم أو التنكيل بهم، بل عفا عنهم وعاملهم برحمة وإنسانية وسرح أمرائهم إلى مدنهم؛ فكان ضبط النفس مع الأسرى العزل من السلاح هو المنهج الذى التزمت به القوات العسكرية المصرية فى حروبها[٢٥٤]. .

سادسًا: قانون من أين لك هذا.

طبق القانون الفرعونى قاعدة مهمة ذات بعد أخلاقى، تحاسب كل شخص على مصدر دخله هل من حلال أم من حرام، فقد كان الملك "أمازيس" أول من وضع قانون يفرض على كل فرد فى المجتمع أن يبين كل عام مورد عيشه لحاكم الإقليم الذى يعيش فيه، ومن لا ينفذ ذلك، ويثبت أنه مورد عيشه غير شرعى، يتعرض لعقوبة الإعدام[٢٥٥].

وقد أكد على وجود هذا القانون ديودور الصقلى، حيث بين أنه كان يوجد إلزام على كل المصريين أن يقدموا لموظفى الدولة كشف يشتمل على مصدر دخلهم ومعاشهم، وكانت عقوبة الموت مستحقة على كل من يزور بيانات هذا الكشف أو يكون مورد رزقه غير مشروع. وقد تأثر صولون بهذا البعد الأخلاقى لهذا القانون، فنقله إلى أثينا[٢٥٦].

---

[٢٥٣] – انظر: د. عبد العزيز صالح وآخرين، مرجع سابق، ص ١٩٠، انظر أيضًا : د. محمد رأفت عباس، الجيش فى مصر القديمة، الجزء الأول، مرجع سابق، ص ٢٠١.

[٢٥٤] – انظر: : د. محمد رأفت عباس، الجيش فى مصر القديمة، الجزء الأول، مرجع سابق، ص ٢٠٢.

[٢٥٥] – هيردوت، ص ٣٠٩، د. محمود سلام زناتى، قدماء المصريين، مرجع سابق، ص ٣١.

[٢٥٦] – ديودور الصقلى، ص ١٣٦، د. محمود سلام زناتى، مرجع سابق، ص ٣١.

وكان من أهم أسباب وجود هذا القانون محاربة الإثراء غير المشروع الذى كان يُعد صوره من صور جرائم الموظفين، والتى يرتكبها بمناسبة أدائه لوظيفته، وهو فعل لا أخلاقى، يذهب البعض أن صاحبه كانت توقع عليه أشد العقوبات التى قد تصل إلى الاعدام[٢٥٧].

وقد شدد الحكيم "أمنموبى" فى تعاليمه على ضرورة أن يتمسك الإنسان بالقيم الأخلاقية عن قناعة ورضا بما قسمه الإله له وألا يثرى على حساب الغير؛ لأن ما يأتى بطريقة غير مشروعة يذهب سريعًا[٢٥٨].

كذلك حرص الوزير "بتاح حتب" فى تعاليمه توجيه النقد اللاذع لمن يأكل السحت، حيث إنه لن يغنيه شيئًا، فعلى الإنسان أن يبعد عن كل ما هو حرام[٢٥٩]، كما بين فى موضع آخر أن كل من يستولى

---

[٢٥٧] – انظر: د. رؤوف عبيد، بحث في القضاء الجنائى، مرجع سابق، ص ٦١.

[٢٥٨] – حيث يقول في تعاليمه، أن: "لا تفكر في أمور خارجية، فكل إنسان مقدر له ساعته ... لا تجهد نفسك في طلب المزيد عندما تكون قد حصلت على حاجتك ... الثروة إن أتت لك عن طريق السرقة ، فإنها لاتبقى؛ إذ سرعان ما تطير وتختفى ... لاتئن من الفقر". راجع:

E. Laffont, Les livres de sagesses des pharaons, op. cit., p. 124.

محرم كمال، الحكم والأمثال والنصائح، مرجع سابق، ص114 .

[٢٥٩] – ويقول "بتاح حتب" فيمن يتجاوز عن هذه الأخلاق: "وهناك من الناس من يقول "ها هى سطوتى" ويخيل إليه أنه يستطيع أن يستولى على كل ما يخطر له بالباطل، وبينما هو يتشدق بذلك تنزل به النازلة، فلا يملك لها دفعًا، ولا لنفسه نفعًا". راجع:

E. Laffont, Les livres de sagesses des pharaons, op. cit., pp. 41-42.

د. محرم كمال، الحكم والأمثال والنصائح، مرجع سابق، ص ٣٠ – ٣١؛ د. عبد الحميد درويش، الفلسفة فى مصر القديمة، مرجع سابق، ص ٢٣.

كما يقول "بتاح حتب" لابنه فى موضع آخر: "لا يداخلنك الغرور بسبب عملك، ولا تتعال لأنك رجل عالم ... إذا كنت رئيسًا يحكم الناس فلا تسع إلا وراء كل ما اكتملت محاسنه حتى تظل صفاتك الخلقية دون ثغرة ... تمسك بأهداب الصدق ولا تتخطه حتى ولو كان ما تقوله قد خلا مما يرضى (الآخرين) وأحذر من أن تشوه الحديث... إذا أردت أن يحسن خلقك من كل سوء فأحذر من الطمع، فهو مرض عضال لا دواء له ...". راجع بالتفصيل هذه التعاليم:

E. Laffont, Les livres de sagesses des pharaons, op. cit., pp. ٣٩-٥٣.

د. رمضان عبده على، حضارة مصر القديمة، مرجع سابق، ص ٢٧٥، ٢٧٦.

على ثروة أو مال بدون وجه حق متحججًا بأنه يريد تأمين مستقبله؛ فإنه لن يهرب من عقاب الإله، ويؤكد على قاعدة ثابتة فى كافة عصور مصر القديمة ألا وهى: "أن القناعة كنز لا يفنى"[٢٦٠].

[٢٦٠] – ويقول عن ذلك: "هناك من يتحايل للحصــول على ما ليس له، ليقتنى بذلك ثروة تغنيه، وليهيئ لنفســه الأمن في مستقبله، ولكن المستقبل لا يهيئه أحد لنفسه؛ لأنه بيد الرب، فما من شئ هيأه المرء لنفسه قد وقع، وإنما يقع ما أمر به الرب، فعش إذن في بيت الأمان والطمأنينة، قانعًا بحاضرك، واثقًا بمستقبلك". راجع:

E. LAFFONT, Les livres de sagesses des pharaons, op. cit., p. 42.

د. محرم كمال، الحكم والأمثال والنصائح، مرجع سابق، ص ٣١.

الخاتمة

١- **تعد العلاقة بين القانون والأخلاق علاقة وثيقة، فالتشريع أمر جمعى دائما وتفرضه السلطة العامة التى تملك أدوات جبر الأفراد على اتباع التشريع من خلال الجزاء، أما الأخلاق فإن قواعدها قد تكون ذات مصدر فردي خالص ، وقد تضعها سلطة خارجية**، إلا أن هناك نوع من التشابه بين القواعد القانونية وتلك الأخلاقية، فمن حيث صياغتها فإن كلا القاعدتين مصاغة صياغة محكمة، كما أن إطارهما تنظيم السلوك، كما توجد سلطة ما تفرض الإلتزام بها، وفي حالة عدم الإلتزام، أو المخالفة فإن هناك جزاء ما يوقع على المخالف على الرغم من إمكانية إختلاف شكل هذا الجزاء.

٢- **وإجمالا فإنه يمكن القول بأن الإلزام القانونى يتكامل مع ذلك الأخلاقى، فحيثما لا يستطيع القانون أن يؤتى ثماره فإن الأخلاق تستطيع أن تؤتى أكلها**، فالقواعد القانونية تستهدى فى كثير من الأحيان بالقواعد الأخلاقية، إذ فى كثير من الأحيان يتم تقنين إتجاهات أخلاقية لتتمتع بالقوة الإلزامية التى تفرضها التشريعات (القوانين الوضعية).

٣- **كما يمكن القول بأن الإطار الأخلاقى يظل المرجع المحورى الذى تستقى منه القاعدة القانونية أحكامها**، وذلك على الرغم من تطور القاعدة القانونية واتخاذها أطراً وأشكالاً مختلفة لكى تواكب التطور المستمر للمجتمعات، فتميز القاعدة القانونية لا يتأتى إلا من خلال تجسيدها للقيم الأخلاقية لدى أفراد المجتمع. فإنسجام القاعدة القانونية وتعبيرها عن الضمير الجمعى للمجتمع هو السبيل الممهد لتقبل هذه القاعدة داخل المجتمع ، كما أنها الضامن لإستمرارية تطبيق هذه القاعدة وعدم جمودها .

٤- **وفى إطار فكرة الأخلاق فى مصر الفرعونية فقد اتضح لنا أن الفلسفة المصرية القديمة عامة ، والفلسفة الخلقية خاصة، قد نشأت تحت مظلة الدين وخرجت من عباءته، ولكن هذا لا يعنى وسم الفلسفة المصرية بسمة دينية كهنوتية Theological جامعة مانعة**، حيث أن عديد من النصوص استطاعت أن تصطبغ بالصبغة الإنسانية العقلية الخالصة، ولعل الأثر الأكبر للديانة المصرية على الفلسفة الخلقية المصرية، قائماً فى الروح الفكرية، تلك الروح والحياة الفكرية التى كان قوامها اعتقاد قدماء المصريين فى البعث، وفى الحياة الأخرى، فقد رأوا أن الحياة الأخرى الأبدية، لا ينالها إلا من أحسن صنعا فى دنياه.

٥- من أجل هذا فقد ظهرت الأخلاق فى شكل قواعد دينية، تدعو إلى حسن السلوك والمعاملة، والاستقامة، وإقامة العدل والمساواة، فالوازع الخُلقى نشأ نتيجة الإيمان بفكرة البعث، وأن هناك

حياة أخرى بعد الممات، وأن كل إنسان مسئول عن أفعاله، وسوف يحاسب عنها ثوابًا أو عقابًا، بحسب ما إذا كانت خير وصواب أم شر وخطأ . وقد عبر البعض عن ذلك بقوله: "أن الموت يحق للمسئ وأن الحياة تنتظر المحسن"، كل هذا جعل الإنسان المصرى منشغلًا بالحياة الأبدية التى يسيطر عليها الاتجاه الدينى.

٦- **كما اتضح لنا أنه ومع ظهور العصر الإقطاعى، وتحولت الدولة من النظام الفردى الذى يقوم على المساواة، إلى النظام الاقطاعى، اختفت المساواة بين الناس**، حيث خضعت الأسرة لسلطة رب الأسرة، وظهرت من جديد السلطة الزوجية، وامتياز الابن الأكبر، وفقد النساء المساواة فى الحقوق التى كن يتمتعن بها فى مواجهة الرجال، لينتهى بهن الأمر بالخضوع للوصاية، وفى ظل نظام كهذا تأثرت الأخلاق بشدة ، وتغيرت القواعد القانونية، لكى تشرع قواعد قانونية هزت النظام الأخلاقى فى مصر من جذوره.

٧- **وفى ختام هذا المطلب اتضح لنا الإرتباط الوثيق بين الدين والأخلاق، وأن إيمان المصري القديم بوجود قواعد أخلاقية، بل وإلتزامه به كان نابعاً عن إعتقاد ديني راسخ، هذا الإلتزام بوجوب إتباع القواعد الأخلاقية يجد أساسه في إيمان المصري القديم بوجود إله خالق للكون وللإنسان**، وهو ما يدل عليه النص المصري القديم "الإنسان من طين وقش، والإله مسويه" فقد كان لهذا الإعتقاد أثره في تثبيت وتدعيم قواعد السلوك الأخلاقي لدى المصري القديم من منطلق ضرورة التمسك بالعمل الصالح في الحياة الدنيا لأن الإنسان مطالب ببيان عمله عندما يبدأ رحلته من عالمه الدنيوى إلى العالم الأخر.

٨- **كما اتضح لنا أن ماعت كانت من أكثر الألهة لدى قدماء المصريين التي جسدت قيماً خلقية،** فهي تعني العدل و الحق و الصدق و النظام والحقيقة، و لم يكن العدل مضمون أخلاقي فقط نادت بتطبيقه الألهة، بل إن العدالة كانت ألهة النظام الأخلاقي والكوني الذي وضعته الألهة وهو ما يبين من القول بأن "رع" قد أتى من الهضبة الأولى "مكان الخليقة" بعد أن وضع النظام "ماعت" مكان الفوضى، هذا ويتجلى الجانب العملى فى العلاقة بين الأخلاق وبين العدالة (ماعت) فيما يعرف بمسمى وثيقة "إعلان البراءة" التى تحتوى على قوائم الذنوب التى يؤكد المتوفى أنه لم يرتكبها للعبور للعالم الآخر.

٩- **كان من الظاهر أن مبدأ العدالة "ماعت" قد شكل معيارا أساسيا لإندماج المصرى القديم فى إطاره المجتمعى فى الدنيا ، بالإضافة إلى كونه معيارا أيضاً لإندماج المصرى القديم فى العالم الأخر، وهو ما يعنى أن ماعت هى الحاكم فى العالمين الدنيوى والأخروى ، وهو بالتالى العامل المحدد لمدى أحقية الشخص بالإنتقال من أحدهما للأخر.**

١٠- **اتضح كذلك وجود علاقة وثيقة بين ماعت والقيم الخُلقية فى مصر القديمة،** بل إن البعض يذهب إلى أن التفكير المصرى القديم بشأن ماعت، كان من خلال صياغة العادات

والسلوكيات الخاصة بالمصريين القدماء، والتى يطلق عليها لغويا فى وقتنا الحاضر مسمى "الأخلاق" أو "الفضيلة"، فدراسة أخلاقيات قدماء المصريين تعني أيضاً دراسة ماعت في سياق التجربة المصرية، وهذا ما دعى البعض إلى اعتبار العلاقة بين ماعت والأخلاق فى مصر الفرعونية بمثابة السبب والنتيجة؛ فسبب القيم الخُلقية يمكن الوصول إلى نتيجة حتمية هى الماعت، وبسبب إلتزام الماعت تكون النتيجة سيادة القيم الخُلقية داخل المجتمع

١١- **كما اتضح لنا من خلال هذه الدراسة أن المسئولية الأخلاقية عند الإنسان المصرى القديم، تتحقق عندما يكون الإنسان مدركاً لأعماله ونتائجها ادراكاً كاملاً، إلى جانب توفر حرية الإختيار (حرية الإرادة)**؛ مما يستتبع أن يكون الإنسان مسئولاً مسئولية كاملة عن أعماله التى تصدر عنه، كما أن هذا الشعور بالمسئولية قد تأسس على الإعتقاد بأن الإنسان ذو عقل، وأن هذا العقل مصدر لإلزامه الخلقي ومعيار للتمييز بين الخير والشر ومناط للتكليف، كما ارتبط بهذه المسئولية الفردية مسولية أخرى مجتمعية، والتى تعنى التزام الفرد بالقواعد التى تنظم المجتمع، أى أن الفرد يكون مسئولًا عن أعماله أمام سلطة الأخرين، وهذا النوع من المسئولية يرتبط بالأخلاق، فالجزاء هو العقوبة التى يوقعها المجتمع على الفرد المخالف لقواعده، إنما يوقعها على أساس أن هذا الفرد يتمتع بكل شروط المسئولية الأخلاقية.

١٢- **بداية يجب القول بوجود خلاف كبير بين فقهاء القانون حول مدى معرفة مصر الفرعونية، وبخاصة خلال الدولة القديمة، للتنظيم القانونى ووجود القوانين**، على غرار ما كان موجودا بالحضارة البابلية القديمة على سبيل المثال، فبين مؤيد ومعارض لوجود مثل هذه التنظيمات القانونية تصارعت الأفكار، ويرجع السبب الأساسى لهذا الخلاف إلى عدم وجود مدونات أو قوانين محفوظة وصلت إلينا على غرار مدونة حمورابى فى بلاد مابين النهرين.

١٣- **وهو ما اتضح من خلال ما جاء به أصحاب الرأى المؤيد لوجود نظام قانونى لدى المصريين القدماء من أسانيد، ومن خلال ما جاء به أصحاب الرأى المنكر من أسانيد أخرى ، فإنه يمكن القول بأننا نميل إلى الرأى المؤيد لمعرفة المصريين القدماء للقانون ؛ نظرا لما أتوا به من أسانيد أقرب إلى الواقع والمنطق ، هذا بالإضافة إلى أن السبب فى عدم جود قوانين محفوظة وكاملة مثل ما هو عليه الوضع فى القوانين السومرية والبابلية؛ يرجع إلى طبيعة اللفائف الهشة التى كتبت عليها هذه القوانين، وهو ما أدى إلى اختفاء الدلائل القانونية ذات الطابع العام، بالإضافة إلى ضياع وتمزيق العديد من هذه القوانين فى أوقات الإضطرابات والثورات، وهو ما يمكن الاستدلال عليه من خلال عدد من النصوص لعل أهمها ما جاء بوثيقة الحكيم إيبوور.**

١٤- استبان لنا من خلال هذه الدراسة مرور القواعد القانونية فى مصر الفرعونية بالعديد من مراحل التطور، كانت نتاج لتنوع واختلاف ظروف وعوامل، سياسية، واجتماعية،

واقتصـــادية، ودينية، تداخلت وتضـــافرت فى تشـــكيلة، ومن الظاهر أنه لا توجد معلومات عن طبيعة القوانين والتشـــريعات فى عصـــر الأســـرتين الأولى والثانية، بينما من الواضـــح ســـيادة النزعة الفردية أى وجود نوع من المساواة للأشخاص أمام القانون خلال عصر الأسرتين الثالثة والرابعة، على أن التفاوت بين الطبقات بدأ فى الظهور مع سيادة العصر القطاعى خلال الأسرة الخامسة، **وفيما يتعلق بالقوانين فى المملكة الوسطى** والفترة الانتقالية الثانية فمن الواضح أنها قد استمدت مصادر الرئيسية من النقوش الملكية والبرديات الإدارية والوثائق الخاصة والنقوش الخاصـــة والأدب، أما فيما يتعلق **بالمملكة الحديثة {١٥٧٣-٧١٢ ق.م)** فإن عدد الســـجلات القانونية الباقية من هذه المملكة أكبر بكثير، ومن بين هذه الســـجلات بعض القوانين التي تم الحفاظ عليها حتى الآن.

١٥- اتضـــح لنا من خلال دراســـة العلاقة بين العدالة (ماعت) والقانون، عدم امتلاك علماء المصـــريات الكثير من المصـــادر حول العلاقة بين القانون والعدالة، ويرجع ذلك إلى اســـتخدام المصريين القدماء اللغة الدارجة لديهم فيما يخص وثائقهم القانونية، وهو ما نتج عنه وجود عدد قليل وغير دقيق من المصـــطلحات المتصـــلة بالقانون، وهو ما اســـتوجب الرجوع إلى عدد من المصـــادر التاريخية لمحاولة فهم وإدراك العلاقة بين القانون والعدالة ، وقد ســـاعد على هذا وجود عديد من الدلالات التى تشير إلى وجود إلتزام على الملك بتحقيق العدالة على الأرض.

١٦- مثلت ماعت لدى قدماء المصـــريين التوازن والعدل في العلاقات الإجتماعية بالنســـبة للأفراد، "فماعت" هي الحقيقة عندما يتحدث المرء، والعدالة في الأفعال، والإســـتقامة في التفكير، والإنصـــاف عند إصـــدار الأحكام، والحق عند صـــياغة القوانين، ومن هنا تظهر العلاقة الوثيقة بين الدين والأخلاق والقانون، حيث تعد "ماعت" صـــاحبة الرباط المقدس الذي يربط بينهم.

١٧- كما ذهب البعض إلى أن فكرة "الماعت" قد شـــكلت نوع من أنواع العقد الإجتماعى داخل النظام الســـياســـى المصـــرى فى مصـــر القديمة ؛ فعلى الرغم من الأصـــل الإلهى الذى يؤمن به الإنســـان المصـــرى القديم للماعت وكذلك للملك، إلا أن ذلك لم يمنع وجود صـــيغة ما من صـــيغ نظرية العقد الإجتماعى فى مرحلة ما من مراحل التطور الســـياســـى بين طرفين (الحاكم والمحكوم)، هذه الصـــيغة التى اكتســـبت قداســـتها فى واقع الأمر من ارتباط الأخلاق والدين بالسياسة.

١٨- فمعايير الحق والعدالة كانت أقوى من ســـلطان الفرعون، وهو ما نخلص منه فى النهاية أن البشـــر والآلهة جميعهم، كانوا يخضـــعون للآلهة ماعت، فالماعت وفقا لما ســـبق هى مقابلة للفوضـــى بإعتبارها النظام أو التوازن، كما أنها مضـــادة للظلم باعتبارها العدل، وعكس الزيف

والباطل باعتبارها الحق، كما أنها كذلك ضد التفرقة العنصرية لكونها تمثل المساواة المطلقة بين بنى البشر.

١٩- وقد ترتب على ما سبق أن القانون في مصر القديمة، كان جزءًا من النظام لتحقيق العدالة بين الناس؛ حيث استند القانون المصري فى الأساس إلى مبدأ ماعت الذي كان معبراً عن الحقيقة والمساواة والإنصاف المعروف فى المجتمع المصرى، كما كان هناك التزام يقع على الحاكم بحماية ماعت، وهو ما ترتب عليه ضرورة إصدار الملك قوانين لتوجيه وضع الناس وسلوكهم، كما يتمثل هذا التدخل فى توجيه الملك لأفراد المجتمع فى استخدام المحاكم القانونية لحل النزاعات والقضاء على السلوك غير المقبول.

٢٠- أخيرا وفى نفس النطاق فقد استطعنا استخلاص بعض الآثار المترتبة على ارتباط القانون بقواعد العدالة (ماعت)، منها إرساء ماعت لفكرة العدالة الإجتماعية ومبدأ المساواة فى مصر الفرعونية، كذلك إلتزام الملك بقواعد (ماعت) وبتحقيق العدالة فى المجتمع من خلال ما يمتلكه من سلطة مطلقة فى الجانب التشريعى والقضائى والتنفيذى أيضاً، كذلك فقد وضح من خلال هذه الدراسة تمسك النظام القضائى فى مصر الفرعونية بفكرة العدالة، أيضا فقد ظهر لنا أن فلسفة التشريع الجنائي في مصر الفرعونية قد قامت على هديٍ من عادات الشعب المصري وأخلاقه وتقاليده الدينية، وقد نتج عن ذلك ووجود لعدد من الجرائم الماسة بالعدالة والتى شكلت اعتداء علي سير العدالة،وقد تمثلت هذه الجرائم فى جرائم الحنث باليمين (الشهادة الزور)، والبلاغ الكاذب، ورشوة القضاة، هذا ويضيف البعض إلى هذه الجرائم جريمة إيواء المجرمين والتستر عليهم.

أخيرا فقد امتد تأثير فكرة العدالة (ماعت) إلى المجال الإدارى فى مصر الفرعونية، وهو ما اتضح جلياً مما ورد في تشريعات حور محب، وبخاصة ما ورد بالقسم الثالث من هذا المرسوم من وجود تعليمات تأخذ الصبغة الإدارية، يجب على رجال الإدارة الاطلاع عليها وتنفيذها، كما أن هناك التزام على هؤلاء الرجال بإقامة العدالة، وأن أي مخالفة لإقامة هذه العدالة فإنها تعد جريمة كبري، تستحق العقاب في حق مرتكبها.

٢١- وقد ترتب على صيغة العقد الإجتماعى هذه وجود حقوق وواجبات متبادلة بين الحاكم والمحكومين، فمن ناحية أولى يكتسب الحاكم احترامه وقداسته فى نفس المحكومين من حرصه على تمثل الماعت والحفاظ عليها، ومن ناحية أخرى ينفذ المحكوم الأوامر ويؤدى واجباته فى ظل قوانين ونظم تضمن له حقوقه، وهو ما أدى إلى تحقيق الإستقرار داخل ربوع الدولة المصرية القديمة، وعلى ضوء هذا تولدت العدالة الإجتماعية وترسخت مفاهيمها داخل المجتمع

٢٢- لم يقتصر الأساس القانونى للمسئولية القانونية فى مصر الفرعونية على القواعد المكتوبة (الشرعية النصية) فحسب، وإنما تشمل وبصفة أصلية القواعد غير المكتوبة، فالقانون

المصري القديم، كان لا يعرف مبدأ الشرعية بمعناه النصي فقط (الشرعية النصية)، وإنما استند لمبدأ الشـرعية بمعناه العرفي القضـائي النابع من المبادئ العامة، التي تشـكل انعكاسـاً لمبدأ ماعت.

٢٣- لم يقتصر الأمر فى تقرير فكرة المسئولية القانونية لدى المصرى القديم على تقرير "المسئولية الفردية" فقط، بل يمكن القول بتقريره لفكرة "المسـئولية الجماعية" أيضـا؛ تلك المسـئولية التي تري مسئولية الفرد عن سلوك غيره، هذه المسئولية والتي لا تدعو إلى دفع الشر فحسب، بل تدعو أيضـــا إلى الأخذ علي أيدي الفســـاد والنهي عن كل منكر ومكروه، هذا كله إلى جانب الدعوة إلى الأمر بالمعروف، ونشر الخير بين الناس.

٢٤- كانت الأخلاق هى الطابع الغالب على قواعد القانون الفرعونى، وكانت العدالة هى السـمة المميزة له، والهدف الأسـاسـى الذى تسـعى إليه، فالقانون الفرعونى يعد بحق أعظم ترجمة لمفهوم القانون الحقيقى بمعناه المعروف: "فن الخير والعدل"، فهو قانون يسـتمد قواعده من القواعد الأخلاقية، وتظهر فيه بوضوح روح العدالة والتعايش الكامل بين أفراده طوال المراحل التاريخية التى مر بها.

٢٥- اتضح لنا أن هناك رابطة قوية بين الأخلاق والقانون من جانب، بالإضافة إلى ما يترتب عنهما من مسئولية من جانب أخر، حتى أنه لا يمكن أن نتناول الأخلاق والقانون بعيدًا عن المسئولية، فلا أخلاق ولا قانون بدون مسئولية، ولا مسئولية بدون أخلاق أو قانون.

٢٦- ثار خلاف بين مؤيد ومعارض لمدى معرفة المصـرى القديم لفكرة القانون الأخلاقى، والحقيقة التى لا يمكن إنكارها أن سـيطرة الإنسـان المصـرى القديم على عالم المادة، والتى انتجت حضارة مدنية مادية عظيمة، كان يوازيها على نفس المستوى الفضائل الخلقية التى كانت ذائعة الصـيت فى المجتمع الفرعونى، حيث انتشـر فيه الوازع الخلقى والقيم والفضـائل التى ميزت الحضـارة الفرعونية عن غيرها من الحضـارات الأخرى التى تزامن وجودها فى هذا العصـر، وهو ما يعنى أن الفكر الأخلاقى فى العصـر الفرعونى كان فكرًا قائمًا بذاته متميزًا عن غيره فى الحضارات الأخرى، وقد اتضحت عظمة هذا الفكر الأخلاقى فى كافة مجالات الحياة.

٢٧- **كما اتضـح لنا من خلال هذه الدراسـة، وجود العديد من التطبيقات والتى ظهر فيها أثر البعد الأخلاقى على القاعدة القانونية، لعل من أهم هذه التطبيقات؛ مراعاة فكرة الكرامة الإنسـانية** فى القانون المصـرى الفرعونى، وكذلك تقرير **مبدأ المسـاواة بين الجنسـين**، وأيضـا **عدم التعامل بالربا** فى أغلب فترات العصـر الفرعونى، **وتأجيل عقوبة الإعدام للمرأة الحامل** حتى تضـع حملها ، فى تطبيق واضـح لمبدأ **"شـخصـية العقوبة"**، كما اتضـح أثر القواعد الأخلاقية فيما يصـطلح عليه الآن تحت مسـمى **"القانون الدولى الإنسـانى"** فى **حسـن معاملة المدنيين وأسرى الحرب**، فى فترة من الزمن قلما نجد فيه مثل هذه الأخلاقيات المتحضرة فى المجتمعات

القديمة، كما طبق القانون الفرعونى قاعدة هامة ذات بعد أخلاقى وأثر فعال فى مكافحة الفساد الإدارى، وهو ضرورة افصاح كل فرد فى الجهاز الإدارى بالدولة عن مصدر دخله هل من حلال أم من حرام، أو ما اصطلح على تسميته فى هذه الأيام تحت إسم **"قانون من أين لك هذا"**، وهى محاولة صريحة للحد من صوره من صور جرائم الموظفين.

المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

- أ.و. ف تومليين: فلاسفة الشرق، ترجمة: عبد الحميد سليم، مراجعة: على أدهم، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠م.
- أبو اليزيد العجمي، الأخلاق بين العقل والنقل، دار الثقافة العربية، القاهرة، طـ١، ١٩٩٨م .
- أحمد الرشيدى، حقوق الإنسان نحو مدخل إلى وعى ثقافى، الهيئة العامة لقصور الثقافة،٢٠٠٥م
- أحمد خفاجة رحيم– الجريمة والقانون فى مصـــر فى عصـــرى البطالمة والرومان "أشـــقياء ومظاليم"القديمة- القاهرة- الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٤م.
- الإمام محمد أبو زهرة، مقارنات الأديان، الديانات القديمة، معهد الدراسات الإسلامية، القاهرة، ١٩٦٥م.
- أنَا مانســـينى، ماعت فلســـفة العدالة فى مصـــر القديمة، ترجمة: محمد رفعت عواد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٩م
- باهور لبيب، صوفي ابو طالب، تشريع حور محب ، ص٧٠.
- بن خريف نسرين، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، ٢٠١٧م.
- بهاء الدين إبراهيم، الشـــرطة والأمن الداخلي في مصـــر القديمة ، مراجعة محمود ماهر طه، مطبعة هيئة الآثار المصرية، ١٩٨٦م .
- توفيق الطويل ، مذهب المنفعة العامة فى فلسـفة الأخلاق، مكتبة النهضـــة المصـــرية، القاهرة، ١٩٥٣م.
- ثروت أنيس الأسيوطى، المنهج القانونى بين الرأسمالية والإشتراكية، مجلة مصر المعاصرة، مجموعة ٦٠، عدد ٣٣٦، ١٩٦٩م.
- جلال شمس الدين، الفضائل والقيم لدى الشعوب القديمة ذوات الأديان الإنسانية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٦.
- جمهورية افلاطون، ترجمة فؤاد زكريا الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٥م
- جميل الشرقاوي، دروس في أصول القانون، جـ١ دار النهضة العربية ١٩٧٠م.
- جورج بوزنر وآخرين، معجم الحضـــارة المصـــرية القديمة، الهيئة المصـــرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠١م.

- جون ولسون، مصر، كتاب ما قبل الفلسفة الإنسان فى مغامرته الفكرية الاولى، ترجمة جبرا إبراهيم جبرا، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط٢، ١٩٨٠م.
- جيمس هنرى برستد، فجر الضمير، ترجمة: د. سليم حسن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩م.
- حسن طلب، أصل الفلسفة، حول نشأة الفلسفة في مصر القديمة وتهافت نظرية المعجزة اليونانية، الطبعة الأولى، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٣م.
- حسن عبد الحميد، فكرة المسئولية الجنائية فى مصر الفرعونية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠م.
- حسن محمد محى الدين السعدى و محمد على سعد الله، موضوعات في ديانة مصر القديمة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٥م.
- ديودور الصقلي فى مصر : ترجمة وهيب كامل ، دار المعارف، .
- رمضان أبو السعود الوسيط في مقدمة القانون المدني الجزء الأول. القاعدة القانونية، بيروت الدار الجامعية للطباعة والنشر، ١٩٨٣م.
- رمضان عبده على، حضارة مصر القديمة، منذ أقدم العصور حتى نهاية عصور الأسرات الوطنية، الجزء الأول، المجلس الأعلى للآثار، القاهرة، ٢٠٠٤م.
- روبرت أليكسى، فلسفة القانون (مفهوم القانون وسريانه)، ترجمة كامل فريد السالك، منشورات الحلبى الحقوقية ، ٢٠١٣م.
- روسكو باوند، مدخل إلى فلسفة القانون، ترجمة صلاح دباغ، مركز نهوض للدراسات والبحوث، بيروت، ط١، ٢٠٢١م.
- رؤوف عبيد، بحث فى القضاء الجنائى عند الفراعنة، المجلة الجنائية، العدد الأول، ١٩٥٨م.
- سامى جبره، مظاهر الفكر عند قدماء المصريين، كتاب يشمل مجموعة مقالات لبعض المفكرين تحت عنوان: تراث مصر القديمة، المقتطف، القاهرة، ١٩٣٦م.
- سامية عبد الرحمن، القيمة الأخلاقية، دراسة نقدية في الفكر الإسلامي والفكر المعاصر، دار النهضة المصرية، القاهرة، ط١، ١٩٩٢
- سجاد أحمد بن محمد أفضل، المسؤولية الأخلاقية وأثرها على الفرد والمجتمع في ضوء السنة النبوية، رسالة دكتوراه – كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية – جامعة علامة إقبال المفتوحة، ٢٠٠٩م.

- سليم حسن، الأدب المصرى القديم، ج١٧ "أمنوبى"، مؤسسة هنداوي سي آي سي، القاهرة، ٢٠١٧م.
- سليمان مرقس، محاضرات فى فلسفة القانون، القاهرة ، ١٩٧١م.
- سمير أديب، أضواء على الجريمة والعقوبة في مصر القديمة، مجلة أدوماتو السعودية، العدد الثامن، ٢٠٠٣م.
- السنهورى و أحمد شمت أبو ستيت، أصول القانون أو المدخل لدراسة القانون، ١٩٥٠م،
- السيد العربى حسن، القانون والقيم والأخلاق فى المجتمعات العلمانية، دارالنهضة العربية، القاهرة، ٢٠١١م.
- السيد عبد الحميد فوده، القانون الفرعونى، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٤م.
- السيد محمد عاشور، الربا عند اليهود، دار الاتحاد العربى للطباعة، القاهرة، ١٩٧٢م.
- المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط١، ٢٠٠٤م.
- شاهيناز زهران، الأخلاق فى الفكر المصرى القديم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٢م
- شاهيناز زهران، الأخلاق في الفكر المصرى القديم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٢م
- شفيق شحاته، التاريخ العام للقانون فى مصر القديمة والحديثة، القاهرة، ١٩٥٨م.
- صوفى أبوطالب مبادئ تاريخ القانون، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٣م.
- صوفى حسن أبو طالب، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٧م.
- عبد الرحيم صدقي، القانون الجنائي عند الفراعنة ، دار البيان للطباعة ، ١٩٩٨ م .
- عبد الفتاح الفاوى، الأخلاق (دراسة فلسفية دينية) ، مطبعة الجبلاوى، القاهرة، الطبغة الأولى، ١٩٩٠م.
- عبدالفتاح الفاوي، الأخلاق "دراسة فلسفة دينية" مطبعة الجبلاوي، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م.
- عريان لبيب حنا، الشخصية المصرية في مصر القديمة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٣م.
- عزت قرنى، أصول الأخلاق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٨م.

- على عبد الحليم على، مفهوم الشر فى مصر القديمة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ٢٠١٨م.
- عمر ممدوح مصطفى، أصول تاريخ القانون، مطبعة دار نشر الثقافة، ١٩٥٢م
- فتحى المرصفاوى، الحماية القانونية والقضائية للمواطن(دراسة تاريخية)، دار النهضة العربية، ١٩٨٤.
- فتحى المرصفاوى، تاريخ القانون المصرى، دار الفكر العربى، ١٩٨٢م.
- فرج محمد البوشى، دور المرأة الفرعونية فى وراثة العرش، دار النهضة العربية، ٢٠٠٧م.
- فرج محمد البوشى، نظرة اليهود للأجنبى في الشريعة اليهودية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٩م.
- فريدريك هيجل ، محاضرات فى فلسفة الدين، ترجمة مجاهد عبد المنعم ، مكتبة دار الكلمة، القاهرة، ج٣". د.ت.
- فوزى الاخناوى، مصر الفرعونية بين الماضى والحاضر، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٩٣م.
- كليرلالويت، الأدب المصرى القديم، الطبعة الأولى، ترجمة: ما هر جويجاتى، مراجعة: طاهر عبد الحكيم، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٣م.
- كنت أ. كتشن، رمسيس الثاني فرعون المجد و الأنتصار، ترجمة أحمد زهيد أمين، الهيئة العامة المصرية للكتاب القاهرة ١٩٩٨م.
- محرم كمال، الحكم والأمثال والنصائح عند المصريين القدماء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٢، ١٩٩٨م.
- محمد بن أبى بكر بن عبدالقادر الرازى ، مختار الصحاح ، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٩م.
- محمد جمال عطية عيسى، تطور مفهوم المسئولية الجنائية، دارسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٩م.
- محمد حسنين: الوجيز في نظرية القانون، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٦م .
- محمد عبد الله الشرقاوى، الفكر الأخلاقى، دراسة مقارنة، دار الجيل، بيروت، مكتبة الزهراء حرم جامعة القاهرة، ١٩٩٠.
- محمد عبد الله الشرقاوى، مدخل نقدى لدراسة الفلسفة، دار الجيل بيروت، مكتبة الزهراء حرم جامعة القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٠م.

- محمد كمال عبد العزيز، الوجيز في نظرية القانون ، مكتبة وهبة، بالقاهرة ١٩٦٢م.
- محمد محسوب، الخصام بين القانون والأخلاق، القاهرة: دار النهضة العربية، ط٢، ٢٠٠٩م.
- محمد ممدوح على، الأخلاق والسياسة فى الفكر الإسلامى والليبرالى والماركسى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢م.
- محمود السقا، الحكيم إيبور وفلسفة الحكم فى مصر الفرعونية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ن. ت.
- محمود السقا، معالم تاريخ القانون المصرى الفرعونى ، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧٠م.
- محمود سلام زناتى، حقوق الإنسان فى مصر الفرعونية، القاهرة، ٢٠٠٣م.
- محمود سلام زناتى، قدماء المصريين، هم أول من، بدون ناشر، ٢٠٠٥
- محمود محمد على محمد، الفكر الشرقى القديم بين الرفض والقبول، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠١٤.
- مصطفى النشار، الخطاب السياسى فى مصر القديمة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٧م.
- منال محمود محمد، الجريمة والعقاب فى مصر القديمة، المجلس الأعلى للآثار، القاهرة، ٢٠٠٣م،
- ميشيل فيللى، فلسفة القانون ، ٢٠٠١م ، .
- نبيل مدحت سالم، المسئولية الجنائية دراسة فى تاريخ الفكر الجنائي، جامعة عين شمس، ١٩٨٠م،
- هنرى فرانكفورت وآخرون، ما قبل الفلسفة ، ترجمة جبرا إبرهيم جبرا ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط٢، ١٩٨٠م، ص .
- هوسون و فالبيل- الدولة والمؤسسات فى مصر من الفراعنة الأوائل إلى الأباطرة الرومان- ترجمة فؤاد الدهان- القاهرة- ١٩٩٥م .

ثانيا: المراجع الأجنبية:

- A. AYMARD et J. AUBOYER , L'orient et la Grèce antique, P.U.F, Paris, 1967.
- A. De Buck, " The Judicial Papyrus of Turin " JEA23, London, 1937.

- A. Ferreira, The Legal Rights Of The Women Of Ancient Egypt, University Of South Africa. 2004.
- A. J. Van Loon, Law and order in ancient egypt, the development of criminal justice frome the pharaonic new kingdom until the roman dominat, Leiden University, 2014,
- A. Loprieno , L'esclave, l'homme égyptien, sous la direction de Sergio Donadoni, Seuil, Paris, 1992.
- A. MORET, La doctrine de Maât, RdE, IV, le Caire, 1940,
- A. MORET, L'Egypte pharaonique, histoire de la nation égyptienne, II, Paris. 1933.
- A. P. Stéphan, Dire Le Droit En Égypte Pharaonique. Contribution A L'étude Des Structures Et Mécanismes Juridictionnels Jusqu'au Nouvel Empire, Éditions Safran, 1988.
- A. Théodoridès, A Propos De La Loi Dans L'egypte Pharaonique. Revue Internationale Des Droits De L'antiquité. ; Author,; Published, 1967.
- A. Theodorides, The Concept Of Law In Ancient Egypt. In Harris, J.R. (Ed.).
- A.H.Gardiner, The Admonitions of An Egyptian Sage, Leipzig, 1969.
- B. Margaret, A dictionary of Ancient Egypt, Oxford University Press, New York, 1955,
- D. Lorton, Legal And Social Institutes Of Pharaonic Egypt. In Sasson, J.M. (Ed.). 2000.
- D. Lorton, The Treatment Of Criminals In Ancient Egypt: Through The New Kingdom, Journal Of The Economic And Social History Of The Orient, Vol. 20, No. 1, (Jan., 1977).
- D. Lorton,. Legal And Social Institutes Of Pharaonic Egypt. In Sasson, J.M. (Ed.). 2000.

- E. HORNUNG (Le Pharaon, l'homme égyptien, sous la direction de Sergio Donadoni, Seuil, Paris, 1992.
- E. LAFFONT, Les livres de sagesses des pharaons, Gallimard, Paris, 1979,

- E. Otto, Law And Ethics, Ancient Religions, Cambridge, 2004,

- F. Abdulla, Le principe d'égalité devant la loi en Egypte pharaonique, étude philosophique et historique, Thèse de doctorat - Université de Bourgogne, 2004.

- F. L. Cheyette. Suum cuique tribuere, Duke University Press, Vol. 6, No. 3 , 1970,

- G.E. Kadish, British Museum Writing Board 5645: The Complaints of Kha-Kheper-Rē'-Senebu: in JEA 59, 1973.

- G.POSENER, De la divinité du Pharaon, Paris, 1960,

- H. Bergson, les deux sources de la morale et de la religion, paris, 1982,

- H. Mohamed, The Royal Decrees Of The New Kingdom, I. J. T. H. M. Volume 1, Issue 2, December 2018.

- Heredouts, tr. By .A.D. godly, Cambridge press, Vol II, 1952,

- J. BOULOS, Les peuples et les civilisations du Proche Orient, T. I, Mouton et Co, Paris, 1961.

- J. Capart, Esquisse d'une histoire du droit pénal Egyptien, Revue de l'Université de Bruxelles, Tome V., 1900.

- J. M. Kruchten,. (Le Décret D'Horemheb: Traduction, Commentaire Epigraphique, Philologique Et Institutionnel). Université Libre De Bruxelles, Faculté De Philosophie Et Lettres, Bruxelles. 1979.

- J. Pirenne, Histoire de la civilisation de l'Égypte ancienne, éditions Albin Michel, paris, 1961.

- J. Pirenne, Histoire Des Institutions Et Du Droit Privé De L'ancienne Egypte, Tome.I, Revue Belge De Philogie Et D'histoire, Tome 13 ,1934.

- J. Pirenne, La religion et la morale dans l'Egypte antique, éditions Albin Michel- paris, 1965.

- A. Wilson, The Admonitions of Ipu-Wer, ANET, 1966.

- Jan Assmann, Maât, l'Egypte pharaonique et l'idée de justice sociale, Julliard, Paris, 1989,

- M. Lichtheim, Maat in Egyptian Autobiographies and Related Studies. Freiburg, Switzerland / Göttingen, Germanyt. 1992.

- M.Villey , Esquisse historique sur le mot responsable, Archiv. Philo. Dr., T. 22, 1977.

- M. Villey , Philosophie du droit, Paris, Dalloz, 2001.

- N. Johannes, The concept of law and justice in ancient Egypt, , University of South Africa, 2006.

- N. Shupak, A new source for the study of judiciary and law of ancient Egypt: The tale of the eloquent peasant" Journal of Near Eastern Studies, Vol. 51, No. 1 (Jan., 1992).

- N.J. Van Blerk, The manifestation of justice in ancient egyptian law, with specific reference to the tale of the eloquent peasant" Journal Of Semitic Studies, 2010.

- P. Barguet, Le livre des anciens Égyptiens, Paris, 1967.

- P. Grandet, Ramsès III, histoire d'un règne, Paris, 1993

- P. Stein, Regulae iuris. From Juristic Rules to Legal Maxims, Edinburgh 1966.

- R. J. Ferguson, The ancient Egyptian concept of Maat: Reflections on social justice and natural order.(Research paper series: Centre for East-West Cultural & Economic Studies; No. 15). Bond University. 2016.

- R. Versteeg, Law In Ancient Egyptian Fiction, Durham, North Carolina: Carolina Academic Press,1994.

- R. Westbrook, A History Of Ancient Near Eastern Law*;* Vol 1. Leiden: Brill. 2003.

- R.B. Parkinson., the text of "khakheperreseneb": new readings of ea 5645, and an unpublished ostracon in JEA 83, 1997.

- S. Allam "Egyptian law courts in pharaonic and hellenistic times", 1991.

- S. Morenz, Egyptian religion, trans. by: ann e. keep, Methuen & Co. L.T.D, London, 1973.

- S. R. K. Glanville, The legacy of egypt, Edited By Oxford, University Press Bombay. 1957.

- The Admonitions of an Egyptian Sage from a Hieratic Papyrus in Leiden (Pap. Leiden 344 recto), Georg Olms Verlag Hildesheim, 1969.